المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

◂ الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2020

◂ مشاريع الميزانيـــــــــات الفرعيـــة لـــ:

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2019 – 2020
دورة أكتوبر 2019

محتوى الفهرس

- ورقة تقنية؛
- **الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:**

*التقديم العام؛

*دراسة مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020؛

*التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020؛

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية رقم 70.19برسم السنة المالية 2020؛

* صيغة المادة 52 معدلة

*ورقة إثبات حضور السادة المستشارين.

- **مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020:**

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020.

ورقة تقنية

* رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: السيد رحال المكاوي

* مقـــرر اللجنـــــة: السيـــد عبد الصمد مريمي

الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقرير:

- السيد عبد الكريم أمزلزي رئيس مصلحة اللجنة
- السيد مصطفى شكيل - السيدة نوتة الاسماعيلي - السيد أكرم أشن
- الآنسة صابرين السليماني - السيد زهير غازلي - السيد محمد الكبش
- السيد زهير باحوس - السيد محمد علوي الأمراني
- السيدة بشرى زجلي - الآنسة سناء النضضاني : كتابة اللجنة

* عدد الاجتماعات المخصصة لدراسة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية ومشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2020: **6 اجتماعات**

* عدد ساعات العمل المتعلقة بدراسة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية ومشاريع الميزانيات الفرعية: **18 ساعة عمل** .

* عدد التعديلات المقترحة بشأن الجزء الثانـــي من مشروع قانون المالية للسنـــة المالية 2020: 3 تعديلات منها تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية وتعديل مقدم من طرف فريق الأصالة والعاصرة وتعديل مقدم من طرف مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل .

* تاريخ الدراسة والتصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، وعلى مشروع قانون المالية برمته: **06 دجنبر 2019**

* نتيجة التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي معدلا:

الموافقون: 10
المعارضون: 6
الممتنعون:1

*نتيجة التصويت على مشروع قانون المالية رقم70.19 للسنة المالية 2020 برمته معدلا:

الموافقون: 9
المعارضون:7
الممتنعون: 1

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020

الجزء الثاني

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2019 – 2020
دورة أكتوبر 2019

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها للجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 .

تدارست اللجنة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية في اجتماعها المنعقد يوم الجمعة 06 دجنبر 2019، برئاسة السيد محمد الحمامي الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وقد تمت الدراسة والبت في التعديلات المقدمة بشأن الجزء الثاني من مشروع القانون والبالغ عددها 3 تعديلات منها تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية همّ المادة 52 وتعديل مقدم من طرف فريق الأصالة والعاصرة همّ المادة 48 وتعديل مقدم من طرف مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل هم المادة 47، حيث تم قبول التعديل المقدم من طرف فرق الأغلبية من طرف اللجنة والتصويت عليه بالإجماع، كما تم التصويت على مواد الجزء الثاني وفق النتيجة المتضمنة في الجدول المتعلق بالتصويت عليها ضمن محتويات هذا التقرير.

هذا، وقد تم التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية كما تم تعديله بالنتيجة التالية:

الموافقون: 10

المعارضون: 6

الممتنعون: 1

كما صوتت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، برمته معدلا، وفق النتيجة التالية:

المو افقون: 9

المعارضون: 7

الممتنعون: 1

مقرر اللجنة:

عبد الصمد مريمي

دراسة مواد الجزء الثاني
من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2020

الجزء الثاني

وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

I: الميزانية العامة

المادة 47:

التقديم:

تتعلق هذه المادة بتحديد مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات التسيير للميزانية العامة.

بدون نقاش

المادة 48:

التقديم:

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء ومبلغ اعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار للميزانية العامة.

بدون نقاش

المادة 49:

التقديم:

تحدد هذه المادة مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات الدين العمومي في الميزانية العامة. وتشتمل على النفقات المتعلقة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل .

بدون نقاش

II: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 50:

التقديم:

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ الاعتمادات المتعلقة بنفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

بدون نقاش

المادة51:

التقديم:

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة .

بدون نقاش

III: الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة52:

التقديم:

تحدد هذه المادة سقف الاعتمادات المتعلقة بعمليات الحسابات الخصوصية للخزينة.

بدون نقاش

التعديلات المقترحة على الجزء الثاني
من مشروع قانون المالية رقم 70.19
للسنة المالية2020

Royaume du Maroc

Parlement

Chambre des Conseillers

Groupes de la majorité

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فرق الأغلبية

تعديلات فرق الأغلبية
بمجلس المستشارين
على مشروع قانون المالية رقم 70.19
للسنة المالية 2020
﴿كما وافق عليه مجلس النواب﴾

III. الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 52

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
الجدول (أ) **(المادة 42)** جدول التقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2020 (بالدرهم) I. الميزانية العامة	**الجدول (أ)** **(المادة 42)** جدول التقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2020 (بالدرهم) I. الميزانية العامة	يهدف هذا التعديل الى ملاءمة الجدول "أ" (المادة 42) مع التعديل المتعلق بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها".

الرقم	بيان الحسابات	موارد سنة 2020
	.....	
	.....	
3.1.0.0.1.11.001	الصندوق الوطني ..... التكنولوجية	.....
3.1.0.0.1.12.001	الحساب..... المركزية	.....
	.....	
	.....	

الرقم	بيان الحسابات	موارد سنة 2020
	.....	
	.....	
3.1.0.0.1.11.001	الصندوق الوطني ..... التكنولوجية	.....
3.1.0.0.1.11.002 .	**الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها**	**للتذكرة**
3.1.0.0.1.12.001	الحساب..... المركزية	.....
	.....	
	.....	

Royaume du Maroc
Le Parlement
Chambre des Conseillers
****
Groupe Authenticité et Modernité

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
****
فريق الأصالة والمعاصرة

تعديلات فريق الأصالة والمعاصرة
بمجلس المستشارين
حول مشروع قانون المالية رقم 19. 70
للسنة المالية 2020

التعديل رقم: 31

الجزء الثاني

وسائل المصالح

الجدول ج

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل

الجدول (ج)

المادة 48: الباب الثاني

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020 (بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارة أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2020	اعتمادات الالتزام لسنة 2021 وما يليها	المجموع
1.2.2.2.0.11.000	وزارة التربية الوطنية	7.117.280.000	4.467.000.000	11.584.280.000
1.2.2.2.0.12.000	وزارة الصحة	3.350.000.000	4.000.000.000	7.350.000.000
1.2.2.2.0.14.000	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - التكاليف المشتركة	23.200.755.000	-	23.200.755.000
1.2.2.2.0.55.000	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	18.884.000	-	18.884.000

الجدول (ج)

المادة 48: الباب الثاني

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020 (بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارة أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2020	اعتمادات الالتزام لسنة 2021 وما يليها	المجموع
1.2.2.2.0.11.000	وزارة التربية الوطنية	**8.117.280.000**	4.467.000.000	**12.584.280.000**
1.2.2.2.0.12.000	وزارة الصحة	**4.348.000.000**	4.000.000.000	**8.348.000.000**
1.2.2.2.0.14.000	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - التكاليف المشتركة	**21.200.755.000**	-	**21.200.755.000**
1.2.2.2.0.55.000	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	**20.884.000**	-	**20.884.000**

تبرير CNDH بناء على مقتضيات القانون التنظيمي الجيد فقد تم إحداث أربع آليات وطنية جيدة للنهوض وحماية حقوق الإنسان

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
فريق الأصالة والمعاصرة

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

تعديلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

على مشروع قانون المالية رقم 19-70 للسنة المالية 2020

(كما وافق عليه مجلس النواب)

التعديل: 36

المادة 47 من مشروع قانون المالية 2020

يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2020 فيما يتعلق بنفقات التسيير من الميزانية العامة ب ...) درهم وتوزع الاعتمادات المذكورة على الفصول وفقا للبيانات الواردة في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية هذا.

الجدول "ب"

(المادة 47)

‘‘‘‘‘‘‘‘‘‘

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2020
1.2.1.1.0.11.000	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي – الموظفون والأعوان ..... – المعدات والنفقات المختلفة	64350049000 5957583000

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني
وعلى مشروع قانون المالية رقم 70.19
للسنة المالية2020

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020

المادة الاصلية	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول / تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 47	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 36)	غير مقبول	التشبث	1	9	6	مرفوض	9	1	6
المادة 48	ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الأصالة والمعاصرة (التعديل رقم 31)	غير مقبول	السحب					10	لا أحد	7
المادة 49	لم يرد بشأنها أي تعديل							10	1	6
المادة 50	لم يرد بشأنها أي تعديل							10	لا أحد	7
المادة 51	لم يرد بشأنها أي تعديل							10	لا أحد	7
المادة 52	ورد بشأنها تعديلان من طرف فرق الأغلبية(التعديل رقم 43)	مقبول بصيغة اللجنة					مقبول	الإجماع		

نتيجة التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي معدلا:

الموافقون: 10

المعارضون: 6

الممتنعون:1

نتيجة التصويت على مشروع قانون المالية رقم70.19 للسنة المالية 2020 برمته معدلا:

المو افقون: 9

المعارضون:7

الممتنعون: 1

صيغة المادة 52 معدلة

الجدول - ز –
(المادة 52)
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2020
(بالدرهم)

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2020
	.....	
	.....	
3.2.0.0.1.11.001	الصندوق الوطني ..... التكنولوجية	.....
3.2.0.0.1.11.002	**الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها**	**للتذكرة**
3.2.0.0.1.12.001	الحساب..... المركزية	.....
	.....	
	.....	

التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2020.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السيدات والسادة المستشارين من جهة، والسادة الوزراء والسيد المندوب السامي للتخطيط والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جهة أخرى، أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من فاعلين إقتصاديين وإجتماعيين وممثلي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية والترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

كما أتوجه بخالص الشكر للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وللسادة أعضاء مكتب اللجنة، وكافة السادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل ايجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

كما أشكر بهذه المناسبة، جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها في 6 اجتماعات، واستغرقت 18 ساعة عمل، وامتدت إلى ساعات متأخرة.

وأخيرا، توجت المناقشات بالتصويت، في الاجتماع المنعقد يوم الجمعة6 دجنبر 2019 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة، وفق جدول التصويت الآتي:

مشاريع الميزانيات الفرعية		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
مشروع الميزانية الفرعية للبـــلاط الملـــكي		الإجماع		
مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	ميزانية التسيير	10	6	1
	ميزانية الاستثمار	10	6	1
	الميزانية برمتها	10	6	1
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	ميزانية التسيير	16	1	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	16	1	لا أحد
	الميزانية برمتها	16	1	لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة	ميزانية التسيير	12	5	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	12	5	لا أحد
	الميزانية برمتها	12	5	لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	ميزانية التسيير	12	5	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	12	5	لا أحد
	الميزانية برمتها	12	5	لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			

مقرر اللجنة

عبد الصمد مريمي

ورقة إثبات
حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 6 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: *الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2020؛ *التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019- 2020
دورة أكتوبر 2019
اجتماع رقم : .....

الساعة : من 15.. إلى 16..
عدد الحاضرين في اللجنة : 18
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 17

عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 1
عدد المعتذرين: .....
المدة الزمنية : 1h..

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد محمد الحمامي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محبي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد ة عائشة أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 6 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: *الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2020؛ *التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد الحو المربوح	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 6 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: *الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2020؛ *التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
صارك الساعي	العربي الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للبلاط الملكي

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2018 – 2019
دورة أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 نونبر 2019، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الذي قدم عرضا استعرض فيه البنود والأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

- **مخصصات السيادة**: 543.456.000 درهم.
- **البلاط الملكي**: 2.042.289.000 درهم.
  * باب الموظفين: 538.106.000 درهم.
  * باب المعدات والنفقات المختلفة: 1.504.183.000 درهم.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

عرض السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني عظيم الشرف أن أتقدم أمام لجنتكم الموقرة لأعرض على أنظاركم مشروع ميزانية جلالة الملك والبلاط الملكي برسم السنة المالية 2020، التي ظلت في نفس مستوى سنة 2019، باستثناء باب الموظفين الذي عرف زيادة تصل إلى اثنين وأربعين مليوناً ومائتين وتسعة وأربعين ألف درهم (49.249.000,00) لمواجهة التوظيفات الجديدة من جهة، وترقيات الأطر والموظفين من جهة أخرى، وكذا تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي لفائدة مختلف فئات موظفي الدولة.

وقد تم توزيع الاعتمادات على الشكل التالي :

- مخصصات السيادة : 543.456.000 درهم

- **<u>البلاط الملكي</u>** : 42.289.000 2.0 درهم

  * باب الموظفين : 538.106.000 درهم

  * باب المعدات والنفقات المختلفة : 1.504.183.000 درهم

حفظ الله سيدنا المنصور بالله، وأطال عمر جلالته للمكرمات الصالحات، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد عضده بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير المولى الرشيد، وبسائر أفراد أسرته الملكية الشريفة، إنه سبحانه وتعالى سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمصالح رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2018 – 2019
دورة أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 نونبر 2019، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

أشار السيد الوزير في كلمته التقديمية، أن إعداد مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم سنة 2020، يأتي ضمن سياق العام الذي طبع وضع مشروع القانون المالي للسنة المالية 2020، والذي يتطلب تكثيف التعبئة من أجل تنزيل وتفعيل التوجهات الملكية السامية، والحرص على التقيد بالالتزامات التي سطرها البرنامج الحكومي من جهة ثانية، مع الأخذ في الاعتبار مواصلة الجهود المبذولة واللازمة لتدبير المالية العمومية وترشيد استعمالها بشكل عام.

كما أكد السيد الوزير أن الاعتمادات التي رصدت لمصالح رئاسة الحكومة، والهيئات والمؤسسات المسجلة بميزانيتها، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020، مليارا ومائتين وثمانية وسبعين مليونا وثمان مئة وستين وخمسين ألف درهم 1.278.856.000 أي بزيادة بلغت خمسة ملايين وأربعمائة وثلاثة وعشرين ألف درهم 5.423.000 كقيمة مطلقة ونسبة لا تتجاوز 0,42%. ويصل الاعتماد المرصود لميزانية التسيير 691.811.000، بتقليص بلغ 1.41%، حيث حظي باب المعدات والنفقات

المختلفة باعتماد قدره 575.505.000، في حين خصص لباب الموظفين اعتماد يبلغ 116.306.000، مع الإشارة الى أنه تم إحداث 80 منصبا ماليا، خمسون منها لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة لاستقبال فوج جديد من المكونين بها.

كما أورد السيد الوزير،أن ميزانية التسيير تتضمن اعتمادات تخص بعض الهيئات الدستورية أو التابعة وهي:

1. <u>الهيئات الدستورية:</u>

- ✓ المحكمة الدستورية 30.815.000 درهم
- ✓ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 70.000.000 درهم
- ✓ الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري 55.000.000 درهم
- ✓ مجلس المنافسة 73.000.000
- ✓ مجلس الجالية المغربية بالخارج: 49.000.000

2. <u>الهيئات التابعة:</u>

- ✓ الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة 15.000.000 درهم
- ✓ وحدة معالجة المعلومات المالية 8.086.500
- ✓ اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي 15.600.000 درهم
- ✓ المرصد الوطني للتنمية البشرية 27.000.000 درهم
- ✓ المدرسة الوطنية العليا للإدارة 30.000.000
- ✓ الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي 30.000.000
- ✓ الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء 20.000.000

3. <u>مؤسسات وهيئات أخرى ويتعلق الأمر:</u>

- ✓ أكاديمية المملكة المغربية 30.000.000
- ✓ أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات 30.000.000
- ✓ الشركة الوطنية لدراسة المضيق 5.000.000

✓ جامعة الأخوين 25.000.000

أما فيما يتعلق لميزانية الاستثمار، أكد السيد الوزير أن الاعتمادات المرصودة لها، فقد بلغت 587.045.000، بتخفيض نسبته 2,68%، وبقيمة مطلقة مبلغها 15.370.000 وهي تتوزع على:

- ✓ صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية 300.000.000
- ✓ وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة والأقاليم الجنوبية والجهة الشرقية: 80.000.000
- ✓ المدرسة الوطنية العليا للإدارة 5.000.000
- ✓ الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي 10.000.000
- ✓ الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء 10.000.000
- ✓ اعتماد أداء 8.000.000
- ✓ اعتماد التزام لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي 7.000.000
- ✓ وحدة معالجة المعلومات المالية 10.000.000

وأشار السيد الوزير أنه إذا اقتطعت مجموع هذه الاعتمادات فإن المبلغ الحقيقي المرصود لرئاسة الحكومة في مجال الاستثمار لن يتجاوز مبلغ 995.000 وهو نفس مبلغ سنة 2019. وعليه فإن هذه المعطيات والأرقام يؤكد الوزير ليست أكثر من ميزانية تسيير وتدبير المصالح والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، والتي يعود تنفيذها وتتبعها لمختلف القطاعات الحكومية المعنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أثار أحد السادة المستشارين سؤالا حول عدم تقديم رئاسة الحكومة لتقرير حول مشاريع نجاعة الأداء، رغم أن لها العديد من المؤسسات الدستورية والهيئات التابعة لها، كما سجل ارتفاعا نسبيا لميزانية رئاسة الحكومة بنسبة 0.30 بالمائة، في المقابل سجل هزالة الاعتمادات المرصودة لجنة الحق في الحصول على المعلومات اللازمة للنهوض بمهامها.

كم تم التساؤل عن تفعيل الاعتمادات المرصودة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الذي رصد له نفس مبلغ السنة الماضية، مع الإشارة إلى ضعف الميزانية المرصودة لميزانية الاستثمار لرئاسة الحكومة.

في المقابل أكد أحد المتدخلين على ضرورة إدماج المساهمة المالية التي تقدمها رئاسة الحكومة لمجلس المستشارين في الميزانية الخاصة بهذا الأخير. وأشاد أحد السادة المستشارين بترشيد النفقات المتعلقة برئاسة الحكومة، والتي لم تعرف تغيرا مقارنة مع السنة الماضية، علاوة على تثمين تغطية عجز ميزانية مجلس المستشارين بدون شرط من لدن رئاسة الحكومة، وأشار إلى التقدم المهم الذي يتجلى في تقديم مشروع نجاعة الأداء المتعلق برئاسة الحكومة.

وأبدى أحد السادة المستشارين تساؤلا حول تغطية تكاليف لجنة إعداد النموذج التنموي الجديد. مع تأكيد السادة المستشارين على ضرورة دعم الأحزاب السياسية وذلك انسجاما مع الخطاب الملكي الذي دعا إلى دعم الأحزاب السياسية.

كما تم التساؤل عن المناصب المالية التي تهم الأشخاص في وضعية الإعاقة، مع تسجيل غياب الوثائق المتعلقة بالهيئات والمؤسسات التابعة لرئاسة الحكومة.

وفي الأخير، تساءل أحد السادة المستشارين عن سبب الإحتفاظ سنويا بالمبلغ المرصود سنويا للشركة الوطنية لدراسة المضيق وعن اختصاصات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على معظم تدخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير على أن ارتفاع الميزانية يهم باب الموظفين وذلك لتفعيل الحوار الاجتماعي، مستحسنا التقدم على مستوى تقديم مشروع نجاعة الأداء المرتبط برئاسة الحكومة أمام البرلمان، كما وعد السيد الوزير بتوفير جميع الوثائق التي تهم الهيئات والمؤسسات التابعة لرئاسة الحكومة.

وجوابا على سؤال أحد السادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن لجنة الحق في الحصول على المعلومات لا تقدم المعلومات بل تقدمها المصالح الموجودة بالإدارة العمومية، في المقابل أكد أن مهمتها تكمن في معالجة طلبات الرفض في الحصول على المعلومة، معتبرا أن الاعتمادات المرصودة لهذه اللجنة تسد حاجياتها.

وفيما يخص صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، أفاد السيد الوزير أن الدولة تتوفر على صندوقين، صندوق وقائي للحماية من الكوارث الطبيعية، وصندوق لتعويض المواطنين، حيث يتم التعويض في ظرف زمني لا يتجاوز ثلاثة أيام على أكثر، بالإضافة لضمان الإغاثة اللازمة.

وأكد في سياق آخر، أن رئاسة الحكومة غير مكلفة بالاستثمار كباقي القطاعات الوزارية وهو ما يفسر ضعف ميزانية الاستثمار.

وأوضح السيد الوزير أن مجلس المستشارين يتوفر على ميزانية خاصة، وأن دعم رئاسة الحكومة هو دعم استثنائي يتم بطلب من رئيس مجلس المستشارين ويخص أنشطة معينة.

أما فيما يتعلق بتكاليف لجنة إعداد النموذج التنموي، أكد السيد الوزير أن الدولة تتوفر على هامش التصرف، كالتحملات الطارئة أو التحملات المشتركة كما هو منصوص عليه في القانون.

وأشار السيد الوزير أن دعم الأحزاب السياسية كما جاء في الخطاب الملكي السامي لم يكتف فقط بالجانب المالي، مؤكدا أن وزير الداخلية يعمل على إعداد تصور حول الدعم والتواصل مع الأحزاب السياسية.

كما أبرز أن دعم المنظمات النقابية مرتبط أساسا بصدور القانون المنظم للنقابات وذلك ضمانا للشفافية.

وفيما يخص المناصب المالية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة، أفاد السيد الوزير أنه تم الإعلان عن مباراة خاصة بهم وتهم 200 منصب، إضافة إلى تنظيم مباراة همت 60 منصبا ماليا.

وفي الأخير، جوابا على إحدى التساؤلات المتعلقة بالشركة الوطنية لدراسة المضيق، أعرب السيد الوزير عن أمله في تحقيق المشروع الذي من أجله تم إحداث هذه الشركة، مبرزا أن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة تم الاحتفاظ بها لأن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لم يتم تنصيبها بعد لكي تحل محلها وذلك طبقا للقانون المنظم لها.

عرض السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

—

تدخل السيد المصطفى الرميد
وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان
والعلاقات مع البرلمان
لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة
برسم السنة المالية 2020
أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
بمجلس المستشارين

الخميس فاتح ربيع الآخر 1441

الموافق لـ 28 نونبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أحضر اجتماع لجنتكم الموقرة، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2020 .

وفي البداية، يسعدني أن أبلغكم تحيات السيد رئيس الحكومة وتمنياته الطيبة في أن يحالف التوفيق والسداد كافة أعمالنا وأعمالكم، وأن يوفقنا الله سبحانه وتعالى جميعاً لبلوغ الأهداف المنشودة، وتحقيق الآمال والتطلعات الطموحة لكل المواطنات والمواطنين، ونكون عند حسن ظنهم وظن قائدنا الملهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يندرج إعداد مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم سنة 2020، ضمن السياق العام الذي طبع وضع مشروع القانون المالي للسنة المالية 2020، والذي يتطلب من جهة، تكثيف التعبئة من أجل تنزيل وتفعيل التوجيهات الملكية السامية، والحرص على التقيد بالالتزامات التي سطرها البرنامج الحكومي من جهة ثانية، مع الأخذ في الاعتبار، مواصلة الجهود المبذولة واللازمة لتدبير المالية العمومية وترشيد استعمالها بشكل عام.

. /.

فاستحضاراً لكل هذه المعطيات، وإسهاماً من رئاسة الحكومة في الجهود المذكورة التي يتعين القيام بها على مختلف الأصعدة، فإن الاعتمادات التي تم رصدها لرئاسة الحكومة برسم سنة 2020، قد عرفت تقلصاً طفيفاً، على غرار ما عرفته باقي القطاعات، باستثناء الزيادة التي مست باب الموظفين، بالنظر إلى المناصب المالية المحدثة، وترقيات مختلف فئات الموظفين والأعوان، إضافة إلى مواصلة تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف بشأن تحسين أوضاع مختلف فئات الموظفين.

وبالرجوع إلى الأرقام، فقد بلغ مجموع الاعتمادات التي رصدت لمصالح رئاسة الحكومة والهيئات والمؤسسات المسجلة بميزانيتها، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020، ملياراً ومائتين وثمانية وسبعين مليوناً وثمانمائة وستة وخمسين ألف درهم (1.278.856.000)، أي بزيادة بلغت خمسة ملايين وأربعمائة وثلاثة وعشرين ألف درهم (5.423.000) كقيمة مطلقة، ونسبة لا تتجاوز 0,42٪ .

ويصل الاعتماد المرصود لميزانية التسيير ستمائة وواحداً وتسعين مليوناً وثمانمائة وأحد عشر ألف درهم (691.811.000) بتقليص بلغ 1,41٪، أي تسعة ملايين وتسعمائة وسبعة وأربعين ألف درهم (9.947.000).

وقد حظي باب المعدات والنفقات المختلفة من هذه الميزانية باعتماد قدره خمسمائة وخمسة وسبعون مليوناً وخمسمائة وخمسة آلاف درهم (575.505.000)، بتقليص بلغت نسبته 4,59٪، أي مبلغ سبعة وعشرين مليوناً وسبعمائة وتسعة عشر ألف درهم

./.

(27.719.000)، في حين خصص لباب الموظفين اعتماد يبلغ مائة وستة عشر مليوناً وثلاثمائة وستة آلاف درهم (116.306.000)، بزيادة قدرها سبعة عشر مليوناً وسبعمائة واثنان وسبعون ألف درهم (17.772.000)، ونسبة 18.03٪، مع الإشارة إلى أنه سيتم إحداث ثمانين منصباً مالياً، خمسون منها لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة لاستقبال فوج جديد من المكونين بها.

وكالعادة، تتضمن ميزانية التسيير اعتمادات تخص بعض الهيئات الدستورية أو التابعة، يمكن تفصيلها فيما يلي :

1 - الهيئات الدستورية، ويتعلق الأمر ب :

- المحكمة الدستورية : 30.815.000 درهم؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي : 70.000.000 درهم؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري : 55.000.000 درهم؛
- مجلس المنافسة : 73.000.000 درهم؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم.

./.

2 - **الهيئات التابعة، ويتعلق الأمر ب :**

- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : 15.000.000 درهم؛
- وحدة معالجة المعلومات المالية : 8.086.500 درهم؛
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي : 15.600.000 درهم؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية : 27.000.000 درهم؛
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة : 30.000.000 درهم؛
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي : 30.000.000 درهم.
- الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : 20.000.000 درهم؛

3 - **مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الأمر ب :**

- أكاديمية المملكة المغربية : 30.000.000 درهم؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات : 30.000.000 درهم؛
- الشركة الوطنية لدراسة المضيق : 5.000.000 درهم؛
- جامعة الأخوين : 25.000.000 درهم.

./.

كما أن باب المعدات والنفقات المختلفة يتضمن بنداً خاصاً يتعلق بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، وقد رصد له مبلغ مليون وثلاثمائة وخمسين ألف درهم (1.350.000)، وبنداً ثانياً بمبلغ مليون وخمسمائة ألف درهم (1.500.000) يقدم كإعانة تسيير للاتحاد الوطني للنساء المغربيات.

وأخيراً، هناك البند المتعلق بالإعانة التي ترصد سنوياً للمنظمات النقابية في حدود مبلغ خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، يتم توزيعه طبقاً للمعايير المحددة في المادة الأولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل؛ إذ تحدد هذه المادة العناصر التي تمنح على أساسها الإعانات التي تقدمها الدولة لاتحاد النقابات المهنية أو لأي تنظيم مماثل، وذلك حسب عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العام والخاص خلال آخر انتخابات مهنية مجراة على الصعيد الوطني.

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فإن الاعتمادات المرصودة لها برسم السنة المالية 2020، بلغت خمسمائة وسبعة وثمانين مليوناً وخمسة وأربعين ألف درهم (587.045.000)، بتخفيض نسبته 2,68٪ عن السنة المالية 2019، وبقيمة مطلقة مبلغها خمسة عشر مليوناً وثلاثمائة وسبعون ألف درهم (15.370.000)؛ وهي تتوزع كما يلي :

- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، ورصد له، على غرار السنة الجارية، مبلغ ثلاثمائة مليون درهم، (300.000.000).

./.

- كما رصد مبلغ ثمانين مليون درهم (80.000.000) لكل واحدة من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة، والأقاليم الجنوبية، والجهة الشرقية.

كما أن المدرسة الوطنية العليا للإدارة ستستفيد من مبلغ خمسة ملايين درهم (5.000.000)، والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي من مبلغ عشرة ملايين درهم (10.000.000)، والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من مبلغ عشرة ملايين درهم كذلك (10.000.000)، وذلك على غرار سنة 2019 بالنسبة لهذه الهيئات الثلاث.

كما رصد مبلغ ثمانية ملايين درهم (8.000.000) كاعتماد أداء، وسبعة ملايين درهم (7.000.000) كاعتماد التزام لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومبلغ ثلاثة ملايين وخمسين ألف درهم (3.050.000) لوحدة معالجة المعلومات المالية، ومبلغ عشرة ملايين درهم (10.000.000) للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وإذا ما اقتطعت مجموع هذه الاعتمادات، فإن المبلغ الحقيقي المرصود لرئاسة الحكومة في مجال الاستثمار لن يتجاوز مبلغ تسعمائة وخمسة وتسعين ألف درهم (995.000)، وهو نفس مبلغ سنة 2019 .

./.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم خلاصة ومعطيات وأرقام مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2020؛ وهي كما تلاحظون، ليست أكثر من ميزانية تسيير وتدبير مصالح رئاسة الحكومة، ولا تعكس بأي حال، البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، والتي يعود تنفيذها وتتبعها لمختلف القطاعات الحكومية المعنية.

أشكر لكم، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمين، جميل إنصاتكم وحسن تتبعكم، وإنني لعلى استعداد للإجابة عن مختلف التساؤلات التي قد تتفضلون بطرحها حول مشروع هذه الميزانية الفرعية، مؤكداً لكم في نفس الوقت، أنني سأحرص بأمانة على إبلاغ كل آرائكم ومقترحاتكم إلى السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس النواب

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2018 – 2019
دورة أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الاربعاء 4 دجنبر 2019، برئاسة السيد محمد الحمامي الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول لرئيس لمجلس المستشارين والسيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع لرئيس المجلس .

هذا، وتصل الاعتمادات المرصودة في مشروع ميزانية مجلس النواب برسم السنة المالية 2020 إلى مبلغ 481.600.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

أ- ميزانية التسيير:

* باب النواب والموظفين: 392.400.000درهم

* باب المعدات والنفقات المختلفة: 69.200.000درهم

ب- ميزانية الإستثمار: 20.000.000 درهم.

في مستهل مناقشة مشروع ميزانية مجلس النواب برسم سنة 2020 توقف السادة المستشارين عند مسألة عدم حضور أحد أعضاء مجلس النواب لتقديم مشروع ميزانية المجلس وتقديم عرض حول حصيلة عمله، وأكدوا أن الأمر لا يتعلق بمحاسبة بقدر ما يتعلق بطلب تقديم عرض وإخبار المجلس

بحصيلة عمل مجلس النواب، لما في ذلك من تكريس مقومات شفافية العمل البرلماني وتخليق الممارسة البرلمانية وتحقيق تكامل وانسجام في عمل المجلسين.

وقد ذكر السادة المستشارين أنه من توصيات اجتماع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية السنة الماضية، خلال مناقشتها لمشروع ميزانية كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب، أن يحضر أحد أعضاء مكتب كل مجلس إلى المجلس الآخر خلال مناقشة مشروع ميزانيته وتقديم عرض حول عمل المجلس.

وفي نفس الاتجاه، توقف السادة المستشارون عند لجنة التنسيق بين المجلسين، وتساءلوا عن حصيلة عملها ومضامين الاجتماعات التي عقدتها، وأشاروا إلى غياب التنسيق بين المجلسين، مستدلين في ذلك بالخلاف الحاصل حول اختتام دورة أبريل 2019، وكذا الإشكالات المتعلقة بغياب التنسيق بين المجلسين في المهام الدبلوماسية البرلمانية وترؤس الوفود البرلمانية، وكذا وجود حيف في تمثيلية مجلس المستشارين داخلها، على خلاف التجارب المقارنة التي تكرس مبدأ المساواة في التمثيلية بين المجلسين.

وارتباطا بما سبق، تم إصدار توصية تقضي بضرورة حضور أحد أعضاء مكتب كل مجلس خلال مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الآخر، وتوصية أخرى بتفعيل عمل لجنة التنسيق بين المجلسين، تعزيزا للثقة في المؤسسة البرلمانية وتكريسا لحكامة وشفافية العمل البرلماني ولتكامل عمل المجلسين.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2019 – 2020
دورة أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الأربعاء 4 دجنبر 2019، برئاسة السيد محمد الحمامي الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول لرئيس لمجلس المستشارين والسيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع لرئيس المجلس .

في البداية، قدم السيد الخليفة الأول لرئيس المجلس عرضا أشار فيه لثلاثة محاور أساسية :

- ✓ السمات البارزة خلال السنة التشريعية 2018-2019؛
- ✓ المعطيات المرقمة الخاصة بمشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2020؛
- ✓ الإكراهات والصعوبات المرتبطة بالميزانية الفرعية لمجلس المستشارين.

المحور الأول:

في إطار التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والأنشطة الإشعاعية، أفاد أن السنة التشريعية (2018-2019) تميزت بإعادة تجديد هياكل مجلس المستشارين خلال منتصف ولايته التشريعية، حيث واصل المجلس إثر ذلك ممارسة الاختصاص التشريعي الذي يكفله الدستور، بالمصادقة على ما مجموعه 79 نصا تشريعيا موزعا بين 74 مشروع قانون وخمس مقترحات قوانين، كما اتسمت

الحصيلة التشريعية بالمصادقة على نصوص بأبعاد اجتماعية واقتصادية وحقوقية ودبلوماسية غاية في الأهمية من ضمنها مشاريع قوانين واتفاقيات .

وأضاف أن المجلس استثمر كل الوسائل القانونية المتاحة له لتسليط الضوء على القضايا والملفات التي حظيت باهتمام الرأي العام، سواء من خلال الأسئلة الكتابية أو الشفوية، أو الشهرية التي يجيب عنها رئيس الحكومة، بالإضافة إلى اجتماعات اللجن الدائمة للاستماع للسيدات والسادة الوزراء، كما عمل المجلس على تشكيل لجان لتقصي الحقائق، ونظم مهام استطلاعية وقدم ملتمسا لمساءلة الحكومة.

كما اشتغل المجلس خلال السنة التشريعية 2018-2019 على السياسات العمومية المتعلقة بالمرافق العمومية، والتي تم حصرها في محاور ذات علاقة مباشرة بالرهانات والتحديات التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي هذا الإطار، تم اختيار قطاعي الصحة والتعليم، كما تم اختيار محور المراكز الجهوية للإستثمار.

وفيما يخص الدبلوماسية البرلمانية، أفاد أن مجلس المستشارين شارك في العديد من الملتقيات والتظاهرات الجهوية والقارية والدولية، كما تميز عمل وفوده فيها بالدفاع المتواصل عن القضايا الكبرى لبلادنا، وفي طليعتها قضية الوحدة الترابية التي تحظى بأولوية في العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين، وتأكيد موقف المملكة الراسخ من العديد من القضايا التي تهم محيطها الإقليمي والجهوي والدولي، وتعزيز ودعم علاقات جنوب- جنوب والانفتاح وترسيخ التموقع الاستراتيجي على مستوى فضاءات جيوسياسية جديدة في آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاراييب، إلى جانب مواصلة تمتين ومواكبة مسار العلاقات القائمة مع المجالس والمنظمات العربية والشركاء الأوروبيين والمنظمات البرلمانية الدولية.

أما على مستوى التسيير الإداري والمالي، فقد أشار إلى تفويض الإمضاء من طرف السيد الرئيس إلى السادة الخلفاء، وقد هم هذا التفويض، التوقيع والتأشير

على جميع الوثائق المحاسبية المتعلقة بتنفيذ ميزانيتي التسيير والاستثمار حسب القطاعات المفوض تدبيرها لكل خليفة من خلفاء السيد الرئيس.

وبخصوص الموارد البشرية، أوضح السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين على أنه تم توظيف 28 موظفا جديدا بعد اجتيازهم بنجاح لمباراة التوظيف التي نظمتها جامعة محمد الخامس بتكليف من إدارة مجلس المستشارين.

المحور الثاني:

تطرق السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين إلى مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2020، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار البرامج والمشاريع المسطرة في خطة عمل مكتب المجلس، مشيرا أنها لا تتناسب مع الإعتمادات الضرورية المفتوحة خلال السنة المالية المنصرمة، مع أنها مؤشرة على مستوى اتفاق مرتبط بعمليات قارة، وهذا ما أدى إلى اعتماد مساطر استثنائية من قبيل طلب إعتمادات إضافية وكذا الإلتزام بنفقات دون توفر اعتمادات.

وفي نفس السياق، استعرض السيد نائب الرئيس توزيع الاعتمادات المفتوحة بميزانية المجلس برسم السنة المالية 2020 والتي جاءت على النحو التالي:

* المستشارون والموظفون والأعوان: 249.040.000 درهم
* المعدات والنفقات المختلفة: 45.000.000 درهم
* ميزانية الاستثمار: 12.850.000 درهم

المحور الثالث:

اعتبر السيد الخليفة الأول أن ميزانية المجلس للسنة المالية 2020 ميزانية للتدبير العادي للحاجيات ولا تستجيب للمشاريع والبرامج المسطرة من طرف مكتب المجلس، ولا تواكب طموحات المجلس في مستويات هامة منها الدبلوماسية البرلمانية، حيت أنها تصطدم بالاكراهات الخاصة بملائمة ظروف عمل السادة المستشارين مع نظرائهم بمجلس النواب، وهو ما ينتج عنه خصاص في أسطر الميزانية، فضلا عن فرضها اللجوء إلى الإلتزام بنفقات دون توفر اعتمادات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع الميزانية المذكورة فرصة طرح خلالها السادة المستشارون مجموعة من القضايا والإكرهات التي يعيشها مجلس المستشارين، إن على المستوى الدستوري أو على المستوى التدبيري والمالي، فضلا عن مختلف القضايا التي تهم السادة المستشارين أو الموظفين، بغية تحسين أداء عمل المجلس وتأهيل دوره على المستوى التشريعي، الرقابي، الدبلوماسي وتقييم السياسات العمومية.

في البداية، أثار مجموعة من المتدخلين غياب السيد رئيس المجلس لتقديم الميزانية الفرعية للمجلس، وكذا إلى الإشكالية المرتبطة بعدم التفاعل الايجابي للحكومة مع مجموعة من الطلبات المتعلقة بالاستماع للسادة الوزراء مما يساهم في تبخيس العمل البرلماني وإضعاف حصيلته التشريعية، حيث تمت المطالبة بضرورة تدخل مكتب المجلس لدى الحكومة لحل هذا الإشكال، وفضلا عن ذلك طرح المتدخلون ضعف التغطية الإعلامية لأشغال اللجان الدائمة، خصوصا خلال دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية، مما لا يعكس المجهودات المبذولة من طرف السادة المستشارين أثناء المناقشة والتي تمتد لأيام العطل وفي ساعات متأخرة من الليل.

وقد حظي موضوع الدبلوماسية البرلمانية بحيز كبير في المناقشة، نظرا لأهميتها في التعريف بالقضايا الكبرى لبلادنا في المحافل الدولية، حيث تمت الإشارة إلى بعض الإشكالات التي تعرفها الدبلوماسية البرلمانية للمجلس من قبيل غياب التنسيق مع مجلس النواب في إطار المهام الدبلوماسية، وهو ما ينعكس على غياب التمثيلية المتساوية بين المجلسين، وكذا توحيد الرؤية على مستوى المواقف. وفي هذا السياق، تم التساؤل عن الأسباب وراء توقف اجتماعات لجنة التنسيق بين المجلسين منذ سنة 2018، وبالتالي عدم تفعيل هذه الآلية التي ينص عليها النظامان الداخليان للمجلسين.

كما تم التطرق إلى عدم مراعاة التمثيل النسبي في توزيع المهام الدبلوماسية على الفرق والمجموعات البرلمانية، فضلا عن عدم إشارة العرض المقدم إلى الانجازات التي حققها المجلس وفي ظرف وجيز منذ انخراطه في برلمان عموم إفريقيا لما لذلك من انعكاسات على قضية وحدتنا الترابية ومشروع الحكم الذاتي.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى بعض الإشكالات التنظيمية التي تصادف أعضاء المجلس والأطر المرافقة لهم أثناء القيام بمهامهم خارج أرض الوطن في إطار الدبلوماسية الموازية، ولاسيما ظروف الإقامة التي تختلف من بلد لآخر.

وفضلا عن ذلك، تمت المطالبة بضرورة إخبار كافة أعضاء المجلس بالمهام الدبلوماسية التي تعتزم المجلس المشاركة فيها مسبقا، وكذا اعتماد مقاربة النوع في المشاركة في هذه المهام والتواصل مع رؤساء مجموعات الصداقة البرلمانية لتفعيل هذه الآلية.

وفي الجانب المالي، لوحظ أن الاعتمادات المخصصة لميزانية المجلس لا تواكب طموحاته، حيث طالب المتدخلون مكتب المجلس بالتدخل لدى رئيس الحكومة مباشرة خلال فترة إعداد الميزانية وإقناعه بالحاجيات الموضوعية للمجلس، حيث تمت الدعوة إلى أن يوجه المرسوم الذي تفتح بموجبه اعتمادات إضافية إلى النفقات الطارئة فقط وأن لا يرتبط بالتدبير العادي للمجلس، فضلا عن المطالبة بضرورة توفر المجلس على الاستقلال المالي للقيان بأدواره الدستورية على أحسن وجه.

كما تمت الإشارة إلى غياب معطيات وتفاصيل حول تنفيذ ميزانية المجلس لسنة 2019، فضلا عن عدم إرفاق الميزانية بالتقرير المتعلق بنجاعة الأداء تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وفضلا عن ذلك، تمت المطالبة بإمداد الفرق والمجموعة بتفاصيل حول الاعتمادات المخصصة لها برسم سنة 2020، حتى تتمكن من إعداد برمجة لأنشطتها بناءا على الميزانية المرصودة لكل فريق ومجموعة.

هذا، وتساءل أحد السادة المستشارين عن مآل الخلاصات والتوصيات المضمنة في تقرير لجنة مراقبة فحص ميزانية المجلس والرامية إلى تحسين تدبير المؤسسة، مطالبا في هذا الصدد بضرورة توزيعها على كافة أعضاء المجلس.

وفضلا عن ذلك، أكد السادة المستشارون في كل تدخلاهم على ضرورة إيلاء العناية اللازمة للموارد البشرية، وتحسين ظروف عملهم ومنحهم تحفيزات على أساس المردودية بما يضمن تحفيزهم للرقي بالعمل التشريعي والرقابي والدبلوماسي الذي يضطلع به مجلسنا الموقر، حيث تم التنويه بالمجهودات التي يبذلها موظفو اللجان الدائمة والفرق والمجموعة البرلمانية خصوصا خلال فترة دراسة مشروع قانون المالية وما يتطلبه ذلك من عمل متواصل يمتد لساعات متأخرة من الليل وخلال أيام العطل.

كما تمت المطالبة بدعم التكوين المستمر باعتباره الآلية الكفيلة بتطوير القدرات والكفاءات داخل المجلس، مع ملائمته للمهام البرلمانية، ومعالجة ظاهرة الموظفين الأشباح.

وفي نفس السياق، تمت المطالبة بضرورة معالجة الملفات العالقة بخصوص الترقيات، مع الإشارة الى ضرورة حل إشكالية عدم استفادة الموظفين الملحقين بالمجلس من الرتبتين، وكذا الرفع من الاعتمادات المخصصة لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس في ظل التوظيفات الجديدة حتى تتوسع الخدمات المقدمة وتتزايد جودتها، فضلا عن تسوية الوضعية لبعض الفئات التي تشتغل وفق عقود عمل واستفادتهم من المناصب المالية الممنوحة للمجلس برسم سنة 2020.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على أسئلة السادة المستشارين، نوه السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين بمختلف التداخلات، موضحا أن مكتب المجلس مقيد بتنفيذ أحكام الدستور وأحكام النظام الداخلي، حيث أن الفصل 34من النظام الداخلي ينص على أن إجتماعات لجنة التنسيق تنعقد بناء على دعوة من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

أما فيما يخص المهام الاستطلاعية، فقد أكد أن مكتب المجلس يوافق على كل ما يتعلق بدفتر التحملات.

كما أبرز أن دورة أبريل شهدت انعقاد ثلاث جلسات شهرية، حيث أن نسبة حضور السادة المستشارين إلى الجلسات محدد ما بين 65 و 70 مستشار في البداية، وينخفض بعد مرور ساعة من انطلاق الجلسات إلى ما بين 45 و 50 مستشار،ثم من 30 إلى 35 مستشار في الساعات الأخيرة من عمل الجلسة، ويتم فرز هذه الأرقام في اجتماع مكتب المجلس الأسبوعي.

وفي إطار التكوين في الجامعة الدولية، أضاف أنه تمت برمجة هندسة هذا التكوين خلال ثلاث سنوات بشكل تشاركي ما بين المجموعات التمثيلية المكونة من موظفي المجلس والجامعة الدولية الممثلة في الأساتذة والخبراء المشرفين.

أما فيما يخص الشؤون الإدارية، فقد أكد أن مكتب المجلس ولجنة صرف الميزانية المضمنة يتعاملان بشكل إيجابي، كما أن هذه الأخيرة تتفاعل بمسؤولية بخصوص تقاريرها والوثائق التي تسهر على توفيرها.

وأفاد السيد نائب رئيس مجلس المستشارين، أن العلاقة جيدة بين مكتب المجلس وجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين في إطار الحوار الجاد والمسؤول، وأن طلباتها تأخذ بعين الاعتبار في حدود الإمكانيات المتوفرة.

وأبرز من جانبه، أن مشكلة عدم استفادة الموظفين الملحقين المدمجين بمجلس المستشارين من الرتبتين، تبقى مشكلة بنيوية متعلقة بنظام الإدارة الأم لهؤلاء الموظفين الملحقين، مضيفا أن مكتب المجلس يحاول دائما إيجاد حلول في حدود المستطاع.

أما فيما يخص الموظفين المتغيبين، فقد أوضح أنه في إطار النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي المجلس، تم اعتماد مراقبة إلكترونية خاصة بهم، كما أن سائقي المجلس يشتغلون بموجب عقد عمل وأن تجديد هذه العقود يرجع إلى سلطة مكتب المجلس، الذي يعمل على برمجتها في إطار الميزانية.

من جهة أخرى، أكد السيد نائب رئيس المستشارين أن تبويب الميزانية هو مشكل ليس وليد اليوم، بل هو مطروح حتى على مستوى مجلس النواب، ووضع الميزانية بقرار من وزارة الاقتصاد والمالية، وأنه بعد الثلث الأول من السنة المالية، يتم طلب إضافات مالية لميزانية المجلس.

أما فيما يخص الدبلوماسية البرلمانية، فقد أكد أن العرض الذي تم توزيعه على السادة المستشارين يشمل تلخيص كل أنشطة المجلس التي تتعلق بهذا الموضوع، وكذا أنشطة الرئيس ومكتب المجلس فيما يخص الدبلوماسية الموازية.

وبالمقابل، أوضح أن تمثيلية النساء في المهام الدبلوماسية للمجلس لا تتعلق بقرار مكتب المجلس وإنما بالفرق التي تعين من يمثلهم في هذه المهام.

عرض السيد الخليفة الأول
لرئيس مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقديم مشروع ميزانية مجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2020

- مقدمة -

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

يشرفني بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة **2020**، أن أقدم لحضراتكم مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية **2020**.

نستعرض في محور أول السمات البارزة خلال السنة التشريعية **2018 – 2019**.

ونستعرض بعد ذلك في محور ثان المعطيات المرفقة الخاصة بمشروع ميزانية المجلس للسنة المالية **2020**، لنخصص المحور الثالث من هذا العرض للتطرق لبعض الإكراهات والصعوبات المرتبطة بالميزانية الفرعية لمجلس المستشارين.

لننهي هذا العرض باقتراح بعض الحلول التقنية.

مقدمة:

المحور الأول: السمات البارزة.

1- في باب التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العامة والأنشطة الإشعاعية.
2- في باب الدبلوماسية البرلمانية والتعاون.
3- في باب التسيير الإداري والمالي.

المحور الثاني: المعطيات المرقمة لميزانية مجلس المستشارين.

1- مسطرة تحديد أغلفة ميزانية مجلس المستشارين.
2- الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2009 إلى 2019.
3- الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2020.
4- الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2020 مقارنة بالاعتمادات المطلوبة.
5- توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2020 على أسطر الميزانية.

المحور الثالث: صعوبات وإكراهات تدبير ميزانية مجلس المستشارين.

1- صعوبات مالية.
2- إكراهات تنظيمية.

خلاصة عامة:

المحور الرابع: الحلول التقنية المقترحة.

المحور الأول

السمات البارزة

1- في باب التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العامة والأنشطة الإشعاعية:

- تميزت السنة التشريعية **2018- 2019** بإعادة تجديد هياكل مجلس المستشارين خلال منتصف ولايته التشريعية، وقد واصل المجلس إثر ذلك ممارسة الاختصاص التشريعي الذي يكفله له الدستور، بالمصادقة على ما مجموعه **79** نصا تشريعيا موزعة بين **74**مشروع قانون و**خمس** مقترحات قوانين.
- توزعت الحصيلة التشريعية بحسب الدورات كالتالي:

  * دورة أكتوبر: **47** نصا؛
  * الدورة الاستثنائية: مشروع قانون واحد؛
  * دورة أبريل **2019** : **31** نصا تشريعيا.

- اتسمت الحصيلة التشريعية بالمصادقة على نصوص بأبعاد اجتماعية واقتصادية وحقوقية ودبلوماسية غاية في الأهمية، أبرزها مشاريع القوانين المتعلقة بـ :

  - مشروع القانون المتعلق بالخدمة العسكرية؛
  - مشروع القانون المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛
  - مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط؛
  - مشروع القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
  - مشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية، الرامي لمعالجة إشكالية تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم،
  - مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
  - ثلاثة مشاريع قوانين معدّلة للقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون الالتزامات والعقود، بهدف الردع والتصدي لحالات الاستيلاء على عقارات الغير.
  - ثلاثة مشاريع قوانين متعلقة بالشركات والضمانات المنقولة؛
  - المراجعة الشاملة للقانون الأساسي لبنك المغرب؛
  - إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

- احتلت مشاريع النصوص التي تؤطر علاقات المملكة المغربية بشركائها الدوليين، في إطار اتفاقيات ومعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف، صدارة الإنتاج التشريعي للمجلس، بما يفوق 40 في المائة من مجموع النصوص المصادق عليها خلال السنة التشريعية؛

ومن أبرز الاتفاقيات المصادق عليها:

* الموافقة على الاتفاق الذي يهدف إلى تمتيع المنتجات القادمة من الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية بنفس المعاملة التجارية التفضيلية المخولة لباقي المنتجات بموجب الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي؛
* اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي وعلى بروتوكول تطبيقه.

- بلغ عدد التعديلات التي قدمتها مكونات المجلس خلال السنة التشريعية على مقترحات ومشاريع القوانين **1421** تعديلا: **647** تعديلا خلال الدورة الأولى (**219** منها على مشروع قانون المالية) و**774** تعديل خلال الدورة الثانية (**167** منها حول مقترح النظام الداخلي للمجلس).

- صادق مجلس المستشارين بالإجماع على **65** نصا تشريعيا بنسبة **81,25 %**، مقابل 15 فقط تم التصويت عليها بالأغلبية.

- عقدت اللجان البرلمانية خلال السنة التشريعية **126** اجتماعا بما يعادل **368** ساعة عمل. اضطلعت فيها بدور محوري، من خلال مهمة إنجاز الأعمال التحضيرية للنصوص التشريعية الموافق عليها من لدن المجلس، مناقشة ودراسة وتعديلا.

الحصيلة الرقابية:

أولا: الأسئلة الشفهية:

- أجابت الحكومة خلال **10** جلسات عامة في الدورة الأولى على **193** سؤالا شفهيا مبرمجا، من ضمنها **42** سؤالا آنيا و **151** سؤالا عادي.
- أجابت الحكومة خلال **13** جلسة عامة في دورة أبريل على **245** سؤالا شفهيا مبرمجا، من ضمنها **45** سؤالا آنيا و **200** سؤالا عاديا.

ثانيا: الأسئلة الكتابية:

- أجابت الحكومة في الدورة الأولى على **259** سؤالا كتابيا، من ما مجموعه **730** سؤالا كتابيا بمعدل (**36%**).
- أجابت الحكومة في الدورة الثانية على **292** سؤالا كتابيا، من ما مجموعه **382** سؤالا كتابيا بمعدل (**76%**).
- بلغت نسبة الإجابة خلال السنة التشريعية: **56** في المائة من الأسئلة المطروحة (**551** من أصل **1112**).

ثالثا: التزامات وتعهدات الحكومة خلال جلسات الاسئلة الشفهية:

- تم حصر **27** التزاما لأعضاء الحكومة خلال دورة أكتوبر **2018**، مقابل **29** التزاما خلال دورة أبريل **2019**.

رابعا: الجلسات الشهرية لأجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة:

- طبقا لمقتضيات الفصل **100** من الدستور عقد المجلس خلال السنة التشريعية المنصرمة خمس جلسات شهرية، ثلاث جلسات شهرية خلال دورة أكتوبر **2018**، وجلستان شهريتان خلال دورة أبريل **2019**.

خامسا: مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

- تميزت السنة التشريعية **2018 - 2019** بمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل حكومة السيد سعد الدين العثماني، طبقا لأحكام الفصل **101** من الدستور، حظي خلالها عرض السيد رئيس الحكومة بمناقشة مستفيضة من لدن جميع مكونات مجلس المستشارين.

سادسا: مناقشة العرض الأول لرئيس المجلس الأعلى للحسابات:

- ناقش المجلس، طبقا لأحكام الفصل **148** من الدستور، مع عدد من القطاعات الحكومية عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية خلال سنتي **2016 - 2017** ، بحيث انصبت المناقشة على قضايا: الجماعات الترابية؛ حصيلة تنفيذ قوانين المالية؛ نظام الوظيفة العمومية ووضعية الصندوق المغربي للتقاعد؛ الفلاحة؛ السكن الاجتماعي؛ التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛ قضايا الصحة؛ الطاقة والمعادن؛ والعرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج.

سابعا: الاستماع إلى أعضاء الحكومة داخل اللجان الدائمة:

- تقدمت اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية **2018 - 2019** ب **22** طلبا للاستماع إلى أعضاء الحكومة في مواضيع مختلفة، انسجاما مع النقاشات المجتمعية التي أثيرت بخصوصها، لم يبرمج منها للمناقشة سوى موضوع: **"الوضعية الاجتماعية للعاملات والعمال الزراعيين وظروف عملهم وتنقلهم إلى أماكن عملهم بالضيعات الفلاحية"**، بتاريخ **13** ماي **2019** بحضور السيد وزير الشغل والإدماج المهني، وذلك إثر حادثة السير التي أودت بحياة مجموعة من العاملات الزراعيات بالطريق الرابطة بين العرائش ومولاي بوسلهام الغرب وحادثتي أكادير وطنجة.

ثامنا: تنظيم مهام استطلاعية من لدن اللجان الدائمة:

- نظمت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية مهمة استطلاعية للطريق الوطنية رقم **9** الرابطة بين مراكش وورزازات من **20** إلى **23** فبراير **2019**.

تقييم السياسات العمومية:

- عقد مجلس المستشارين، يوم الإثنين 11 فبراير 2019، جلسته السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية التي خصصت للسياسات المرتبطة بالمرفق العمومي من خلال المحاور التالية: المراكز الجهوية للاستثمار، الخدمات الصحية، منظومة التربية والتعليم.
- التحضير للجلسة السنوية للسنة التشريعية الجارية 2019-2020: بعد تشكيل اللجنة الموضوعاتية المؤقتة لتقييم الاستراتيجية الوطنية للماء، اعتمدت هذه الأخيرة منهجية عملها، وقد شرعت في الاستماع للمسؤولين عن القطاعات المعنية بالماء. (استمعت للسيد وزير التجهيز والنقل والمدير العام للماء والكهرباء).

2- في باب الدبلوماسية البرلمانية والتعاون

- مواكبة برلمانية للمؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة من خلال تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018.
- زيارتي عمل لبلادنا لكل من السيد **Hugo Quiroz Vallejo**، رئيس البرلمان **الأنديني** يومي 05 و06 دجنبر 2018 والسيد **Elias Castillo**، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب يومي 16 و17 يناير 2019.
- زيارة عمل السيدة **Gabriela Guevas**، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، للمملكة المغربية يومي 06 و07 دجنبر 2018.
- تصويت البرلمان الأوروبي يوم 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية.
- تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، للندوة الدولية حول **"تجارب المصالحات الوطنية"** بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 16 و17 يناير 2019.
- التقييم الايجابي للشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
- زيارة العمل التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، للمملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 مارس 2019.
- زيارة عمل السيدة أمل عبد الله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019 والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين المجلسين.

- زيارة عمل السيد **مصطفى سنتوب**، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، للمملكة المغربية يومي **13 و14** مارس **2019**.
- احتضان البرلمان المغربي، **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لفعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي خلال الفترة الممتدة من **11** إلى **14** مارس **2019**.
- زيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان، السيد **عبد القادر بن سالم الذهب**، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى **04** أبريل **2019**.
- اقتراح بند طارئ بعنوان **"ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي "**خلال الجمعية العامة **140** للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة، دولة قطر، خلال الفترة الممتدة من **06** إلى **10** أبريل **2019**.
- زيارة عمل السيد **Christian Cambon**، رئيس لجنة الخارجية والدفاع والقوات المسلحة، رئيس مجموعة التعاون والصداقة الفرنسية المغربية، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من **13** إلى **18** أبريل **2019**.
- زيارة العمل التي قام بها السيد **حكيم بن شماش**، رئيس مجلس المستشارين، لجمهوريتي بنما والإكوادور خلال الفترة الممتدة من **15** إلى **19** يونيو **2019**.
- توشيح السيد **عبد الصمد قيوح**، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية والعلاقات الخارجية، بالوسام من درجة **"ضابط كبير"** الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

- تأسيس **الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي** وإسناد الرئاسة لمجلس المستشارين، في إطار تفعيل مضامين البيان الختامي الذي اعتمدته رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال المنتدى البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي الذي احتضنه مجلس المستشارين بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (**الفاو**)، يومي **25 و26** أبريل **2018**.
- تطوير برنامج الشراكة واستشراف آفاق تعاون أوثق بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية.
- احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة **27** للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية يومي **14 و15** يونيو **2019**.
- احتضان مجلس المستشارين **لملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية** يوم **13** يوليوز **2019**.
- احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الاستثنائي الثالث للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم **17** يوليوز **2019**.
- مصادقة مجلس الشيوخ البرازيلي يوم **04** شتنبر **2019** بأغلبية ساحقة على ملتمس يدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، والتي كما جاء في الوثيقة **"تحترم الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة"**.
- زيارة العمل التي قام بها السيد **Wang Min**، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية باللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، نائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الافريقية، للمملكة المغربية يومي **05 و06** شتنبر **2019**.
- زيارة العمل التي قام بها السيد **Hirofumi Nakasone**، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من **08** إلى **12** شتنبر **2019**.

- إحداث وتفعيل مجموعة صداقة وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ التشيكي كآلية لتعزيز التوجه الإستراتيجي الذي انخرطت فيه المملكة المغربية لتنويع الشراكات الإستراتيجية مع القوى الدولية والإقليمية، والإنفتاح على مختلف مناطق العالم وضمنها دول شرق أوروبا.
- زيارة رئيس لجنة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي، السيد **عساف بن سالم أبوثنين**، للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من **28** إلى **30** شتنبر **2019**.
- إحتضان مجلس المستشارين لأشغال **"الدورة الخريفية الثامنة عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا"** بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة من **04** إلى **06** أكتوبر **2019**.
- منح السيد **عبد الصمد قيوح**، الخليفة الاول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية والعلاقات الخارجية، رئيس مجموعة الصداقة والتعاون بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي، **الميدالية الذهبية لمجلس الشيوخ الفرنسي**.
- **حت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها السيد **حكيم بن شماش**، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع **"البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي"** والاجتماع **الأول للشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي** بالرباط، خلال الفترة الممتدة من **30** أكتوبر إلى **فاتح** نونبر **2019**.
- زيارة العمل التي قام بها السيد **حكيم بن شماش**، رئيس مجلس المستشارين، لجمهورية كوستاريكا خلال الفترة الممتدة من **25** إلى **28** نونبر **2019**.

3- في باب التسيير الإداري والمالي:

أ- على المستوى التنظيمي:

بناء على قرار مكتب المجلس بتاريخ **08 يوليوز 2019** تم تفويض الإمضاء من طرف السيد الرئيس إلى السادة الخلفاء، وقد هم هذا التفويض، التوقيع والتأشير على جميع الوثائق المحاسبية المتعلقة بتنفيذ ميزانيتي التسيير والاستثمار حسب القطاعات المفوض تدبيرها لكل خليفة من خلفاء السيد الرئيس وهي كالتالي:

- الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية للسيد **عبد الصمد قيوح**، الخليفة **الأول** للرئيس؛
- الرقابة وتقييم السياسات العمومية للسيد **عبد الإله الحلوطي**، الخليفة **الثاني** للرئيس؛
- الإشراف على المرافق الإدارية والشؤون العامة للمجلس للسيد **حميد كوسكوس**، الخليفة **الثالث** للرئيس؛
- التشريع، التكوين ودعم الفرق للسيد **عبد القادر سلامة**، الخليفة **الرابع** للرئيس؛
- الأنشطة الإشعاعية للمجلس للسيد **عبد الحميد الصويري**، الخليفة **الخامس** للرئيس.

ب- على مستوى دعم أعضاء المجلس

تم العمل على ملاءمة ظروف وشروط عمل السادة المستشارين مع نظرائهم مجلس النواب ودعم الفرق والمجموعات النيابية وذلك عن طريق :

- تأمين إيواء أعضاء المجلس داخل فترات أشغال المجلس؛
- تأمين النقل الجوي لأعضاء المجلس المنتمين للجهات الجنوبية للمملكة؛
- إبرام صفقة للتزود ببطائق الوقود الخاصة بأعضاء المجلس؛
- اتفاقية قيد التوقيع تخص استفادة أعضاء المجلس من بطائق سنوية للقطار الفائق السرعة (**البراق**).

ج- على مستوى الموارد البشرية:

بخصوص حصيلة المجلس في مجال شؤون الموظفين لهذه السنة نورد بإيجاز النقط التالية:

- برسم سنة **2019**، وملأ **30** منصبا ماليا مقيدا في ميزانيتي المجلس لسنة **2018** و**2019**، تم توظيف **28** موظفا جديدا بعد اجتيازهم بنجاح لمباراة التوظيف التي جرت بتاريخ **26** ماي **2019**، نظمتها جامعة محمد الخامس بتكليف من إدارة مجلس المستشارين. وقد تبارى خلال هذه المباراة المترشحون الذين بلغ عددهم **1003** على ثلاثين منصبا ماليا بحيث كانت النتائج على الشكل التالي:

الأسلاك المتبارى عليها	عدد المناصب المالية المفتوحة	عدد المترشحين المسجلين	عدد المترشحين الناجحين (الكتابي)	عدد المترشحين الناجحين (الشفوي)	ملاحظات
مهندس دولة	1	28	10	1	
ملحق إداري ممتاز	20	544	116	18	لا زال منصبين شاغرين
ملحق إداري	3	214	8	3	تخلفت ناجحة وتم تعويضها بمترشح من لائحة الانتظار
تقني من الدرجة الثالثة	5	210	28	5	
تقني من الدرجة الرابعة	1	07	4	1	
المجموع	30	1003	166	28	

- تطوير منظومة معلوماتية للتسيير الإداري تخص شؤون الموظفين.
- اعتماد ألية ضبط الحضور والغياب عن طريق الوسم بالبطاقة الإلكترونية لضمان الانضباط واحترام الأوقات الإدارية المعمول بها عند ولوج مقر المجلس والخروج منه.
- دعم الفرق البرلمانية بالموارد البشرية تماشيا مع المناصب المخصصة لها حيث تم رفع عدد الأطر الموضوعة رهن إشارتها، وفي هذا الصدد تم إلحاق موظفي إدارات مختلفة للعمل بإدارة المجلس كما تم وضع أخرون رهن الإشارة لنفس الغاية.
- برسم سنة **2019** تمت ترقية مجموعة من الموظفين في الرتبة (**144 موظف**) وفي الدرجة (**4 موظفين**) عن طريق الاختيار؛ كما تم إجراء مباراة وامتحان الكفاءة للمستوفين للشروط القانونية وترقى على إثرها **9** موظفين عن طريق امتحان الكفاءة و**9** موظفين عن طريق المباراة، في انتظار إجراء مباراة داخلية وامتحان الكفاءة المهنية في أواخر دجنبر **2019** برسم الشطر الثاني من السنة الجارية كما هو مبين بعده:

الترقي في الرتبة:

الإطار	العدد
مستشار	30 17 منهم ابتداء من فاتح يناير 2020
ملحق إداري ممتاز من الدرجة الاستثنائية	5
ملحق إداري ممتاز	40
ملحق إداري	5
ملحق إداري مساعد من الدرجة الثانية	14
ملحق إداري مساعد من الدرجة الثالثة	11
ملحق إداري مساعد من الدرجة الرابعة	7
تقني من الدرجة الثالثة	15
تقني من الدرجة الرابعة	1
مساعد تقني من الدرجة الثانية	11
مساعد تقني من الدرجة الثالثة	5
المجمـــوع	144

الترقي في الدرجة:

الإطار	العدد	ملاحظات
مستشار	3	عن طريق الاختيار
تقني من الدرجة الممتازة	1	عن طريق الاختيار
موظفو مختلف السلالم	9	عن طريق امتحان الكفاءة المهنية
الحاصلين على شهادة الإجازة ودبلوم التقني المتخصص والتقني	9	عن طريق مباراة داخلية
المجمـــوع	22	-

- تم توظيف 9 سائقين جدد عن طريق التعاقد في إطار المعاونة المؤقتة لتعويض السائقين المحالين على التقاعد دون توفر مناصب مالية لذلك.
- في إطار التكوين والتكوين المستمر استفاد قرابة **160** إطارا بمجلس المستشارين من دورة تكوينية بالجامعة الدولية الرباط خلال شهري فبراير ومارس **2019** في المواضيع التالية:

التدبير الاستراتيجي، تسيير الاجتماعات، تقنيات الترافع وكيفيات إعداد السياسات العمومية.

د- على المستوى الإشعاعي الوطني:

تماشيا مع إستراتيجية المجلس الرامية إلى احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، وكذا الانفتاح على محيطه والتفاعل مع أسئلة المجتمع وانتظاراته وتطلعاته، واصل المجلس خلال هذه الدورة مجهوده لتفعيل هذه الإستراتيجية عن طريق تنظيم:

- الملتقى البرلماني للجهات؛
- يوم دراسي حول حرية الجمعيات و التجمعات؛
- يوم دراسي حول الديمقراطية وأسئلة الوساطة؛
- الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية.

المحور الثاني

المعطيات المرقمة لميزانية مجلس المستشارين

المحور الثاني
المعطيات المرقمة لميزانية مجلس المستشارين

1- مسطرة تحديد الأغلفة:

* يتم عن طريق وثيقة مرفقة بالرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة والتي تتضمن الخطوط العريضة للسياسة العامة برسم السنة، تحديد الغلفة المالية التي ترى الحكومة تخصيصها لميزانية المجلس.

* لا تأخذ بعين الاعتبار حسابات المجلس المقدمة للحكومة ومجسدة في الاعتمادات المطلوبة والتي تستند إلى حساب الوقع المالي ل :

- العجز البنيوي المسجل ببعض أسطر الميزانية للخمس سنوات المنصرمة؛
- البرامج والمشاريع الموضوعة من طرف مكتب المجلس والاعتمادات الضرورية لتنفيذها؛
- معطى الاعتمادات الإضافية المفتوحة خلال السنة المالية المنصرمة مع أنها تؤشر على مستوى إنفاق مرتبط بعمليات قارة.

2- الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2009 إلى 2019:

أ- اعتمادات التسيير والاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين ونسبتها من اعتمادات الميزانية العامة الخاصة بالتسيير والاستثمار برسم السنوات من سنة 2009 إلى 2019 .

تحديد / السنة	نفقات التسيير	النسبة المئوية من نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	نفقات الاستثمار	النسبة المئوية من نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة
2009	206 779 000	0,14%	0	0,00%
2010	223 699 000	0,16%	0	0,00%
2011	235 065 000	0,15%	0	0,00%
2012	252 026 000	0,13%	0	0,00%
2013	260 069 000	0,13%	0	0,00%
2014	304 480 000	0,15%	0	0,00%
2015	312 543 000	0,16%	0	0,00%
2016	242 058 000	0,13%	2 850 000	0,00%
2017	251 058 000	0,13%	12 850 000	0.02%
2018	271 293 000	0,14%	12 850 000	0,02%
2019	278 293 000	0,13%	12 850 000	0,02%

ب- مقارنة الاعتمادات المرصودة لكل من مجلس المستشارين ومجلس النواب بميزانية التسيير فصل المعدات والنفقات المختلفة و كذلك بميزانية الاستثمار برسم السنوات 2009 إلى سنة 2019.

السنة	المعدات والنفقات المختلفة				الاستثمار			
	مجلس المستشارين	مجلس النواب	الفرق		مجلس المستشارين	مجلس النواب	الفرق	
			بالقيمة المطلقة	بالقيمة النسبية			بالقيمة المطلقة	بالقيمة النسبية
2009	26 379 000	42 451 000	-16 072 000	-38%	0	40 000 000	-40 000 000	-100%
2010	30 835 000	46 251 000	-15 416 000	-33%	0	40 000 000	-40 000 000	-100%
2011	28 500 000	41 000 000	-12 500 000	-30%	0	0	0	
2012	37 800 000	39 800 000	-2 000 000	-5%	0	33 000 000	-33 000 000	-100%
2013	37 640 000	69 400 000	-31 760 000	-46%	0	42 400 000	-42 400 000	-100%
2014	47 850 000	73 900 000	-26 050 000	-35%	0	20 000 000	-20 000 000	-100%
2015	47 850 000	73 900 000	-26 050 000	-35%	0	20 000 000	-20 000 000	-100%
2016	45 000 000	73 900 000	-28 900 000	-39%	2 850 000	20 000 000	-17 150 000	-86%
2017	45 000 000	69 200 000	-24 200 000	-35%	12 850 000	24 700 000	-11 850 000	-48%
2018	45 000 000	69 200 000	-24 200 000	-35%	12 850 000	20 000 000	-7 150 000	-36%
2019	45 000 000	69 200 000	-24 200 000	-35%	12 850 000	20 000 000	-7 150 000	-36%

رسم بياني للاعتمادات المرصودة لفصل المعدات والنفقات المختلفة من ميزانية التسيير لمجلس النواب والمستشارين
برسم سنوات «2009 – 2019»

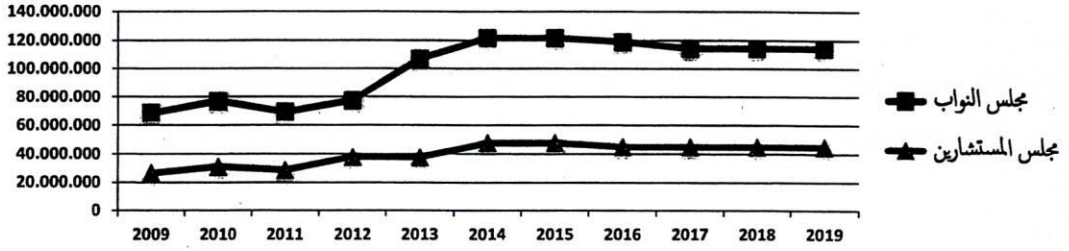

رسم بياني للاعتمادات المرصودة لميزانية الاستثمار لمجلس النواب ومجلس المستشارين
برسم سنوات «2009-2019»

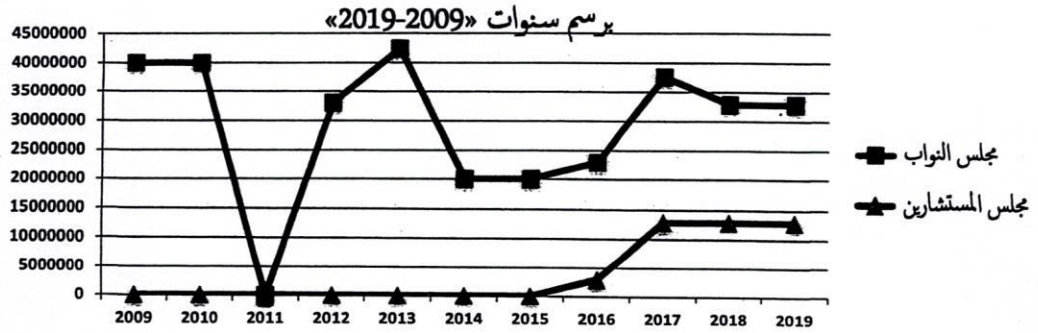

3- الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2020 :

أ- ميزانية التسيير:

- **بالنسبة لفصل المستشارين والموظفين :**

يستند تقدير الاعتمادات المطلوبة بالنسبة لفصل المستشارين والموظفين على المقتضيات القانونية المطبقة على التعويضات والأجور الخاصة بالسادة المستشارين وموظفي وأعوان إدارة مجلس المستشارين.

- **بالنسبة لفصل المعدات والنفقات المختلفة :**

يتم تحديد الاعتمادات المطلوبة بناء على حاجيات المجلس المرتبطة عموما بتسيير شؤونه ولمواجهة العجز البنيوي المسجل في الميزانية، والذي تعتمد مصالح المجلس في حسابه على حصيلة تنفيذ ميزانيتي التسيير والاستثمار للخمس سنوات المنصرمة كما أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع البرامج المسطرة في خطة عمل مكتب المجلس وفيما يلي توزيع هذه الاعتمادات :

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة
فصل المستشارين والموظفين	231 040 000,00
فصل المعدات والنفقات المختلفة	93 110 000,00

ب- ميزانية الاستثمار:

كما هو الحال بالنسبة لفصل المعدات والنفقات المختلفة من ميزانية التسيير، فإن الاعتمادات المطلوبة بميزانية الاستثمار تأخذ بعين الاعتبار البرامج المسطرة في خطة عمل المجلس وقد تم تحديدها كالتالي:

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة
ميزانية الاستثمار	27 510 000

4- الأغلفة المالية المرصودة لميزانية المجلس برسم السنة المالية 2020 مقارنة بالأغلفة المالية المطلوبة :

أ- ميزانية التسيير:

1- فصل المستشارين والموظفين:

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة	مجموع الاعتمادات المفتوحة	الفرق بالقيمة النسبية	الفرق بالقيمة المطلقة
فصل المستشارين والموظفين	244 285 450,00	249 040 000,00	4 754 550,00	1,95%

الزيادة في مبلغ الاعتمادات يرجع إلى تنزيل نتائج الحوار الاجتماعي لفائدة أطر وموظفي وأعوان الإدارات العمومية والمؤسسات التابعة لها والإدارات الترابية والأنظمة الخاصة، علاوة على تخصيص الاعتمادات الضرورية لتفعيل شغل المناصب المالية المحدثة خلال الستة أشهر الأخيرة من السنة المالية 2020.

2- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة	مجموع الاعتمادات المفتوحة	الفرق بالقيمة النسبية	الفرق بالقيمة المطلقة
فصل المعدات والنفقات المختلفة	93 110 000,00	*45 000 000,00	-48 110 000,00	-51,67%

* تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الاعتماد الذي يخصص لفصل - **المعدات و النفقات المختلفة** - في الرسائل التوجيهية الصادرة عن السيد رئيس الحكومة وفي قوانين المالية، يتم تحديده دون اعتبار حسابات المجلس المقدمة للجنة السنوية لمناقشة الميزانية والتي يتم تقديرها بناء على **العجز البنيوي المسجل سنويا** في بعض أسطر الميزانية، وكذا **البرامج المسطرة في خطة عمل مكتب المجلس.**

لذلك، يضطر المجلس إلى اللجوء خلال السنة لمسطرة طلب اعتمادات إضافية، **تتجاوب معه الحكومة غالبا في وقت متأخر.**

اعتبارا لما سبق، كان ينتظر المجلس من الحكومة برسم السنة المالية 2020، الرفع من مبلغ **45.000.000,00** درهم الذي يفتح بفصل المعدات والنفقات المختلفة منذ السنة المالية **2016،** وذلك عن طريق إدماج مبلغ الاعتمادات الإضافية الذي يخصص له سنويا، إلا أنه عكس ذلك تم اقتطاع مبلغ مهم يقدر ب **26,19%** من المبلغ الأصلي، الشيء الذي كان سيضاعف من حجم الإكراهات التي يعاني منها المجلس في تدبير ميزانيته لولا تدارك الحكومة للأمر بالاحتفاظ بنفس المبلغ المفتوح سنويا.

المحور الثاني
المعطيات المرفقة لميزانية مجلس المستشارين

ب- ميزانية الإستثمار:

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة	مجموع الاعتمادات المفتوحة	الفرق بالقيمة النسبية	الفرق بالقيمة المطلقة
ميزانية الاستثمار	27 510 000	12 850 000,00	-15 700 000,00	-54,99%

الاعتماد المخصص لميزانية الاستثمار برسم السنة المالية **2020** هو ذات المبلغ الذي يفتح برسم هذه الميزانية منذ سنة **2016.**

5- توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2020 على أسطر الميزانية

أ- فصل الموظفين والمستشارين:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصالح والنفقات البنود	الاعتمادات المفتوحة لسنة 2020
103				التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين	
	00			المصالح المشتركة	
		10		دعم المهام	
			10	تعويضات ممثلة للمصاريف والامتيازات الممنوحة لأعضاء مجلس المستشارين	
			11	تعويضات ممثلة للمصاريف	54 000 000
			12	تقاعد أعضاء مجلس المستشارين (مساهمة الدولة)	4 176 000
			13	تعويض جزافي عن استعمال السيارة الشخصية لحاجات المصلحة	2 184 000
			20	رواتب وأجور وتعويضات دائمة للموظفين الرسميين ومثلاثهم (1)	116 475 000
			40	معاونة مؤقتة	10 700 000
			50	تعويضات عن دورات المجلس	55 700 000
			60	تعويضات ممثلة للمصاريف	
			61	منح مكافآت الولادة	5 000
			72	أموال الديوان	2 000 000
			80	مصاريف التأمين	3 800 000
				مجموع المشروع :10	249 040 000
				مجموع الجهة :00	249 040 000
				مجموع البرنامج :103	249 040 000
				مجموع الفصل 1.2.1.1.43.000	249 040 000

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصالح والنفقات البنود	اعتمادات الأداء المفتوحة 2020
103				التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين	
	00			المصالح المشتركة	
		10		دعم المهام	
			10	تحملات عقارية	
			11	ضرائب ورسوم وأتاوى	
			12	كراء البنايات الإدارية وتحملات تابعة	1 760 000
			13	مصاريف تأمين البنايات الإدارية	405 000
			14	صيانة وإصلاح المباني الإدارية	200 000
			15	شراء لوازم رصاصية صحية و أدوات وعتاقير	40 000
			16	مصاريف الأمن والحراسة وتنظيف المباني الإدارية	1 355 000
			17	صيانة وإصلاح المنشآت التقنية	2 300 000
			18	صيانة المساحات الخضراء	
			20	رسوم وأتاوى	
			21	رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية	2 000 000
			22	تسديد مصاريف و مستحقات ورسوم المواصلات المتعلقة بالأجهزة الهاتفية المقامة بمنازل بعض الموظفين وأعوان الدولة	
			23	الرسوم البريدية ومصاريف المراسلات	50 000
			24	مستحقات الماء	250 000
			25	مستحقات الكهرباء	1 700 000
			30	تطيرة السيارات	
			31	مصاريف صيانة وإصلاح السيارات	1 000 000
			32	شراء الوقود والزيوت	1 200 000
			33	تأمين السيارات والسائقين	350 000
			34	الرسم السنوي الخاص بالعربات الآلية	74 000
			35	شراء تذاكر الطريق السيار	110 000
			40	أثاث وعتاد ولوازم المكتب	
			41	شراء لوازم المكتب والأوراق والمطبوعات	1 000 000
			42	صيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب	
			43	كراء العتاد و الأثاث	
			44	مصاريف نقل الأثاث والعتاد	

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	بعنة	مشروع	سطر	بيانات المصاريف والنفقات البيان	اعتمادات الأداء المقترحة 2020
			50	**العتاد المعلوماتي والسمعي البصري والتقني**	
			51	شراء لوازم معلوماتية	35 000
			52	شراء اللوازم السمعية -البصرية	50 000
			53	شراء لوازم التصوير ومصاريف السحب التصويري	
			54	تحميض وسحب الصور	10 000
			55	صيانة البرامج والمنظومات والحلول المعلوماتية	140 000
			56	صيانة وإصلاح العتاد المعلوماتي والبرامج والبرانم المعلوماتية	205 000
			57	صيانة وإصلاح العتاد السمعي -البصري	784 000
			58	شراء لوازم العتاد التقني	
			59	مصاريف ايواء النظم المعلوماتية والتدبير المعلوماتي لها	50 000
			60	**نقل وتنقل**	
			61	نقل المستشارين والموظفين داخل المملكة	1 400 000
			62	تعويضات كيلومترية	
			63	تعويضات تنقل المستشارين وتغيير الإقامة داخل المملكة	
			64	تعويضات التنقل داخل المملكة	400 000
			70	**نفقات مختلفة**	
			71	شراء مواد فنية	
			72	لباس الأعوان	140 000
			73	شراء الأدوية ومواد الصيدلة	
			74	مواد أخرى للنفقة	
			80	**مصاريف قضائية**	
			81	المصاريف القضائية و أتعاب المحامين	182 000
			82	تسوية وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية	
			90	**الدراسات**	
			91	الدراسات العامة	
			92	الدراسات الموضوعاتية	
			93	الدراسات التقنية	543 000
				مجموع المشروع 10	17 733 000

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	بعنة	مشروع	سطر	بيانات المصاريف والنفقات البيان	اعتمادات الأداء المقترحة 2020
		20		**مساعدة لفائدة الأعمال الاجتماعية**	
			10	مساعدة برسم الحج إلى الديار المقدسة	
			20	المساهمة في الأعمال الاجتماعية	3 540 000
مجموع المشروع 20					3 540 000
		30		**تكوين وتداريب و تنمية و تطوير القدرات**	
			10	مصاريف التكوين والتداريب	1 000 000
مجموع المشروع 30					1 000 000
		40		**المهام الموسساتية والديموقراطية التشاركية**	
			10	دفع فائدة الفرق النيابية	3 230 000
			20	مصاريف الدراسات والاستشارة	864 000
			30	دراسات الجدوى	
			40	مصاريف الإجتهادات و المساطر والإستشارات	
			50	أتعاب الخبراء	
			60	مصاريف الدراسات والبحوث	1 000 000
مجموع المشروع 40					5 094 000
		50		**الحوار المجتمعي التصدي والتواصل والاعلام**	
			10	مصاريف المشاركة أو تنظيم الندوات والمؤتمرات والتظاهرات	300 000
			20	مصاريف الترجمة والترجمة الفورية	500 000
			30	الإشتراكات في شبكة الأنترنيت	60 000
			40	مصاريف النشر والطبع والإعلان	850 000
			50	أقساط المساهمة في برامج الشراكة	
			60	الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني والممارسات الديموقراطية	
			70	شراء المؤلفات و الدوريات	
			80	اشتراك وتوثيق	423 000
مجموع المشروع 50					2 133 000

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصاريف والنفقات البنود	اعتمادات الأداء المقترحة 2020
		60		الدبلوماسية البرلمانية	
			10	نقل المستشارين والموظفين إلى الخارج	4 700 000
			20	تعويضات المهمة بالخارج	4 300 000
			30	مصاريف نقل الشخصيات الأجنبية	1 000 000
			40	الفندقة، الإيواء، الإطعام ومصاريف الاستقبال	2 000 000
			50	شراء الهدايا المقدمة للوفود البرلمانية الأجنبية	400 000
			60	مساهمات و اشتراكات في الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية	2 300 000
			70	اكتراء السيارات	800 000
مجموع المشروع 60					15 500 000
مجموع الجهة 00					45 000 000
مجموع البرنامج 103					45 000 000
مجموع الفصل 1.2.1.2.43. 000					45 000 000

ج- ميزانية الاستثمار:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصاريف والنفقات البنود	اعتمادات الأداء لسنة 2020	اعتمادات الالتزام لسنة 2021 وما يليها
103				التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين		
	00			المصالح المشتركة		
		10		دراسات وأشغال تهيئة وبناء وتجهيز مقر مجلس المستشارين		
			10	أشغال التهيئة للمباني والإقامة	2 850 000	10 000 000
			20	شراء عتاد وأثاث المكتب	1 000 000	
			30	شراء عتاد سمعي-بصري	8 000 000	
			40	شراء وتركيب العتاد المعلوماتي والبرامج	1 000 000	
			50	شراء عتاد التصوير		
			70	حظيرة السيارات		
			71	شراء السيارات السياحية		
			72	شراء السيارات النفعية		
مجموع المشروع 10					12 850 000	10 000 000
مجموع الجهة 00					12 850 000	10 000 000
مجموع البرنامج : 103					12 850 000	10 000 000
مجموع الفصل 1.2.2.0.43. 000					12 850 000	10 000 000

المحور الثالث

صعوبات وإكراهات
تدبير ميزانية مجلس المستشارين

1- صعوبات مالية:

- **دعم مهام أعضاء المجلس عن طريق ملاءمة شروط عملهم مع نظرائهم بمجلس النواب :**

ذلك أن التزامات المجلس في هذا الباب في تزايد مستمر يواكب طموحات المجلس في الرفع من مستوى الدعم المخصص للسادة أعضاء المجلس، إلا أن هذه الطموحات تصطدم بمحدودية الاعتمادات المرصودة من طرف الحكومة لذلك.

- **دعم مهام الفرق والمجموعات النيابية:**

عدم تخصيص الاعتمادات المرتبطة ببرنامج المساعدة البرلمانية والتي منذ سنة **2017** أصبحت موضوع قرار لمكتب المجلس واتفاقية ثلاثية تضم إلى جانب المجلس كلا من **جامعة محمد الخامس** ومؤسسة **وستمنستر للديموقراطية**، إضافة إلى الاعتمادات الضرورية للتعاقد مع خبراء وباحثين ووضعهم رهن إشارة مكونات المجلس.

- **تعزيز قدرات أعضاء المجلس وبرنامج التكوين الخاص بالموارد البشرية :**

هذا المجال محكوم بالتزام سنوي يسري منذ السنة المالية **2017** بموجب الاتفاقية التي تربط المجلس بالجامعة الدولية بالرباط ويبقى كذلك دون اعتماد قار يخصص له في ميزانية المجلس.

- **المساهمات في المنظمات البرلمانية:**

نظرا للدينامية التي تشهدها الدبلوماسية البرلمانية بالمجلس، وانخراط المجلس في مجالس جهوية ودولية جديدة (**الاتفتاح على دوائر جيو- سياسية هامة كأمريكا اللاتينية والوسطى نموذجا**)، عرفت المساهمات في المنظمات الدولية تطورا ملموسا حيث ارتفع سقف الالتزامات المالية من **2.311.000** درهم إلى **6.000.000** درهم دون تخصيص الاعتمادات الخاصة بذلك.

المحور الثالث
صعوبات وإكراهات تدبير ميزانية مجلس المستشارين

- **التظاهرات الإشعاعية :**
  - **التظاهرات السنوية القارة أساسا:**

- المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية؛
- المنتدى البرلماني للجهات؛

  - **تظاهرات هامة برسم السنة 2019 فاقت كلفتها 17 مليون درهم ويتعلق الأمر :**

- الدورة الخريفية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛
- المنتدى البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي الذي احتضنه مجلس المستشارين بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛
- الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

ويجدر الذكر في هذا الباب أن المجلس يتوصل فقط بمبلغ سنوي قدره **300.000 درهم**، مما يهدد استمرارية منتديات سنوية هامة أصبحت لها مكانة وطنية ودولية.

- **الدبلوماسية البرلمانية (المهام أو استقبال الوفود):**

ذلك أن الاعتمادات المفتوحة في هذا الباب تعتبر قارة وجد محدودة ولا تواكب تطلعات المجلس فيما يخص:

- الرقي بالدبلوماسية البرلمانية إلى المستوى المطلوب صيانة لمصالح الوطن؛
- تطوير شراكات وفتح قنوات التعامل في أوسع دائرة دبلوماسية ممكنة؛
- خلق آليات للتنسيق والتكامل مع الجهات الوطنية المعنية أساسا كوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي الجهات على علاقة بمجال الدبلوماسية.

- **المشاريع والبرامج المسطرة في خطة عمل المكتب:**

ميزانية المجلس لا تكفي إلا للسير العادي للمجلس، حيث تمثل فيه النفقات البنيوية ما يقارب **77,77 %** من مجموع ميزانية التسيير، "فصل المعدات والنفقات المختلفة" الشيء الذي يخلق صعوبات أمام تنفيذ المشاريع والبرامج الموضوعة من طرف مكتب المجلس.

اشتراك في الجرائد	340 170,00
اشتراك في نشرات المركز المغربي للظرفية	8 400,00
اشتراك في الجريدة الرسمية	4 800,00
تمثيل المجلس بالمحاكم	180 000,00
كراء الملحقة	1 742 385,48
المساعدة التقنية	537 600,00
تأمين البناية	399 190,22
صيانة نظام النسخ	72 000,00
صيانة المنشآت التقنية	2 016 000,00
صيانة الأجهزة البيداغوجية	117 360,00
صيانة الحداد المعلوماتي	198 420,00
أشغال النظافة وصيانة المباني الإدارية	1 339 200,00
بطائق الوقود للسادة المستشارين	3 000 000,00
تكوين الأطر والسادة المستشارين	2 000 000,00
برنامج المساعدة البرلمانية	768 000,00
التغطية الإعلامية لأنشطة المجلس	1 000 000,00
صيانة البرامج المعلوماتية	138 600,00
جمعية الأعمال الاجتماعية	3 540 000,00
الماء والكهرباء	1 250 000,00
المواصلات اللاسلكية	2 000 000,00
دعم الفرق النيابية	3 230 000,00
مساهمات واشتراكات في الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية	5 270 000,00
تعويضات المهمة بالخارج	4 500 000,00
نقل المستشارين والموظفين داخل المملكة	1 400 000,00

2- إكراهات تنظيمية:

- ينتج عن الالتزام دون توفر الاعتمادات إشكال في ضمان المساطر القانونية الضامنة للمنافسة ؛
- صعوبة في تنفيذ البرنامج التوقعي السنوي ؛
- انتظار فتح الاعتمادات الإضافية التي تأتي متأخرة (غالبا الربع الثالث) ؛
- اللجوء إلى مسطرة تحويل الاعتمادات؛
- التأخر في أداء نفقات المجلس مما ينتج عنه تحمل المجلس لفوائد التأخير؛
- إكراهات قد تعيق فعالية الدبلوماسية البرلمانية.

خلاصة عامة

ميزانية المجلس :

- ميزانية للتدبير العادي للحاجيات لا تستجيب للمشاريع والبرامج المسطرة من طرف مكتب المجلس .
- لا تواكب طموحات المجلس في مستويات هامة منها الدبلوماسية البرلمانية.
- تصطدم بالإكراهات الخاصة بملاءمة ظروف عمل السادة المستشارين مع نظرائهم بمجلس النواب وهو ما ينتج عنه خصاص في أسطر الميزانية.
- تفرض اللجوء إلى الالتزام بنفقات دون توفر اعتمادات.

المحور الرابع

الحلول التقنية المقترحة

المحور الرابع
الحلول التقنية المقترحة

من أجل تأمين الاعتمادات الكافية لتسيير شؤون المجلس ومواجهة العجز البنيوي المسجل في ميزانيته وبالتالي الوفاء بالتزاماته، يقترح القيام تلقائيا بفتح اعتماد إضافي بداية السنة المالية **2020** بنفس المبلغ الإجمالي الذي تم تخصيصه للمجلس برسم السنة المالية الجارية كاعتماد إضافي، مع الالتزام بإدماج مبلغ هذا الأخير في الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية **2021**.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

برسم السنة المالية 2020

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2019 – 2020
دورة أكتوبر 2019

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2020 .

تدارست اللجنة مشروع الميزانية الفرعية المذكورة في اجتماعها المنعـــقد يوم الاربعاء 27 نونبر 2019، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

بداية، قدم السيد الوزير عرضا مفصلا ومرقما أمام أنظار السيدات والسادة المستشارين استعرض فيه الجوانب المتعلقة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برسم سنة2020 والتي ارتكزت على المحاور الرئيسة التالية:

المحور1: الوزارة في أرقام

أكد السيد الوزير أن عدد الموظفين في الوزارة بلغ **19452** موزعة على الشكل الآتي:

- قطاع الاقتصاد والمالية :**18994** موظف
- قطاع إصلاح الإدارة :**300** موظف
- قطاع الشؤون العامة والحكامة :**158** موظف

كما أشار أيضا أن الإطار المرجعي لإعداد مشروع قانون المالية **19- 70** يستند إلى الدستور، التوجيهات الملكية السامية،

البرنامج الحكومي ومخطط العمل الاستراتيجي للوزارة.

المحور2: حصيلة الوزارة لسنة 2019

في هذا المحور أفاد السيد الوزير أن نسبة إنجاز الاعتمادات (إلى غاية **31 أكتوبر 2019**) بلغ **3061 مليون درهم** موزعة على الشكل الآتي:

- **نفقات الموظفين:**
- قطاع الاقتصاد والمالية :**2313** مليون درهم
- قطاع إصلاح الإدارة :**52** مليون درهم
- الشؤون العامة والحكامة :**32** مليون درهم
- **اعتمادات التسيير:**
- قطاع الاقتصاد والمالية: **373** مليون درهم
- قطاع إصلاح الإدارة :**41** مليون درهم
- الشؤون العامة والحكامة :**26** مليون درهم
- **اعتمادات الاستثمار:**
- قطاع الاقتصاد والمالية :**184** مليون درهم
- قطاع إصلاح الإدارة :**35** مليون درهم
- الشؤون العامة والحكامة :**5** مليون درهم

وفي هذا الصدد استعرض السيد الوزير انجازات الوزارة في مختلف القطاعات التابعة لها:

- **قطاع الاقتصاد والمالية:**

أشار الوزير أن الوزارة تعمل على مواصلة انجاز مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021 (192 مشروع ,62% نسبة الإنجاز)، علاوة على ذلك، تم إطلاق دراسة لتحسين التنظيم الوظيفي والإداري للقطاع وإعداد التصميم المد يري المرجعي

للاتمركز الإداري. أما فيما يخص الإصلاحات الكبرى فتهم (الإصلاح الضريبي، مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم130.13 لقانون المالية، استكمال تفعيل الإصلاح المحاسباتي للدولة ومراجعة مرسوم الصفقات العمومية ...) إلى جانب دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار، ودعم الحكامة الجيدة.

- **قطاع إصلاح الإدارة:**

فيما يخص هذا القطاع، أبرز السيد الوزير أنه تم إصدار الميثاق الوطني للا تمركز الإداري، إعداد ميثاق الاستقبال، وضع الإطار المرجعي لتجويد الاستقبال، إعداد مشروع قانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية، إصدار المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، إعداد ونشر الدليل العملي لمسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة، وإعداد مشروع القانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية. إضافة إلى تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومة وتنفيذ مخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة.

- **الشؤون العامة والحكامة:**

في هذا الإطار ذكر السيد الوزير بمختلف مهام هذا القطاع منها، سياسة الأسعار تفعيل سياسة المنافسة واصلاح نظام المقاصة. كما تطرق أيضا إلى أهم الإنجازات في هذا القطاع منها تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية، وإرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام. إضافة إلى ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة في القطاعين العام والخاص والشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المحور3: أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2020.

استعرض السيد الوزير بعض المعطيات المرقمة المتعلقة بالاعتمادات المقترح رصدها للوزارة برسم سنة **2020**، حيث قدرت ب **3722** مليون درهم، موزعة على الشكل التالي:

- **نفقات الموظفين:**
- قطاع الاقتصاد والمالية: **2913** مليون درهم
- قطاع إصلاح الإدارة :**62** مليون درهم
- الشؤون العامة والحكامة :**36** مليون درهم
- **اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة:**
- قطاع الاقتصاد والمالية: **432** مليون درهم
- قطاع إصلاح الإدارة :**28** مليون درهم
- الشؤون العامة والحكامة :**25** مليون درهم
- **اعتمادات الاستثمار:**
- قطاع الاقتصاد والمالية :**188** مليون درهم
- قطاع إصلاح الإدارة :**35** مليون درهم
- الشؤون العامة والحكامة :**3**مليون درهم

وفضلا عن ذلك استعرض السيد الوزير أهم المشاريع المبرمجة ضمن الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية **2020**، وذلك وفق ما يلي:

- **قطاع الاقتصاد والمالية:**

أفاد السيد الوزير أنه ستتم متابعة تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2020، تنزيل توصيات الدراسة المتعلقة بتحسين التنظيم الوظيفي والإداري للقطاع ومواصلة تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للا تمركز الإداري.

أما في الشق المتعلق بالإصلاح الضريبي، فقد أوضح أنه سيتم الشروع في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وإخراج القانون الإطار. إضافة الى مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية (برمجة ميزانياتية لثلاث

سنوات، تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون ...) كما سيتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من مشروع إصلاح منظومة التقاعد، مراجعة القانون المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل، استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة القانونية المؤطرة للمحاسبة العمومية للدولة، إضافة إلى تطوير آليات تمويل المقاولات الناشئة والمبتكرة ومواكبة العنصر البشري (120 ألف يوم فرد من التكوين) وتحسين ظروف العمل.

وأبرز أن انخفاض ميزانية التكاليف المشتركة يرجع إلى إدراج مساهمات الدولة برسم أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي ضمن نفقات الموظفين للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية.

- **قطاع إصلاح الإدارة:**

أوضح السيد الوزير انه سيتم مراجعة المرسوم المتعلق بقواعد تنظيم القطاعات والمصالح اللامركزية للدولة، وأن الوزارة ستعمل على مواكبة مسطرة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتبسيط المساطر. علاوة على مواكبة مسطرة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بميثاق المرافق العمومية على مستوى البرلمان، مع الحرص على مواصلة تتبع تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وكذا تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومة، وإصدار المرسوم المتعلق بمدونة قيم وأخلاقيات الموظف.

- **الشؤون العامة والحكامة:**

أكد السيد الوزير أن الحكومة ستستمر في دعم المواد الأساسية عبر رصد **13.640** مليار درهم في مشروع القانون المالي لسنة 2020، إضافة إلى تحيين بعض النصوص القانونية القطاعية المتعلقة بتقنين الأسعار، وضع ميثاق للتعاون مع مجلس المنافسة، وإصدار المرسوم المتعلق باللجنة الوزارية وتقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، فرصة ثمن خلالها السادة المستشارون العرض المستفيض والدقيق الذي قدمه السيد الوزير. مجمعين على أهمية إدماج وزارة الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة، ووزارة الشؤون العامة والحكامة ضمن وزارة الاقتصاد والمالية خلال التعديل الحكومي الأخير.

وأكد أحد السادة المستشارين على ضرورة الآخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في الهيكلة الجديدة للوزارة ،متسائلا عن مصير المديريات الموجودة في قطاع الوظيفة العمومية و إصلاح الإدارة ،و قطاع الشؤون العامة و الحكامة.

كما تمت المطالبة بإصدار مرسوم جديد يقضي بإحداث درجة جديدة للسلالم الدنيا ، مؤكدا على أن هاته الفئة تتوفر على الشروط المطلوبة للترقي ، حيث أشار أن الانعكاس المالي على الميزانية العامة محدود ، وفي نفس السياق تمت المطالبة بضرورة إشراك مختلف الفرقاء الاجتماعيين في مختلف مراحل إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية .

وأفاد أحد المتدخلين على أن أي إصلاح للوظيفة العمومية، لابد أن يرتكز على مراجعة منظومة الأجور مع تكريس ثقافة التقييم في مختلف الإدارات العمومية، كما تم التأكيد أيضا على ضرورة مواكبة وتكوين الموارد البشرية، وكذا تحفيزهم مع مراعاة المساواة في توزيع العلاوات بين مختلف القطاعات المكونة للوزارة، وكذا تكريس منظومة القيم الأخلاقية في الوظيفة العمومية.

كما تمت المطالبة بضرورة رد الاعتبار لرجال الجمارك نظرا للمهام الشاقة التي يقومون بها وتحسين ظروف عملهم، كما تم تسجيل تأخر كبير في الإدارة الرقمية للوزارة.

هذا، وقد أثار أحد المتدخلين ضرورة الاعتناء بالمرأة موضحا أن نسبة تمثيلية النساء ضعيفة حيث لا تتجاوز 38 %.

كما تم التنويه بالمجهودات التي قامت بها الوزارة في تنزيل مضامين مقتضيات القانون التنظيمي للمالية 130-13، إلا أنه تم تسجيل عدة تعثرات لاسيما في الجانب المتعلق بقانون التصفية.

أما فيما يخص صندوق المقاصة، فقد أكد أحد السادة المستشارين على ضرورة تفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

وفيما يتعلق بالشق المرتبط بالإصلاح الضريبي، فتم التأكيد على أن الوزارة قدمت امتيازات متعددة للمقاولات، في حين تم التغاضي عن الأجير والمتقاعدين، وفي نفس السياق تمت الدعوة إلى إعادة الثقة بين الملزم وإدارة الضرائب، وذلك من خلال تحسين التواصل واستقبال المرتفقين.

وتم التساؤل عن مدى تعميم النظام المعلوماتي الخاص بإصلاح النظام المحاسباتي وعن مدى تفعيل بيان حسابات الدولة والذي كان مفروض أن يكون جاهزا في سنة 2017، وعن المديريات التي لا تطبق حسابات الدولة، وعن مصير مجموعة من الدراسات التي تنجزها الوزارة، وعن الاستعدادات التي تقوم بها الوزارة علما أن المغرب مقبل سنة 2020 على عقد اجتماعات مع البنك الدولي.

وطالب أحد المتدخلين بضرورة تسوية الأملاك الخاصة للدولة، وإصلاح منظومة التقاعد.

وفضلا عن ذلك، فقد تمت مطالبة السيد الوزير بتقديم إيضاحات فيما يخص:

- الحصيلة بالأرقام لمخطط العمل الاستراتيجي 2020-2017؛

- نتائج مختلف البرامج المنجزة في إطار مخطط العمل الاستراتيجي 2020-2017؛
- تطبيق ورش اللاتمركز الإداري على مستوى القطاعات الحكومية؛
- مدى تطبيق ثقافة تقييم السياسات العمومية، وثقافة النتائج عوض ثقافة التكاليف لدى مختلف القطاعات الحكومية؛
- مدى تطبيق إجراء 20% المخصصة في إطار الصفقات العمومية للمقاولات المتوسطة والصغرى، وفي نفس السياق تم التساؤل عن القطاعات التي تطبق هذا الإجراء والقطاعات التي لا تطبقه ؛
- معطيات حول نموذج التوازن العام لانضمام المغرب لمنظمة التبادل الحر لإفريقيا؛

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على أسئلة وملاحظات السادة المستشارين، أوضح السيد الوزير أنه تم الأخذ بعين الاعتبار خلال إعداد مشروع قانون المالية 2020 الهيكلة الجديدة للحكومة، كما أن هذا الإدماج سيساهم في الرفع من المردودية والسرعة في إنجاز عدة أوراش.

كما اعتبر أن أوراش إصلاح الإدارة متعددة ومهمة لاسيما الجانب التشريعي والتطبيقي، وهذا يتطلب وجود كفاءات تتوفر على رؤية شاملة، وفي نفس الصدد أفاد أنه تم إعداد مشروع مرسوم جاهز يتعلق بمدونة أخلاقيات الموظف.

ومن جهة أخرى، أفاد السيد الوزير أن قطاع الاقتصاد والمالية يقوم بمجهودات في مجال الرقمنة، حيث أن إدارة الجمارك تتوفر منذ عقود على نظام مرقمن 100 %في مجال التعشير. أما إدارة الضرائب، فإن 85 %من الضرائب المستخلصة إلى غاية 30 شتنبر 2019 تمت بطريقة إلكترونية، مستدلا في ذلك بالضريبة على النظافة التي يمكن أداؤها بشكل إلكتروني. مؤكدا توفر الوزارة على نظام لتدبير المخاطر.

وفي نفس السياق، أشار أن أملاك الدولة المستعملة من طرف أشخاص ذاتيين أو معنويين على مستوى المملكة لا تتوفر على سند قانوني وهناك مجهودات لاسترجاعها.

من جهة أخرى، أفاد السيد الوزير أنه تم تفعيل ورش اللاتمركز الإداري في عدة قطاعات حكومية إلا أنه لازالت هناك بعض القطاعات كالصحة والفلاحة التي انخرطت بشكل تدريجي في هذا الورش.

وفيما يخص حصة المقاولات الصغرى في الصفقات العمومية، أكد السيد الوزير أن الإدارة تحترم هاته النسبة، في حين هناك غياب لنظام التقييم على مستوى المؤسسات العمومية لتحديد مدى احترام هاته النسبة.

أما فيما يتعلق بالتصريح بالممتلكات، أفاد أنه بصدد إعداد مشروع قانون، بتنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات.

وفضلا عن ذلك، أوضح السيد الوزير في نهاية جوابه، أن الدراسات التي تقوم بها الوزارة سيتم إرسالها لمختلف القطاعات المعنية، وكذا نشرها على البوابة الإلكترونية للوزارة، مضيفا أن الدراسة المتعلقة بإصلاح نظام التقاعد قد بلغت مداها، وأنه سيتم فتح حوار مع مختلف الفرقاء الاجتماعين لإيجاد الحلول المتوافق عليها.

عرض
السيد وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

2020

مشروع ميزانية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
مجلس المستشارين

27 نونبر 2019

محاور العرض

01 الوزارة في أرقام

02 حصيلة سنة 2019

03 أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2020

الإطار المرجعي

01 الدستور

02 التوجيهات الملكية السامية

03 البرنامج الحكومي

04 مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة

الوزارة في أرقام

عدد موظفي الوزارة **19 452**

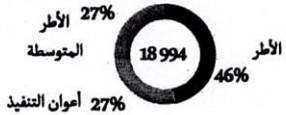

قطاع الاقتصاد و المالية

المصالح المركزية 22%

المصالح الخارجية 78 %

قطاع إصلاح الإدارة

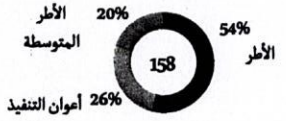

الشؤون العامة و الحكامة

حصيلة الوزارة سنة 2019

نسبة إنجاز الاعتمادات برسم سنة 2019

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2019 3061 مليون درهم

	قطاع الاقتصاد و المالية	قطاع إصلاح الإدارة	الشؤون العامة و الحكامة
نفقات الموظفين	2313 م د	52 م د	32م د
اعتمادات التسيير	373 م د	41 م د	26 م د
اعتمادات الاستثمار	184 م د	35 م د	5 م د

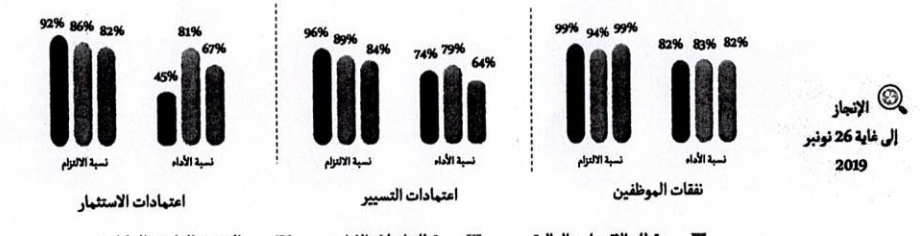

قطاع الاقتصاد والمالية

مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع

1- مواصلة انجاز مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021

الاهداف

- وضع عمل الوزارة في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد ؛
- مأسسة ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقويم والعمل التشاركي في تدبير أنشطة الوزارة ؛
- تعزيز قدرات الوزارة لتمكينها من لعب دورها كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ؛
- الرفع من الفعالية في التدبير مع تجويد الخدمات المقدمة و رقمنتها.

الإطار المرجعي

- الدستور ؛
- الخطابات والتوجيهات الملكية السامية ؛
- البرنامج الحكومي ؛
- الإصلاحات الكبرى : القانون التنظيمي لقانون المالية ، الجهوية ...

192 مشروع

124 مشروع يخص مهن الوزارة

35 مشروع يهم الرقمنة وتطوير نظم المعلوميات

15 مشروع يهم المجال التشريعي والتنظيمي

بلغت نسبة الإنجاز 62%

2- إطلاق دراسة لتحسين التنظيم الوظيفي والإداري للقطاع

الاهداف

- إنجاز تدقيق تنظيمي معمق عمودي وأفقي لتحليل مهن وممارسات وأداء الوزارة ؛
- تحديد مواضع القوة والضعف في التنظيم الحالي للوزارة ورسم التوجه نحو تنظيم أمثل يركز على الجوانب ذات القيمة المضافة العالية ؛
- دراسة واقع اللاتمركز الإداري بالوزارة وتحديد خريطة المهن والهياكل الحالية على المستوى المركزي واللامركز ؛
- اقتراح خارطة طريق لوضع التنظيم الجديد مع تحديد نوعية هياكله وشكل تسييره وكذا التمثيلية الجهوية للوزارة.

منهجية تشاركية للإنجاز

- بالإضافة الى اشراك جميع مكونات الوزارة ، تم تنظيم مقابلات مع عدد من الشركاء المؤسساتيين (30 شريك) لتسليط الضوء على طبيعة ونوعية تفاعلات الوزارة مع محيطها الخارجي ، من بينهم مجلس النواب وعدد من المؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية وممثلي القطاع الخاص... ؛

تم انجاز " تشخيص مفصل وتحليل نقدي للتنظيم الوظيفي والإداري الحالي للقطاع "(المرحلة الأولى للدراسة) ويتم حاليا مباشرة " تصميم سيناريوهات لتطوير التنظيم الوظيفي والإداري للقطاع " (المرحلة الثانية) أخذا بعين الاعتبار الهيكلة الجديدة للحكومة.

- إعداد التصميم المديري المرجعي للاتمركز الاداري ومصادقة اللجنة الوزارية المعنية عليه (26 يوليو 2019)؛
- يتكون التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري من خمسة محاور أساسية:

الاختصاصات والصلاحيات والمهام ، خاصة ذات الطابع التقريري، التي سيتم نقلها الى المصالح اللامركزة

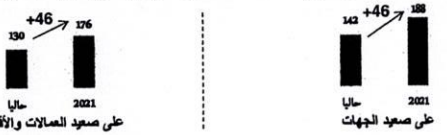

الاختصاصات والصلاحيات والمهام موضوع تفويض الى المصالح اللامركزة

- مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللامركزة للوزارة على مستوى الجهة والعمالة أو الإقليم ، في ضوء الاختصاصات التي سيتم نقلها إليها ، وكذا مؤشرات قياس نجاعة أدائها

1-الإصلاح الضريبي

- تنظيم المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات تحت شعار "العدالة الجبائية" ؛
- مواصلة الإصلاح الضريبي بإدراج تدابير في قانون المالية لسنة 2019 ؛
- الإعفاء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة للمتقاعدين المتوفرين على أكثر من معاش لا يتجاوز مجموع مبلغها الصافي الخاضع للضريبة الحد المعفى.

2- مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

- اعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات من طرف 37 قطاعا وزاريا ومؤسسة ، بالإضافة إلى المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها ، والمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة ، للجان البرلمانية المعنية ؛
- تقديم البرمجة الميزانياتية الإجمالية للدولة للجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان ؛
- إعداد تقارير نجاعة أداء من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2018 ؛
- تنظيم المرحلة التجريبية الرابعة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء والتي عرفت مشاركة 7 قطاعات وزارية جديدة بالإضافة الى مواكبة القطاعات المنخرطة سابقا ؛
- إنجاز دراسات تحليلية قطاعية حول النوع الاجتماعي على مستوى 15 قطاعا وزاريا.

- استكمال تفعيل الإصلاح المحاسباتي للدولة ؛
- مراجعة مرسوم الصفقات العمومية لتمكين ولوج التعاونيات والمقاولين الذاتيين للصفقات العمومية ؛
- تفعيل التعميم التدريجي للإيداع الإلكتروني للفواتير ابتداءا من 02 ماي 2019 ؛
- إعطاء الانطلاقة لعملية إعداد تقرير مرصد آجال الأداء ونشر آجال الأداء المصرح بها شهريا من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك من خلال موقع مرصد آجال الأداء ؛
- إعفاء الفاعلين الاقتصاديين من الإدلاء بثلاثة عشر وثيقة صادرة عن إدارات أخرى تحصل عليها إدارة الجمارك من خلال التبادل الإلكتروني للمعطيات.

دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار

- ترشيد عرض الضمان وهيكلة منتوجاته وتبسيط مساطره لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ؛
- وضع آليات ضمان جديدة لفائدة السلفات الصغرى والتمويل التشاركي ؛
- الرفع من سقف تمويل جمعيات السلفات الصغرى ؛
- إنشاء سوق ذو قواعد سير مرنة مخصص للمقاولات المتوسطة والصغرى لتحفيزها على التمويل عبر البورصة ؛
- وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي بهدف تنسيق الإجراءات وتحديد الأولويات والأدوار والمسؤوليات لمختلف المتدخلين من أجل الحد من الفجوات في ولوج الفئات الهشة والمقاولات الصغيرة جدا والمجال القروي للخدمات المالية ؛
- تعبئة ما يناهز 12000 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لفائدة قطاعات الطاقة والسياحة والصناعة وتتمركز بالخصوص في جهة العيون- الساقية الحمراء وجهة الدار البيضاء - سطات وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة ؛
- تعبئة نحو 1100 هكتارا تخص 17 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛
- تخصيص 135 هكتارا لفائدة الادارات العمومية على رأسها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

دعم الحكامة الجيدة

- ✓ إنجاز 4 عمليات للتدقيق الخارجي لمجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية
- ✓ إطلاق 132 مهمة للمفتشية العامة للمالية ، أربعة منها همت تدقيق نجاعة الأداء استعدادا لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية (*)، وإعداد 144 تقريرا
- ✓ الشروع في إعداد التقرير السنوي لمرصد آجال الأداء المرتقب نشره بداية سنة 2020
- ✓ مواصلة أشغال تحيين وإغناء مقتضيات ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية
- ✓ تنزيل خطة العمل الهادفة إلى إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية

(*) إلى حدود فاتح أكتوبر 2019

الرفع من المردودية وتبسيط المساطر

الموارد العادية (*) بين 2010 و 2019 دون احتساب القروض و الهبات (مليار درهم)

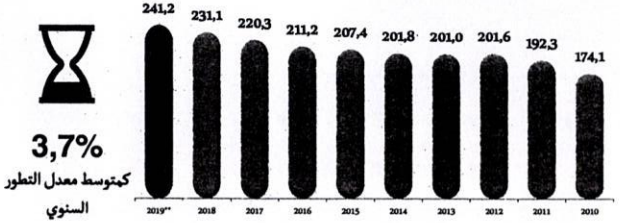

3,7%
كمتوسط معدل التطور السنوي

(*) على أساس صافي

(**) كما تم تحيينها على ضوء النتائج المسجلة إلى غاية شهر غشت 2019

تحفيظ أملاك الدولة
تأسيس الرسوم العقارية لمساحة تناهز 46ألف هكتارا
إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة تناهز 87 ألف هكتارا

تقوية قدرات الوكالة القضائية للمملكة
1 370 مليون درهم تم توفيرها كفرق بين المبالغ المطالب بها والمبالغ المحكوم بها خلال الأسدس الأول من سنة 2019

وضع مسطرة مبسطة لتصدير البضائع
عبر البريد لصالح المقاولات جد الصغيرة في إطار مشروع "تصدير ساهل"

مواصلة برنامج التحول الرقمي وتبسيط المساطر على صعيد جميع مديريات الوزارة

إبرام عدة اتفاقيات لتبادل المعلومات
مع الهيئات الحكومية والخاصة بطريقة مباشرة أو عبر نظام "بورتنيت"

36ألف طلب عرض
تم نشرها في بوابة الصفقات العمومية (ضمنها 10.000 تمت في إطار عملية رفع الصفة المادية عن الصفقات)

إنجاز الدراسات

- إعداد وتحيين الإطار الماكرو-اقتصادي للمدى المتوسط (2019-2022)، وفقا لتغيرات الظرفية الدولية والتحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني، و استنادا الى تقييم الآثار المحتملة لبعض الصدمات الخارجية (النفط، الحرب التجارية، خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ...)؛
- إنجاز الدراسات والتحاليل الماكرو-اقتصادية بهدف تنوير ودعم اتخاذ القرار فيما يتعلق بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى وبعض سياسات المالية العامة؛
- دراسة وتتبع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي والقطاعي بالإضافة إلى تسليط الضوء على البعد الجهوي للسياسات العمومية في افق تنزيل الجهوية المتقدمة؛
- إنجاز مجموعة من الدراسات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي للمغرب في محيطه الجهوي كالفرص التجارية المتاحة للمغرب مع أهم الاقتصاديات الإفريقية والمبادلات التجارية للمغرب مع دول اتحاد المغرب العربي؛
- إنجاز دراسة معمقة حول تقييم آثار إعادة التوزيع للسياسة الضريبية والميزانياتية على الفقر والتفاوتات الاجتماعية بالمغرب، وذلك بشراكة مع كل من المعهد الدولي «Commitment to Equity » والمرصد الوطني للتنمية البشرية؛
- مواكبة إعداد المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات عبر إنجاز مجموعة من الدراسات حول السياسات الجبائية بالمغرب استنادا الى التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال؛
- اعتماد صياغة جديدة من حيث الشكل والمضمون لتقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، بغية تعزيز دور الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي كآلية فعالة لترسيخ بعد النوع في برمجة السياسات العمومية.

مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل

- **التكوين وتطوير الكفاءات**
- إنجاز ما يفوق 113 ألف يوم فرد من التكوين ؛
  - تحقيق نسبة ولوج للتكوين تناهز 41 بالمائة مناصفة بين موظفات وموظفي الوزارة ؛
  - الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في إنجاز عمليات التكوين.
- استفادة حوالي 8200 موظف من الترقية (الدرجة أو الرتبة) ؛
- خلق لجنة مكلفة بوضعية المرأة بالوزارة من أجل إرساء استراتيجية لمعالجة القضايا المتعلقة بالنوع وإدماجها في سياسة الموارد البشرية بالوزارة.
- **تهيئة وتأهيل المصالح اللامركزية للوزارة**

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

- المحمدية، فاس، ورزازات، آسفي والعيون وتشييد مركز جديد لمعهد التدريب الجمركي ببنسليمان.

الخزينة العامة للمملكة:

- عين توجطات، الحاجب، تاوريرت، برشيد، الراشدية، بوسكورة، مديونة وكذا تهيئة مقر الوكالة البنكية للقنيطرة.

- **العمل الاجتماعي**
  - متابعة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة (8700 مستفيدا).
  - تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف مؤسسة الأعمال الاجتماعية (التغطية الصحية، خدمات الاصطياف، النقل، التخييم، الحج، المنح المدرسية ...)
  - افتتاح الوزارة لأول روض للأطفال بمدينة أكادير بمناسبة اليوم العالمي للمرأة كتكريم لنساء الوزارة.

المديرية العامة للضرائب:

- الصويرة، مراكش، آسفي، إيمينتانوت، الرباط، تمارة، سيدي سليمان، تيزنيت، تارودانت وبني ملال.

مديرية أملاك الدولة:

- مكناس، سلا، مراكش، الدار البيضاء وطنجة.

تحسين التواصل

- إنجاز النسخة الثامنة من ميزانية المواطن التي تقدم بشكل واضح ومبسط مشروع قانون المالية لسنة 2019، وتروم تكريس التزام الوزارة بمبادئ الشفافية والتواصل مع المواطنين فيما يهم الميزانية ؛
- إنجاز وبث كبسولة تلفزية وإذاعية لشرح الاعفاء الجزئي أو الكلي من الزيادات والغرامات الضريبية ؛
- ولوج ما يفوق المليون زائر الى بوابة الانترنيت للوزارة بمعدل 4000 زيارة في اليوم ؛
- أزيد من5000 مشارك في تطبيق الوزارة MEF News عبر الهواتف الذكية ؛
- ما يفوق 31 ألف متتبع لمستجدات الوزارة عبر توتير و 27 ألف متتبع في الصفحة الرسمية للوزارة على الفايسبوك ؛
- نشر 9آلاف نسخة من مجلة المالية باللغة العربية والفرنسية، مع اعتماد النشر الالكتروني والنشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي .

انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي

تشجيع وحماية الاستثمار الدولي

- التوقيع على اتفاقيات جديدة في مجال تشجيع وحماية الاستثمار مع كل من البرازيل وليبيريا مما يرفع عدد الاتفاقيات الموقعة من قبل المغرب الى 75 اتفاقية.

العمل على تقوية التعاون جنوب-جنوب في مجال التكوين وتبادل الخبرات:

- إعداد مشروعي القانون الجمركي العربي الموحد والتصنيفة الجمركية العربية الموحدة، وخلق مركز معلومات جمركي عربي موحد وبيان جمركي عربي ؛
- المشاركة في المفاوضات من أجل وضع اللمسات الأخيرة على التدابير الخاصة بتحديد الامتيازات التعريفية المتعلقة بتحرير تجارة البضائع وقواعد المنشأ (ZLECAF) ؛
- إعداد مشروع اتفاقية لتسهيل التجارة بين الدول أعضاء اتفاقية أكادير ؛
- استقبال 22 بعثة رسمية قادمة من 12دولة إفريقية وعربية في إطار تبادل الخبرات ؛
- تكوين 36 جمركيا ينتمون إلى 9 دولة إفريقية وهايتي ؛
- تنظيم دورة تدريبية حول موضوع "المالية العامة" بشراكة مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط لفائدة 30 مشاركا من 14 دولة عربية ؛
- توطيد علاقات التعاون مع البرلمان من خلال استقبال لجنة مراقبة المالية العمومية وتعزيز الشراكة مع هيئات الرقابة والتفتيش المماثلة و لاسيما تلك التي تنتمي للدول الإفريقية (البنين والنيجر) ؛
- تنظيم الدورة الثالثة عشرة للملتقى الدولي للمالية العمومية حول موضوع "أي مالية محلية بالمغرب وفرنسا في عالم يتحول؟" ؛
- احتضان الدورة 52 لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا حول "السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في عصر الرقمنة : استراتيجية من أجل إفريقيا " ؛
- احتضان الاجتماع السنوي الرابع والأربعين لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية بمراكش.

قطاع إصلاح الادارة

❖ **ورش اللاتمركز الإداري:**

- إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري والمرسوم المحدد لنموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري ؛
- انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري برئاسة السيد رئيس الحكومة ؛
- إحداث لجنة تقنية لتتبع تنزيل مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري ؛
- إعداد خارطة طريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري تتضمن 6 محاور موزعة على 24 إجراء ؛
- إصدار قرار وزير الداخلية بشأن تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية ؛
- مصادقة اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري ، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة ، على التصاميم المديرية للوزارات.

❖ **تحسين الاستقبال:**

- إعداد ميثاق الاستقبال Charte accueilووضع الإطار المرجعي لتجويد الاستقبال" Référentiel accueilومجزوءة التكوين الخاصة بالاستقبال ؛
- اختيار 5 مواقع إدارية لتنزيل نموذج الاستقبال :

✓الملحقة الإدارية السادسة "الرجاء في الله" بالرباط (منجز) ؛
✓القنصلية العامة للمملكة بالجزيرة الخضراء/إسبانيا (منجز) ؛
✓المستشفى الإقليمي للجديدة (في طور الإنجاز)؛
✓مركز تسجيل السيارات بالرباط (في طور الإنجاز)؛
✓المؤسسة السجنية "عكاشة" بالدار البيضاء(في طور الإنجاز)؛
✓المواكبة التقنية للمندوبية العامة لإدارة السجون لتحسين الاستقبال الشخصي بالمؤسسة السجنية "عكاشة" بالدار البيضاء ؛
✓إنجاز الدراسة الخرائطية للمكاتب الأمامية بجهة فاس –مكناس.

❖ **تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية:**

- إحداث شبكة مسؤولي التواصل بالإدارات العمومية ؛
- إعداد تقرير حول التواصل العمومي بالإدارات العمومية بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ؛

❖ **ميثاق المرافق العمومية :**

- إعداد مشروع قانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية وإحالته على مجلس النواب بتاريخ 30 غشت 2019.

❖ **تبسيط المساطر الإدارية :**

- إعداد مشروع قانون يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية بتنسيق مع وزارة الداخلية وإحالته على مجلس النواب بتاريخ 30 غشت 2019.

❖ **مسطرة تحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها :**

- إصدار المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها ؛
- إعداد التقرير التركيبي المتعلق بحصيلة مواكبة تنزيل مقتضيات المرسوم المتعلق بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها وتوجيهه إلى السيد رئيس الحكومة.

❖ **مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة :**

- إعداد ونشر الدليل العملي لمسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة الخاص بالإدارات والأشخاص الاعتباريين ، مع تدوين ونشر خدمة حصول المواطن على التعويض عن نزع الملكية ، وكذا إعداد مصفوفة الاقتراحات التبسيطية المرتبطة بمكامن التعقيد التي تنطوي عليها مسطرة نزع الملكية.

❖ **البوابة الوطنية للمقاولة " "www.business-procedures.ma**

- تدوين 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في البوابة الوطنية للمقاولة www.business-procedures.maعلى مستوى كل جهات المملكة وذلك في إطار تحسين مناخ الأعمال Doing Business.

❖ **البوابة الوطنية للخدمات الإدارية ""www.service-public.ma**

- تدوين وتحيين 800 مسطرة إدارية متعلقة بالمواطن والمقاولة في البوابة الوطنية للخدمات الإدارية www.service-public.maبشراكة مع القطاعات الوزارية.

❖ **تطوير نظام التوظيف:**

- تنظيم مباراة موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة ، خلال شهر دجنبر 2018 (50 منصب)، والثانية خلال شهر دجنبر 2019 (200 منصب).

❖ **التدبير بالكفاءات:**

- إعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات بالإدارة العمومية : مصنف الوظائف المرجعية الخاصة والمشتركة 215) RECAوظيفة مرجعية ضمن 51 مجموعة مهنية).

❖ **اعداد مشروع القانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية ؛**

❖ **إنجاز الدراسة الخاصة بحصر الخدمات الإدارية الرقمية وتحديد مستوى نضجها ؛**

❖ **رقمنة خدمة إيداع الترشيحات لمباريات التوظيف والمناصب العليا بالإدارات العمومية على البوابة emploi-public.ma ؛**

❖ **انجاز نظام معلوماتي مشترك (16 قطاعا) لتدبير الموارد البشرية SIRH-AP ؛**

❖ **تكريس مقاربة النوع بالوظيفة العمومية :**

- مواصلة دعم شبكة التشاور بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU-Femmes ؛
- إنجاز الدراسة المتعلقة بمكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية ؛
- إعداد دفتر التحملات النموذجي والدليل العملي لإقامة دور الحضانة بالقطاعات الوزارية وإصدار منشور في شأنها ؛
- إصدار منشور حول رخصة الرضاعة.

❖ **تطوير الحماية الاجتماعية:**

- إعداد مشروع قانون بشأن إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات للأعمال الاجتماعية.

❖ **أنشطة مركز الاتصال والتوجيه الإداري (الرقم المختصر 3737):**

- قام المركز خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير وإلى غاية 31 أكتوبر من السنة الجارية بمعالجة 14953 سؤالا ، شكل منها الإرشاد والتوجيه نسبة 53.92% والمساطر الإدارية نسبة 13.88 % فيما انحصرت نسبة الشكايات في 8.73 %.

❖ **تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم www.chikaya.ma**

- انخراط جميع القطاعات الوزارية (100%) و53 % من مجموع المؤسسات العمومية بالبوابة الوطنية للشكايات ؛
- احصائيات: مجموع الشكايات المتوصل بها 170786 ، عدد الشكايات المعالجة 130702 أي ما يناهز 76,53 %.
- إعداد التقرير التركيبي السنوي حول الشكايات والملاحظات والاقتراحات برسم سنة 2018.

مكونات منظومة "إدارتي "

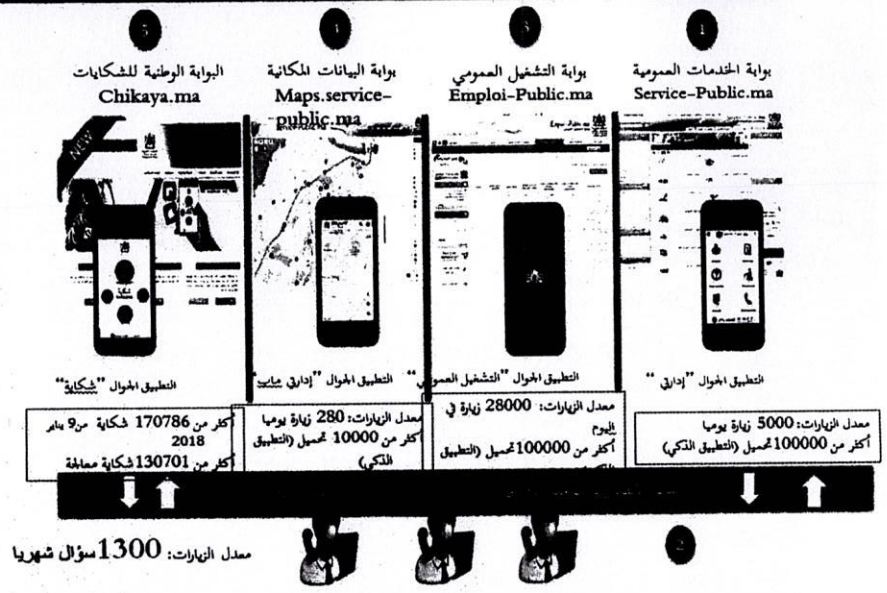

حصيلة المنجزات

❖ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025 :

- تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ؛
- انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوطنية لمكافحة الفساد ؛
- إعداد التقرير التركيبي المتعلق بمستوى تنفيذ مشاريع الاستراتيجية خلال الفترة الأولى 2016-2018 ونشره.

❖ مراجعة نظام التصريح الإجباري بالممتلكات :

- إعداد تقرير حول تشخيص الوضعية الحالية المتعلقة بالتصريح الإجباري بالممتلكات ؛
- إعداد مشروع مراجعة القانون المتعلق بالهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة.

❖ تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات:

- تعيين أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019 ؛
- تعيين 711 شخصا مكلفا بالمعلومات على مستوى مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية ؛
- إصدار نموذج طلب المعلومات من طرف لجنة الحق في الحصول على المعلومات ؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة مكونين سيشرفون على تكوين باقي الأشخاص المكلفين بالمعلومات.

❖ ورش الحكومة المنفتحة:

- تنسيق وتتبع تنفيذ التزامات المغرب لمخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة (2018-2019) ؛
- إعطاء الانطلاقة لمنصة إلكترونية لتتبع تنفيذ مخطط العمل الوطني.

الشؤون العامة والحكامة

حصيلة المنجزات

❖ التعاون الدولي

- تكوين الأطر المغربية في معاهد دولية كالمدرسة الوطنية للإدارة بباريس، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ألمانيا، الصين، سنغافورة ؛
- تنفيذ برنامج التعاون مع اسبانيا وفرنسا و بلجيكا والبرتغال وأذربيجان ؛
- توقيع وتفعيل اتفاقيات التعاون مع الدول الإفريقية وتنظيم زيارات عمل لعدة وفود إفريقية ؛
- تنظيم الاجتماع الأول لمكتب اللجنة الوزارية التقنية المختصة التابعة للاتحاد الأفريقي حول " الوظيفة العمومية والجماعات الترابية والتنمية الحضرية واللامركزية" CTS n°8 ؛
- تنظيم أشغال الدورة السابعة والخمسين (57) للمجلس الإداري للكافراد، وكذا المجلس التنفيذي، إضافة إلى تنظيم المنتدى الإفريقي لتحديث الإدارة ومؤسسات الدولة والنسخة الرابعة للجائزة الإفريقية للخدمات العمومية ؛
- تنظيم الدورة 110 للمجلس التنفيذي، وكذا تنظيم المؤتمر السنوي 19 للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بمراكش خلال الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر 2019 ؛
- مواصلة تنفيذ برامج التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بما في ذلك البرنامج القطري PROGRAMME-PAYSII ؛
- تفعيل اتفاق التعاون الموقع مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ((UNESCO، في مجال الحصول على المعلومات ؛
- المشاركة في المجالس التنفيذية والشبكات الإفريقية في مجال إصلاح الإدارة والموارد البشرية ؛
- تنظيم المؤتمر السادس للشبكة الإفريقية لمديري الموارد البشرية بالقطاع العام APS-HRMnetبالرباط من 19 الى 22 نونبر 2019.

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

تهدف السياسة الحكومية في هذا الباب الى تحقيق توازن في السوق يضمن حماية للقدرة الشرائية للمواطن و تنافسية فعالة في السوق مع ترشيد النفقات العمومية من خلال :

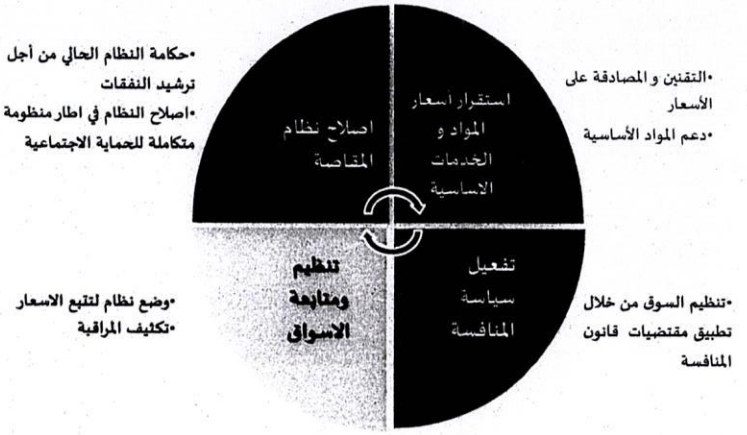

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

1- سياسة الأسعار: الأسعار المقننة

حصيلة التقنين والمصادقة على الأسعار: الادوية

تذكير بكيفية تحديد أسعار الأدوية

- **تحدد أسعار بيع الأدوية «الاصلية» على أساس مقارنة سعر المُصنّع في سبع دول، تضاف اليها هوامش ربح الموزع بالجملة والصيدلي ثم الضريبة على القيمة المضافة**
- **يحدد سعر الدواء الجنيس على أساس الدواء الأصلي، وبتطبيق نسبة تخفيض من سعر الدواء الأصلي، محددة في المرسوم**
- **يحدد المرسوم هوامش الربح بشكل تصاعدي كلما قل سعر الدواء**

- **تدارست اللجنة الوزاراتية للأسعار خلال سنة 2019 ملفات 925 دواء تم خلالها خفض اسعار 740 منها ورفع 25**

	المنتوجات الجديدة	انخفاض السعر	ارتفاع السعر	المجموع
	160	740	25	925

- **يعزى ارتفاع الأسعار لتفادي انقطاع الادوية الحيوية في السوق، والزيادة في تكاليف الإنتاج، وكذا لكون حجم الاستهلاك ولوجستيك الاستيراد مرتفعة.**

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

1- سياسة الأسعار: الأسعار المقننة

كل أسعار المواد و الخدمات حرة باستثناء 17 مادة وخدمة التي تنقسم أسعارها الى ثلاث فئات:

المعنية	المفوضة اسعارها الى وزارات اخرى	مفوضة بقرار من السلطة الحكومية المفوضة لها بتنفيذ سياسة الاسعار
الدقيق الوطني للنسج العادي السكر الغاز بوطان	النقل الحضري للاشخاص عقود المفوضين الفضائيين و الموثقين العقود العربية المنتجات الصيدلية والاعمال والخدمات الطبية المنجزة في القطاع العمومي الخاص الاعمال التي تقوم بها القوابل الممرضون والممرضات بالقطاع الخاص الاعلانات و النشرات القانونية تعرفة دروس تعليم السياقة	التبغ المصنع الكبريتاء (باستثناء التدبير المفوض) الماء الصالح للشرب والتطهير السائل نقل المسافرين عبر الطرق الكتب المدرسية

لم تشهد المواد و الخدمات الأساسية المقننة أسعارها أية زيادة خلال سنة 2019 باستثناء :

- **تحديد او مراجعة اسعار 925 دواء**
- **الزيادة في أسعار السجائر إثر الرفع من الضريبة الداخلية للاستهلاك**

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

1- سياسة الأسعار: الأسعار المقننة

حصيلة التقنين والمصادقة على الأسعار: التبغ المصنع

تذكير بكيفية التصديق على الأسعار

- **يصادق على أن أسعار منتوجات التبغ بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون العامة في فاتح ابريل من كل سنة، بعد التداول في اللجنة المكلفة بالمصادقة على أسعار منتوجات التبغ المصنع**
- **يحدد القانون قواعد وشروط للتصديق على الأسعار، من أهمها :**
  - **اشتمال السعر لجميع الرسوم وتكاليف الإنتاج**
  - **مقارنة الأسعار مع مثيلاتها في دول اخرى**

- **تميزت سنة 2019 بالرفع من الحد الأدنى للتحصيل للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر وعلى تبغ الشيشة (المعسل).**
- **تم عقد دورة استثنائية للجنة المصادقة على أسعار التبغ مخصصة للمنتوجات التي عرفت تغييرا على مستوى الضريبة الداخلية على الاستهلاك، وصدر قرار المصادقة على الأسعار ابتداء من فاتح يناير 2019 همت 399 منتوجا.**
- **تمت المصادقة على أسعار منتوجات التبغ بقرار وزاري ابتداء من فاتح ابريل 2019، في إطار الدورة العادية للجنة المصادقة على أسعار التبغ همت 190 منتوجا.**

2- نظام المقاصة : الكلفة الاجمالية المرتقبة

	الدعم المحقق يناير- شتنبر 2019	الدعم المتوقع اكتوبر- دجنبر 2019	المجموع
المجموع	11,16	3,38	14,54

2- نظام المقاصة : الغلاف المالي للدعم

استمرت الحكومة بدعم المواد الأساسية. ستصل تكلفة الدعم نهاية 2019 الى حوالي 14,5 مليار درهما مقارنة ب 16,60 مليار درهما سجلت سنة 2018

انخفاض الدعم يعزى أساسا الى التراجع النسبي للأسعار الدولية

تطور الغلاف المالي للمقاصة
2019-2014

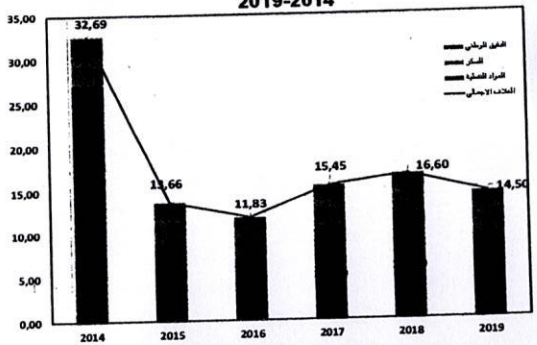

2- نظام المقاصة : دعم قطاع غاز البوطان

تطور سعر غاز البوطان في السوق العالمية خلال التسع اشهر الاولى من 2019

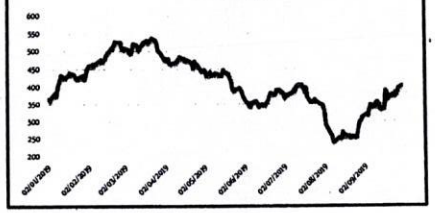

اسعار غاز البوطان عرفت تراجع نسبي مقارنة مع السنة الماضية. معدل التسع اشهر الاولى للغاز. بوطان 408 مقابل 522 دولارا للطن خلال . 2018

نظام دعم غاز البوطان

- يحدد الدعم شهريا استنادا لبنية أسعار
- مستوى الدعم يحدد للحفاض على سعر قار لغاز البوطان المحدد في 40 درهما لقنينة 12 كغ و10 درهم لقنينة 3 كغ دون احتساب فارق النقل
- دعم نقل الغاز من محطات التزويد الى مراكز التعبئة

دعم الغاز يتحكم فيه:

- الاستهلاك الداخلي لغاز البوطان (2,39مليون طن (2018))
- معدل السعر الدولي لغاز البوطان (408 خلال 9 اشهر 2019)
- معدل صرف الدرهم بالدولار (9,60 خلال 9 اشهر 2019)

الدعم الاجمالي المرتقب لسنة 2019 أقل من 10 مليار. درهما مقابل 12,09 مليار سنة 2018

2- نظام المقاصة : تطور دعم قنينات غاز البوطان

بلغ معدل دعم قنينة 12 كغ 43 درهما مقابل 59 درهما 2018

تطور الدعم الشهري لقنينة غاز بوطان 12 كغ
2019 - 2018

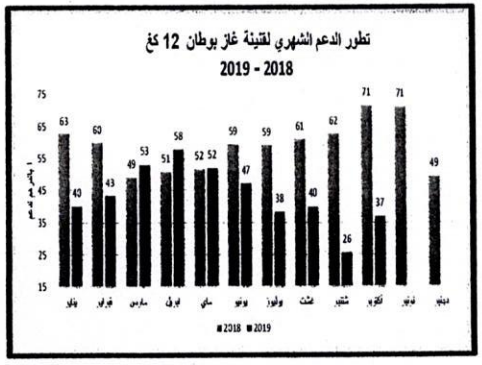

تطور الدعم الشهري لقنينة غاز بوطان 3 كغ
2019 - 2018

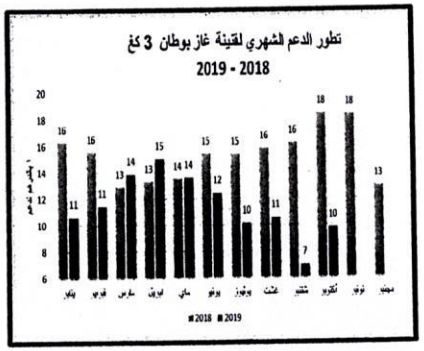

بلغ معدل دعم قنينة 3 كغ 11 درهما مقابل 15درهما 2018

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

2- نظام المقاصة : دعم قطاع السكر

عرفت الاسعار الدولية للسكر استقرارا نسبيا خلال هذه السنة ومقارنتا مع 2018. معدل سعر السكر الخام بلغ 291 مقابل 293 دولارا للطن 2018

نظام دعم السكر يتكون

- دعم جزافي ب 2,847 لكل طن من السكر الأبيض المستهلك.
- دعم إضافي لكل طن من السكر الخام المستورد فاقت تكلفتها 5335 درهما للطن
- استرجاع الدعم في حالة بلغت كلفة الاستيراد اقل من 5335 درهما للطن

دعم السكر يتحكم فيه

- الاستهلاك الداخلي للسكر الأبيض (1,207مليون طن (2018))
- معدل السعر الدولي للسكر(291 خلال 9 اشهر2019)
- الانتاج المحلي للسكر(الشمندر وقصب السكر)
- 600 الف طن خلال 2019 تغطي 49% من الحاجيات

الغلاف الاجمالي المرتقب لنهاية 2019 في استقرار 3,5 مليار درهما

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

2- نظام المقاصة : حكامة النظام

- تحسين مساطر تصفية ملفات دعم غاز البوطان (الفصل بين معبئي و موزعي غاز البوطان)؛
- تحيين خريطة تزويد مراكز التعبئة من محطات التزويد بإدراج مراكز أنشئت حديثا و إصدار قرار وزاري في هذا الشأن ؛
- دراسة طلبات التزويد الاستثنائية المتوصل بها من طرف مراكز التعبئة ؛
- وضع مسطرة جديدة لاسترجاع دعم السكر من شركات المشروبات الغازية ؛
- الرفع من الحماية الجمركية لواردات السكر المصفى ؛
- تكثيف عمليات المراقبة الميدانية للأسعار والجودة ووجهة الدقيق المدعم مع اتخاذ الإجراءات الجزرية في حق المخالفين.

3- تفعيل سياسة المنافسة :

تطور هيكلة المنافسة

عرف المغرب تطورا في هيكلة المنافسة على شاكلة التجارب الدولية :

- 2000 الى 2002 : وضع الاطار القانوني للمنافسة اصدار قانون حرية الاسعار و المنافسة رقم 06-99؛
- 2002-2008 : مرحلة انتقالية خصصت للتحسيس حول دور المنافسة ؛
- 2008 الى أواخر 2018 : تفعيل الدور الاستشاري لمجلس المنافسة ؛
- ابتداء من يناير 2019 : هيكلة جديدة لسلطة المنافسة تعطي الدور التقريري للمجلس.

- **تفعيل هيكلة سلطات المنافسة**
- **تطبيق مقتضيات قانون حرية الاسعار والمنافسة**
- **ترسيخ مبادئ المنافسة و الشفافية في السوق**

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

2- نظام المقاصة : دعم الدقيق الوطني

عرفت الاسعار الدولية للقمح الطري استقرارا نسبيا بالنسبة لسنة 2018 معدل سعر القمح الطري بلغ 186 مقابل 189 دولارا للطن 2018

نظام دعم الدقيق الوطني

- دعم حصيص سنوي يبلغ 6,5 مليون قنطار.
- دعم نقل و تخزين القمح اللين في جميع المراحل
- دعم نقل الدقيق الوطني

دعم الدقيق الوطني يتحكم فيه

- تطور السعر الدولي للقمح اللين
- الإنتاج المحلي من القمح اللين
- الثمن المرجعي المحدد خلال الموسم الفلاحي

الغلاف الاجمالي المرتقب لنهاية 2019 في استقرار 1,440 مليار درهم

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

3- تفعيل سياسة المنافسة :

مستجدات الهيكلة الجديدة

	من 2008 الى 2018	ابتداء من 2019
أهم اختلاف	مجلس المنافسة استشاري	مجلس المنافسة تقريري
عقوبات الممارسات المنافية	قرار القضاء راي استشاري مجلس المنافسة	قرار عقوبة : مجلس المنافسة قرار عقوبة : الإدارة الممارسات بعد محلي (رقم معاملات)

3- تفعيل سياسة المنافسة :

دور السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة (قانون 12-104)

- تنسيق السياسات العمومية من اجل النهوض بتنافسية الاقتصاد الوطني ؛
- مراقبة التركيزات الاقتصادية (تقدير المصلحة العامة) ؛
- مراقبة ومعاقبة الممارسات المنافية للمنافسة على الصعيد المحلي ؛
- الإعفاءات الممنوحة لبعض القطاعات من أجل النهوض بها (الفلاحة المقاولات الصغرى) ؛
- التنسيق مع الهيآت الوطنية والدولية.

مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي وطلب استشارة بخصوص تقنين أسعار المحروقات

- تم تدارس ما يفوق 43 عملية تركيز محالة من طرف المجلس منذ بداية 2019همت قطاعات مختلفة:

✓الصناعات الكيماوية والبترولية ، الفندقة ، الصحة ، البناء ، الاستشارة ، السيارات ، التعليم العالي ، الصناعات الغذائية ، الاسمنت... ؛

✓أزيد من 80% تم الترخيص لها والباقي قيد الدراسة.

- طلب استشارة المجلس فيما يتعلق بإعادة التقنين المرحلي لأسعار المحروقات استنادا للمادة 4 من القانون 12-104.

4- تتبع الاسعار والمراقبة : آليات التتبع والرصد

4- تتبع الاسعار والمراقبة : آليات التتبع والرصد

قامت اللجن الإقليمية بعمليات المراقبة للتأكد من مدى احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بالقوانين التالية:

- قانون حرية الأسعار والمنافسة ؛
- قانون حماية المستهلك ؛
- قانون قمع الغش ؛
- القانون المتعلق بوحدات المقاييس.

وقد تم رصد حصيلة عمليات المراقبة خلال سنة 2019 (الفترة الممتدة من يناير الى غشت 2019) كالتالي:

4- تتبع الاسعار والمراقبة : حصيلة المراقبة

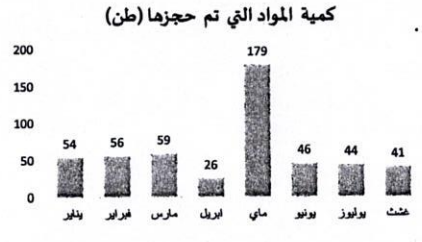

خلال الثمانية اشهر الاولى من 2019 تمت :

مراقبة 127407 نقطة بيع

حجز حوالي505 طن من المواد الفاسدة

ضبط 4104 مخالفة في مجال الأسعار والجودة

4- تتبع الاسعار والمراقبة :التطور السنوي للرقم الاستدلالي للأثمان

عرف الرقم الاستدلالي للأثمان خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2019 ارتفاعا قدر بنسبة 0.2 في المائة وذلك راجع بالأساس الى ارتفاع الرقم الاستدلالي لأثمان المواد الغير الغذائية بنسبة 0.9 في المائة وانخفاض الرقم الاستدلالي لأثمان المواد الغذائية بنسبة 0.9 في المائة.

للتذكير ارتفع هذا الرقم سنة 2018 بنسبة 1.9 في المائة نتيجة ارتفاع الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية والغير الغذائية على حد سواء.

	الرقم الاستدلالي لأثمان للمواد الغذائية	الرقم الاستدلالي لأثمان للمواد الغير الغذائية	الرقم الاستدلالي للأثمان العام
	2017		
2018	+1,3%	+1,8%	+1,9%
	-0,9%	+0,9%	+0.2%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

4-تتبع الاسعار والمراقبة : تطور أسعار المحروقات (1/4)

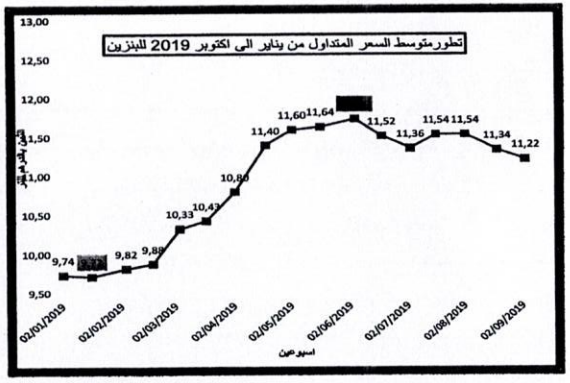

4- تتبع الاسعار والمراقبة : تطور أسعار المحروقات (2/4)

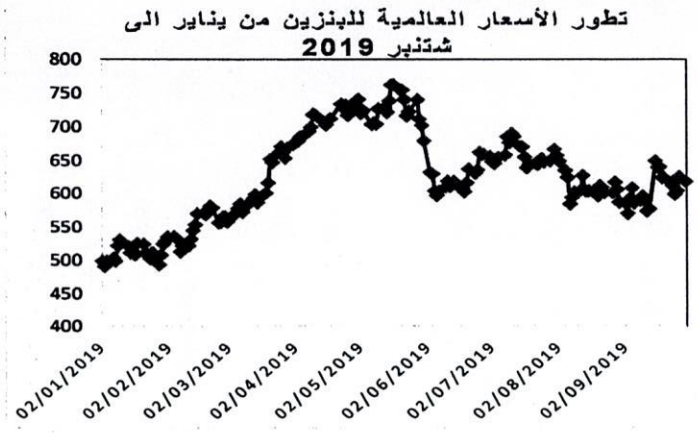

4- تتبع الاسعار والمراقبة : تطور أسعار المحروقات (3/4)

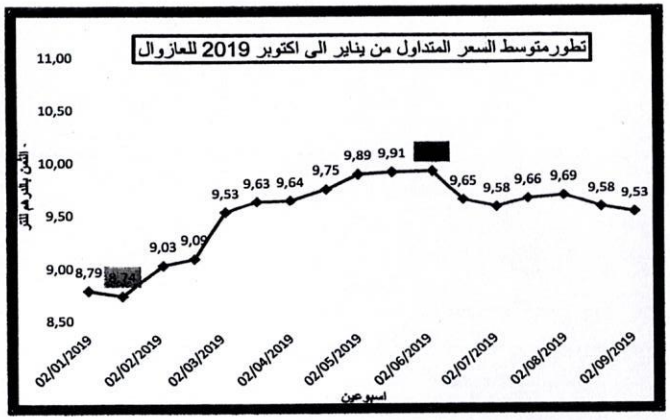

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

4- تتبع الاسعار والمراقبة : تطور أسعار المحروقات (4/4)

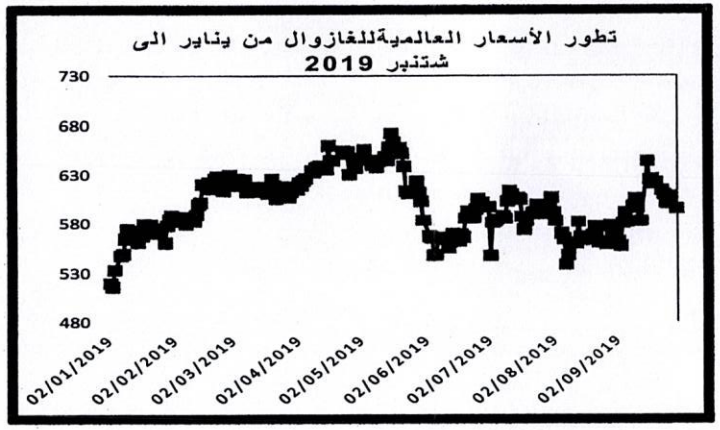

تحسين أداء السياسات العمومية

1- تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية (1/2)

- إعداد مشروع مرسوم لإحداث لجنة وزارية لالتقائية وتقييم السياسات العمومية وإحالته على الأمانة العامة للحكومة ؛
- تعزيز انسجام والتقائية برامج الحماية الاجتماعية :
  - إنجاز تشخيص شامل للمنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية ؛
  - اقتراح سيناريوهات لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية لجعلها أكثر انسجاما وفعالية وانصافا ؛
  - تنظيم المناظرة الوطنية للحماية الاجتماعية (عرض وإغناء التشخيص ومقترحات الإصلاح).

إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للحماية الاجتماعية بمثابة مرجع موحد لكل المتدخلين

تحسين أداء السياسات العمومية

1- تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية (2/2)

- العمل على تفعيل توصيات المراجعة الشاملة لسياسات تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بهدف تحسين انسجامها والتقائيتها ، بتعاون مع وزارة الداخلية :
  - إعداد خارطة طريق لمأسسة التنسيق في مجال تدبير المخاطر والشروع في تفعيلها (لجنة بين وزارية ، مديرية بوزارة الداخلية ، مرصد وطني للمخاطر ، ...) ؛
  - تقوية القدرات الوطنية من خلال تنظيم دورات تكوينية للفاعلين على المستويين الوطني والمحلي ؛
  - إعداد أربع دلائل مرجعية لفائدة الفاعلين في المجال تهم المراحل الأساسية لتدبير المخاطر (التقييم ، الوقاية وتعزيز القدرة على الصمود ، الاستعداد وتدبير الأزمات ، التعافي وإعادة الإعمار).
- العمل مع وزارة الصحة والقطاعات الحكومية المعنية على إدماج الصحة في مختلف السياسات العمومية المعنية بمحددات الصحة:
  - تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول مقاربة الصحة في مختلف السياسات العمومية (دورتين مبرمجتين خلال شهر نونبر) ؛
  - تنظيم زيارة استطلاعية لبعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال ((زيارة مبرمجة خلال شهر نونبر وأخرى خلال سنة 2020) ؛
  - بلورة خارطة طريق مشتركة لتنزيل مقاربة الصحة في مختلف السياسات العمومية تدريجيا (في طور الإنجاز).

تحسين أداء السياسات العمومية

2- إرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام (1/3)

- تعزيز القدرات الوطنية في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية (أكثر من 300 مستفيد).
- توحيد المفاهيم والمناهج على الصعيد الوطني:
  - إعداد معجم للمصطلحات المتداولة في مجال السياسات العمومية كمرجع موحد لكل المتدخلين (بالعربية والفرنسية والإنجليزية) ؛
  - إعداد دليلين مرجعيين لتقييم السياسات العمومية:
    - ✓ دليل حول منهجيات التقييم بمختلف أنواعه موجه للمقيمين ؛
    - ✓ دليل حول أسس تدبير وإدارة عمليات التقييم.

2- إرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام (2/3)

- تعزيز القدرات الوطنية في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية (أكثر من 300 مستفيد).
- توحيد المفاهيم والمناهج على الصعيد الوطني:
  - إعداد معجم للمصطلحات المتداولة في مجال السياسات العمومية كمرجع موحد لكل المتدخلين (بالعربية والفرنسية والإنجليزية) ؛
  - إعداد دليلين مرجعيين لتقييم السياسات العمومية:
    - ✓ دليل حول منهجيات التقييم بمختلف أنواعه موجه للمقيمين ؛
    - ✓ دليل حول أسس تدبير وإدارة عمليات التقييم.
- وضع منظومة مؤشرات لتتبع وتقييم السياسات العمومية:
  - ✓ جرد وتحليل وتوثيق وتصنيف الاستراتيجيات والبرامج العمومية ؛
  - ✓ إعداد إطار منطقي للسياسات العمومية (الركائز ، المحاور الاستراتيجية ، الأهداف الاستراتيجية ، الأهداف الخاصة ، الفاعلون المعنيون ، ....) ؛
  - ✓ إعداد منظومة مؤشرات لتتبع وتقييم المنجزات وفق الإطار المنطقي (حوالي 1000 مؤشر).

2- إرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام (3/3)

- الشروع في تطوير نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية ، يمكن من تتبع وتقييم التقدم المحرز في:
  - ✓ تنفيذ السياسات العمومية ، وذلك وفق منهجية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكامل بين هذه السياسات ؛
  - ✓ إنجاز المشاريع المهيكلة المنزلة لهذه السياسات ؛
  - ✓ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3- ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة داخل المقاولات في القطاعين العام والخاص

- مأسسة اللجنة الوطنية لحكامة المقاولة (إعداد مشروع مرسوم وإحالته على الأمانة العامة للحكومة) ؛
- العمل عل تحيين الميثاق العام للممارسات الجيدة لحكامة المقاولة والمواثيق الخاصة المنبثقة عنه لملاءمتها مع التغيرات الحديثة على الصعيدين الوطني والدولي:
  - ✓ تقييم مدى تفعيل المواثيق الحالية والإكراهات التي تحول دون تفعيلها على النحو الأمثل ؛
  - ✓ دراسة تطورات السياق الوطني والدولي ذي الصلة بحكامة المقاولة ؛
  - ✓ دراسة مقارنة على المستوى الدولي ورصد الممارسات الفضلى.

1- العلاقة مع البنك الدولي

يعمل قطاع الشؤون العامة والحكامة بتنسيق مع جميع الشركاء على :

- العمل على تنسيق واعداد المشاريع مع البنك الدولي ؛
- اجراء المفاوضات المتعلقة بهذه المشاريع ؛
- تتبع تنفيذ البرامج ؛
- الاشراف وتنسيق التقارير التي تنجز من طرف البنك الدولي.

تنسيق إعداد المشاريع والقيام بالمفاوضات حولها:

➢ **المشاريع الممولة بقروض والتي تم الانتهاء من إعدادها و التفاوض حولها :**

في مجال إنعاش التشغيل من خلال القطاع الخاص :

- مشروع دعم الادماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش-آسفي (55 مليون دولار) ، والذي يرمي إلى:
  - ✓ تعزيز قابلية تشغيل الشباب و إدماجهم الاقتصادي ؛
  - ✓ مساندة ريادة الاعمال للشباب لتعزيز خلق فرص الشغل.
- دعم الشمول المالي والاقتصاد الرقمي (700 مليون دولار) ، والذي يهدف إلى:
  - ✓ تعزيز الإدماج المالي والتحول الرقمي لفائدة الأشخاص والمقاولات والفاعلين الاقتصاديين ؛
  - ✓ تسريع اعتماد التكنولوجيا الرقمية بدعم تطوير المنصات والبنية التحتية الرقمية ؛
  - ✓ تعزيز دعم ريادة الأعمال الرقمية.

1- العلاقة مع البنك الدولي

تنسيق إعداد المشاريع والقيام بالمفاوضات حولها:

➢ **المشاريع الممولة بقروض والتي تم الانتهاء من إعدادها و التفاوض حولها :**

- **في مجال تنمية الرأسمال البشري**
  - برنامج دعم قطاع التعليم (500 مليون دولار) ، من خلال:
    - ✓ إرساء الظروف الملائمة لتعليم أولي بجودة عالية ؛
    - ✓ تحسين تكوين المدرسين ؛
    - ✓ تعزيز قدرات التسيير بالقطاع.

- **في مجال تعزيز التنمية المجالية الشاملة**
  - دعم تطوير أداء الجماعات الترابية (416 مليون دولار) من خلال:
    - ✓ وضع نظام تقييم أداء الجماعات ؛
    - ✓ دعم جهود استثمار مؤسسات التعاون بين الجماعات ؛
  - دعم سياسات التنمية مع خيار السحب المؤجل المرتبط بسياسات تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.(275 مليون دولار) ، بهدف رفع القدرة على تحمل الآثار المالية بعد الكارثة من خلال تعويض الساكنة المتضررة.

1- العلاقة مع البنك الدولي

تنسيق إعداد المشاريع والقيام بالمفاوضات حولها:

- **المشاريع الممولة بهبات والتي تم الانتهاء من إعدادها :**
  - **في مجال تعزيز التنمية المجالية الشاملة**
    - صيانة الطرق القروية بتبني المقاربة الجماعاتية على مستوى جهة سوس ماسة (3 مليون دولار)، والذي يهدف إلى:
      - ✓ تحسين دخل الساكنة القروية الفقيرة ، بتشغيلهم كيد عاملة في أنشطة صيانة الطرق القروية ؛
      - ✓ الحفاظ على مستوى ولوج الطرق القروية.
- **مواصلة إعداد المشاريع التي ستمول بهبات:**
  - **في مجال إنعاش التشغيل من خلال القطاع الخاص عبر:**
    - تحسين ولوج الشباب لفرص العمل على المستوى الدولي (المرحلة الثانية ، 1,5 مليون دولار).

تتبع تنفيذ محفظة المشاريع الممولة ومواكبة حامليها:

مواكبة تنفيذ المشاريع (حاليا 17 مشروع) الممولة بقروض وهبات بقيمة 3,25 مليار دولار ، من خلال :

- وضع نظام معلوماتي خاص بتتبع إنجاز محفظة المشاريع ، يمكن من:
  - ✓ تتبع التقدم المحرز للأنشطة من خلال مؤشرات الصرف ومؤشرات النتائج ؛
  - ✓ توفير تقرير موجز عن كل مشروع وحفظ الأرشفة الرقمية لوثائقه ؛
  - ✓ تسهيل اتخاذ القرارات اللازمة باستعمال لوحة قيادة .
- عقد اجتماعات دورية لتتبع مواكبة إعداد وتنفيذ المشاريع ؛
- تنظيم ورشات لدعم قدرات وحدات إدارة المشاريع لتعزيز قدراتها في مجال البرمجة وتتبع إنجاز المشاريع.

2-الشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE : تتبع البرنامج القطري 2019-2022

في إطار اعداد البرنامج القطري تم :

- التنسيق لإعداد محتوى البرنامج القطري بين القطاعات والمؤسسات الوطنية والمنظمة ؛
- تقديم ومناقشة محتوى البرنامج القطري بلجنة العلاقات الخارجية بقر المنظمة (فبراير 2019) ؛
- تنظيم يوم دراسي حول المغرب بمقر المنظمة (يوم 25 يونيو 2019).

1- العلاقة مع البنك الدولي : تتبع وتنسيق إعداد التقارير حول المغرب

- إطار الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي لفترة 2019-2024 ، وفق الأولويات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (مصادق عليه في فبراير2019) ؛
- دراسة تشخيص البنيات التحتية بالمغرب لتحسين تخطيط الاستثمارات العمومية وتنويع آليات تمويلها (عرض الخلاصات والتوصيات في يوليوز2019) ؛
- دراسة حول تشخيص القطاع الخاص (يونيو 2019)؛
- دراسة حول آثار النقل على سوق الشغل (في طور الإنجاز) ؛
- دراسة تدبير الموارد المائية والخدمات المرتبطة بها ومدى تكيفها مع التحديات المستقبلية (في طور الإنجاز).

2-الشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE : تتبع البرنامج القطري 2019-2022

- المحور الثالث : الرأسمال البشري ، التعليم والمساواة بين الجنسين ويتضمن :
  - ✓ دعم التعليم ؛
  - ✓ التمكين الاقتصادي للمرأة ؛
  - ✓ التربية المالية والشمول المالي.
- المحور الرابع : التنمية المجالية ، ويهم :
  - ✓ مواكبة تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري ؛
  - ✓ دعم تنزيل الجهوية المتقدمة باعتماد التعاقد كآلية لتنفيذ البرامج التنموية على الصعيد المحلي ؛
  - ✓ تقييم السياسة الحضرية الوطنية ووضع مؤشرات استراتيجية للرصد المجالي.

2-الشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE : تتبع البرنامج القطري 2019-2022

يحتوي البرنامج القطري الموقع يوم 25 يونيو 2019 بين رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أربعة محاور ، وهي :

- المحور الأول : الحكامة والنزاهة ومحاربة الرشوة ، ويتعلق ب:
  - ✓ مكافحة الرشوة وتقوية حكامة الإدارة العمومية من خلال مراجعة وتقييم الإدارة العمومية ؛
  - ✓ بناء القدرات في ميدان التحول الرقمي وتدبير المخاطر ؛
  - ✓ دعم القدرات المؤسساتية لمصالح رئاسة الحكومة.
- المحور الثاني : النمو الاقتصادي والاستثمار والجبايات ، ويعتمد على :
  - ✓ مراجعة سياسات الاستثمار وتقوية قدرات الفاعلين في ميدان الإحصائيات المرتبطة بتحرير الأسواق وسلسلة القيم العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر ؛
  - ✓ مواكبة جهود إصلاح الاقتصاد الوطني والقيام بدراسات اقتصادية وإنتاج مؤشرات في هذا الميدان.

التكوين وتطوير الكفاءات :

- إنجاز مجموعة من دورات التكوين المستمر شملت محاور تهم الحكامة ، التدبير والقيادة ، التدبير المالي وتكوين في اللغات ؛
- تحقيق نسبة ولوج التكوين ناهزت 43 % بمعدل متوقع أن يصل 8 أيام لكل فرد مع نهاية سنة 2019 ؛
- التشجيع على متابعة التكوين الاشهادي (الماستر ، الدكتوراه).

العمل الاجتماعي :

- تخصيص ميزانية للصحة التكميلية (جمعية الأعمال الاجتماعية للقطاع).

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2020 3722 مليون درهم

	قطاع الاقتصاد و المالية		قطاع إصلاح الإدارة		الشؤون العامة و الحكامة		مقارنة عامة مع سنة 2019
	إعتمادات2020	مقارنة مع سنة 2019	إعتمادات2020	مقارنة مع سنة 2019	إعتمادات2020	مقارنة مع سنة 2019	
نفقات الموظفين(*)	2913 م د	▲ +25,92%	62 م د	▲ +19,23%	36م د	▲ +12,5%	▲ +25,55%
اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة	(**)432 م د	▲ +15,63%	28 م د	▼ -31,70%	25 م د	▼ -3,84%	▲ +10,09%
اعتمادات الاستثمار	188 م د	▲ +2,17%	35 م د	0%	3 م د	▼ -40%	▲ +0,75%

(*) ستعرف نفقات الموظفين إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد مما سيؤدي الى ارتفاع هذا الفصل بنسبة 25,55% مقارنة بسنة 2019. ستخصص هذه النفقات أساسا لتغطية الأجور وتكاليف الترقية، وكذا النفقات المترتبة عن إحداث 750 منصبا بغرض دعم المصالح الخارجية بالموارد البشرية اللازمة، علما أن 203 موظفا سيحالون على التقاعد خلال سنة 2020.

(**) ستعرف نفقات المعدات والنفقات المختلفة لقطاع الاقتصاد و المالية تحويل 96,68 مليون درهم من فصل «التكاليف المشتركة» مما سيؤدي الى ارتفاع هذا الفصل بنسبة 15,63% مقارنة بسنة 2019.

قطاع الاقتصاد والمالية

مخطط العمل الاستراتيجي

- **متابعة تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021 ؛**
- **تنزيل توصيات الدراسة المتعلقة بتحسين التنظيم الوظيفي والإداري للقطاع ؛**
- **مواصلة تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري.**

الإصلاحات الكبرى

1-الإصلاح الضريبي

- الشروع في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وإخراج القانون الاطار ؛
- مواصلة تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة بالموازاة مع تسريع الارجاعات لتفادي تراكم هذا الدين ؛
- ملاءمة النظام الضريبي لمنتوجات التمويل التشاركي مع النظام المطبق على المنتوجات البنكية التقليدية ؛
- ملاءمة النظام الجبائي المطبق على منتوجات التأمين التكافلي الجديدة مع النظام المطبق على منتوجات التأمين الكلاسيكية.

2- مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

- إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 استنادا إلى برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات يتم تحيينها كل سنة ؛
- إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بتقارير جديدة: تقرير افتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء ؛
- استمرار مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل إدماج النوع الاجتماعي على مستوى مشاريع نجاعة أدائها ؛
- توسيع مجال الدراسات التحليلية القطاعية حول النوع الاجتماعي لتشمل قطاعات وزارية ومؤسسات جديدة ؛
- تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون و صدقيتها ؛
- إجراء تقييم لمنظومة نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات من خلال رصد الحصيلة و آفاق تحسينها.

الإصلاحات الكبرى

3. الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من مشروع إصلاح منظومة التقاعد من قطبين: قطاع عام وقطاع خاص ؛

4. مراجعة القانون المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل لتوسيع صلاحيتها فيما يخص الوقاية من المخاطر الشمولية للحفاظ على الاستقرار المالي ؛

5. اللجوء الى آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية ؛

6. التدبير النشيط لأملاك الدولة والمؤسسات العمومية ؛

7. تطوير الاطار التنظيمي والمحاسبي لإصدار مختلف أنواع شهادات الصكوك ولاسيما صكوك التمويل والاستثمار.

8. مواصلة المشاريع المهيكلة فيما يتعلق بالجوانب المحاسباتية والمالية: مشروع إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة ومشروع ملاءمة النظام العام للتنميط المحاسباتي مع المعايير المحاسباتية الدولية ومشروع القانون المتعلق بالقوائم المالية المجمعة ؛

9. استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة القانونية المؤطرة للمحاسبة العمومية للدولة.

دعم المقاولة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار

- تطوير آليات تمويل المقاولات الناشئة و المبتكرة من خلال تطوير بيئة عمل المستثمر المساند business angels ووضع الاطار التشريعي والتنظيمي للتمويل التعاوني Crownd Funding ؛
- تنزيل القانون الخاص بنظام الضمانات المنقولة من خلال إقرار السجل الوطني الالكتروني بتعاون مع وزارة العدل ؛
- وضع إطار مرجعي « Small business Act » يمكن المقاولات المبتدئة والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من التعرف على كل آليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارتهم ، مع إصلاح هذه الآليات والرفع من نجاعتها ؛
- تطوير نظام الضمان التشاركي لمواكبة الابناك التشاركية في تمويل الفئات المستهدفة من طرف آليات الدعم العمومي ؛
- تقليص آجال الأداء خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- إحداث «صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية» ترصد له 6 ملايير درهم على مدى 3 سنوات يوجه للعمليات المرتبطة بدعم الخريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم ؛
- تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية ؛
- تعبئة الوعاء العقاري لإيواء التجهيزات العمومية الإدارية والتربوية والصحية ؛
- دعم مشروع المخطط الأخضر في إطار الشراكة في القطاع الفلاحي.

تبسيط المساطر

- الشروع في مناقشة مشاريع اتفاقيات شراكة مع جمعيات ومؤسسات عمومية كالجمعية المغربية للصناعة وتجارة السيارات "AMICA" والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية "ONSSA" ومكتب الصرف "OC" ؛
- استكمال مشروع التبادل الالكتروني لقسيمة الإعفاء الجمركي مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ، وذلك بغرض تجريدها من طابعها المادي ؛
- تقليص مدة الاستخلاص الجمركي بفضل تجريد الإجراءات الجمركية من طابعها المادي وتسريع إجراءات التخليص الجمركي من أجل ضمان انسيابية المرور عبر الجمرك وتسريع مساطر التعشير بالإضافة إلى تعزيز تنافسية المقاولات ؛
- الرفع من نسبة المساطر الالكترونية المفتوحة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب ؛
- مواصلة برنامج التحول الرقمي وتبسيط المساطر على صعيد جميع مديريات القطاع.

انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي

- إبرام اتفاقيات مع شركاء جدد في مجال التعاون الجمركي (جمهورية الشيلي وصربيا) بهدف محاربة التزوير والقرصنة وغسل الأموال ؛
- مواصلة إبرام اتفاقيات الجيل الجديد المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة ، عبر توسيع شبكة الربط بين النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك المغربية والنظم المعلوماتية لنظيراتها على المستوى الدولي ، وذلك من خلال الشروع في عمليات التخليص الجمركي قبل وصول البضائع. ويتعلق الأمر بمشروع اتفاق مع جمارك جمهورية الشيلي ؛
- إبرام اتفاقيات جديدة في مجال حماية وتشجيع الاستثمار وفقا للنموذج المغربي الجديد في أفق تعميم هذا الاقتراح على كافة شركاء المغرب خلال السنوات القادمة ؛
- إتمام انخراط المغرب في البنك الآسيوي للاستثمار في البنيات التحتية Banque Asiatique d'Investissement pour les infrastructures ؛
- المساهمة في إرساء قواعد التبادل الإلكتروني للمعلومات بخصوص تنقل البضائع والمنشأ والقيمة بهدف الرفع من فعالية المراقبة الجمركية وذلك من خلال إبرام اتفاقيات وبروتوكولات ثنائية مع بعض الشركاء الدوليين كروسيا ؛
- مواصلة تنظيم دورات تكوينية لبعض الشركاء حول الأوراش الاستراتيجية الخاصة بالقطاع.

إنجاز الدراسات

- وضع نظام لليقظة الماكرو-اقتصادية ، بشراكة مع المفوضية الأوروبية ، يُمكن من استباق الصدمات الخارجية بناء على مجموعة من المؤشرات للمدى القصير.
- مواصلة إنجاز الدراسات والتحاليل الماكرو-اقتصادية ، بهدف التنوير والمساعدة على اتخاذ القرار في كل ما له شأن بضمان التوازنات الماكرو-اقتصادية ، وبعض سياسات المالية العمومية خصوصا ما يتعلق باستدامة المالية العمومية والمديونية وتمويل الاقتصاد ؛
- إنجاز مجموعة من الدراسات بشراكة مع البنك الدولي من أجل تقييم آثار الاستثمارات العمومية في البنية التحتية على النمو المجالي و خلق فرص الشغل ؛
- إنجاز نموذج توازن عام modèle d'équilibre général لمحاكاة آثار انضمام المغرب لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية ZLECAFوذلك بشراكة مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI ؛
- تنزيل البرنامج الاستراتيجي حول تأثير تغير المناخ على الاقتصاد المغربي عن طريق تفعيل أول نموذج في هذا المجال في المغرب GEMMES والذي سيتم إنجازه بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية و بعض القطاعات الوزارية المعنية ، مع إيلاء اهتمام خاص لآثار الإجهاد المائي والقضايا ذات الصلة ؛
- مواصلة تطوير مجموعة من أدوات التحليل من أجل مقاربة الاشكاليات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والمجالية ، مع إيلاء أهمية خاصة للفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي وذلك بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة ؛
- دراسة و تتبع تنفيذ الاستراتيجيات العمومية في بعض القطاعات المهيكلة للاقتصاد الوطني كالماء ، والطاقة ، واللوجستيك ، والاقتصاد الرقمي...

مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل

•التكوين وتطوير الكفاءات:

✓إنجاز ما يفوق 120 ألف يوم فرد من التكوين ؛

✓استهداف أكثر من 75 بالمائة من الموظفين خلال الثلاث سنوات المقبلة ؛

✓تخصيص ما يفوق 90% من أيام التكوين لمجالات تخصص الوزارة ؛

✓تقوية تنظيم دورات التكوين على مستوى الجهات.

- **تهيئة وتأهيل المصالح اللامركزية للوزارة**

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

- الحسيمة، مكناس، تازة، أصيلة، الناضور والداخلة.

الخزينة العامة للمملكة:

- تمارة، تاوريرت، كرسيف، الحاجب، الدار البيضاء المعاريف، الجديدة، مديونة وأكادير المدينة الجديدة .

- **العمل الاجتماعي :**

- مواصلة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة من خلال تجويد وتنويع الخدمات الاجتماعية المقدمة ؛
- العمل على إنزال توصيات خطة عمل اللجنة المكلفة بوضعية المرأة بالوزارة ؛
- العمل التدريجي على تعميم تجربة روض الأطفال بمختلف الجهات.

المديرية العامة للضرائب:

- آسفي، الرباط تمارة، سيدي سليمان، أكادير، انزكان، الدار البيضاء، وزان والشروع في إنجاز الدراسات المتعلقة ببناء مقري المصالح الضريبية ببرشيد والناظور.

مديرية أملاك الدولة:

- الحسيمة، العرائش، القنيطرة، خريبكة، ورزازات والجديدة.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل التسيير

تطور اعتمادات فصل التسيير بميزانية التكاليف المشتركة بين سنتي 2019 و 2020 (مليار درهم)

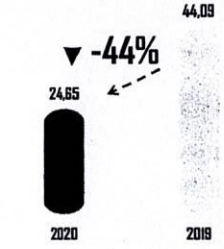

وبتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تحويلات الخاصة: 14,64 مليار درهم(*) مقابل 18,37 مليار درهم سنة 2019 ؛
- تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية والآثار المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش والتعويضات العائلية لفائدة متقاعدي أنظمة التقاعد المديرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد وكذا نفقات الأنظمة غير المساهمة: 5,43 مليار درهم ؛
- مساهمات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي: 600 مليون درهم ؛
- إيرادات وتعويضات وإعانات مختلفة: 590 مليون درهم.

(*): يعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى إدراج مساهمات الدولة برسم أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي (18,41 مليار درهم) ضمن فصول نفقات الموظفين للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بالإضافة إلى نفقات أخرى (979,39 مليون درهم) تم تحويلها إلى فصل المعدات والنفقات المختلفة بميزانيتي القطاع المكلف بالاقتصاد والمالية وإدارة الدفاع الوطني، وذلك تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل الاستثمار

تطور اعتمادات فصل الاستثمار بميزانية التكاليف المشتركة بين سنتي 2019 و 2020 (مليار درهم)

يضم هذا الفصل أساسا المكونات التالية:

- تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:
- الصندوق الخاص لحصيلة خصص الضرائب الموجهة للجهات: 3,30 مليار درهم مقابل 2,43 مليار درهم سنة 2019 ؛
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 2,25 مليار درهم مقابل 1,8 مليار درهم سنة 2019 ؛
- صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية: 1مليار درهم ؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن: مليار درهم مقابل 900 مليون درهم سنة 2019 ؛
- صندوق التهوض بتشغيل الشباب: 630 مليون درهم مقابل 400 مليون درهم سنة 2019 ؛
- صندوق التضامن بين الجهات: 367 مليون درهم مقابل 270 مليون درهم سنة 2019.
- مساهمات ومساعدات مختلفة: 3,81 مليار درهم مقابل 4 مليار درهم سنة 2019.
- استردادات عن الفوائد: 215 مليون درهم.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

بلغت اعتمادات النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية المقترح رصدها 2,4 مليار درهم ستخصص لتغطية النفقات الطارئة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية.

قطاع إصلاح الادارة

برنامج العمل برسم سنة2020

❖ ورش اللاتمركز الإداري:

- تتبع تنفيذ التصاميم المديرية للاتمركز الإداري ؛
- مراجعة المرسوم المتعلق بقواعد تنظيم القطاعات الوزارية والمصالح اللاممركزة للدولة ؛
- إعداد مشروع مرسوم متعلق بالتمثيليات المشتركة بين القطاعات الوزارية على صعيد الجهات والأقاليم ؛
- مراجعة المناظيم الهيكلية للقطاعات الوزارية (المراسيم والقرارات)؛
- مراجعة المرسوم المتعلق بتفويض الإمضاء ؛
- تنظيم خرجات جهوية للتواصل والتحسيس بالتصور الجديد للإدارة اللاممركزة واختصاصاتها الجديدة ؛
- إعداد التقرير السنوي حول حصيلة أعمال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري ونشره.

❖ تبسيط المساطر الإدارية :

- مواكبة مسطرة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على مستوى البرلمان ؛
- إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية لمشروع القانون :

✓مشروع مرسوم بتحديد لائحة القرارات الإدارية التي يعتبر فيها سكوت الإدارة بمثابة موافقة بعد انقضاء الآجال القانونية ؛

✓مشروع مرسوم بتحديد لائحة القرارات الإدارية لإنجاز مشاريع الاستثمار والمحدد أجل تسليمها في 30 يوما ؛

✓مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تدبير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية www.service-public.ma ؛

✓تنظيم دورات تكوينية وحملات تواصلية وتحسيسية حول مضامين القانون.

برنامج العمل برسم سنة 2020

❖ ميثاق المرافق العمومية:

- مواكبة مسطرة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بميثاق المرافق العمومية على مستوى البرلمان ؛
- إعداد النصوص التنظيمية لتفعيل مضامين الميثاق ؛
- تنظيم دورات تكوينية وحملات تواصلية وتحسيسية حول مضامين الميثاق.

❖ تحسين الاستقبال :

- مواصلة تحسين الاستقبال بالوحدات النموذجية : المستشفى الإقليمي للجديدة ، مركز تسجيل السيارات بالرباط ، المقر الرئيسي لرئاسة النيابة العامة بالرباط ،....

❖ قياس جودة الخدمات العمومية:

- تطوير وإطلاق بوابة وطنية لقياس جودة الخدمات العمومية تعنى بنشر التزامات الإدارات فيما يخص مستوى جودة الخدمات المقدمة للمرتفق وكذا المؤشرات المرتبطة بها مع إمكانية الإدلاء بآرائهم وملاحظاتهم حولها ؛
- مواكبة الإدارات العمومية في الانخراط في هذه الآلية ؛
- إنجاز دراسة ميدانية حول رضى المرتفقين عن جودة الخدمات العمومية ؛
- إنجاز دراسة ميدانية حول رضى المرتفقين عن جودة الخدمات العمومية.

❖ البوابة الوطنية للمقاولة "www.business-procedures.ma"

- إطلاق البوابة الوطنية للمقاولة " "www.business-procedures.maالتي تدون 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة على مستوى كل جهات المملكة وذلك في إطار تحسين مناخ الأعمال.

برنامج العمل برسم سنة 2020

❖ أشغال اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد:

- مواصلة تتبع تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد :

✓ إعداد التقرير التركيبي السنوي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد برسم سنة 2019 ؛

✓ تحضير اجتماعي اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد برسم سنة 2020.

❖ تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات:

- إطلاق بوابة الحصول على المعلومات ؛
- التحسيس والتواصل ؛
- تطوير نظام الكتروني للنشر الاستباقي للمعلومات العمومية (Open Data) بتنسيق مع وكالة التنمية الرقمية.

❖ إعداد مشروع قانون بمراجعة منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات ؛

❖ مواكبة مسطرة المصادقة على مشروع مراجعة القانون المتعلق بالهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة ؛

❖ إصدار المرسوم المتعلق بمدونة قيم وأخلاقيات الموظف.

❖ إصلاح منظومة الوظيفة العمومية:

- إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة ؛
- إعداد مشاريع النصوص القانونيةالمتعلقة بتدبير الموارد البشرية للإدارات العمومية على المستوى الجهوي لمواكبة ورش اللاتمركز الإداري ؛
- مراجعة نظام تقييم أداء الموظفين ؛
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالحوادث والأمراض المنسوبة للعمل التي يتعرض لها الموظفون ؛
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنيتين والوقاية من الأخطار في العمل بالإدارات العمومية.

❖ تكريس مقاربة النوع بالوظيفة العمومية :

- تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية بالإدارة العمومية.

❖ التعاون الدولي

- مواصلة تنفيذ برامج التعاون مع الشركاء الأساسيين:
  - ✓ تعزيز التعاون الثنائي لاسيما جنوب-جنوب ؛
  - ✓ التعاون الدولي: OCDE, UE, SIGMA-OCDE, PNUD, UNESCO...
- تنظيم المجلس الإداري والمجلس التنفيذي لمنتدى وجائزة "الكافراد« ؛
- تتبع تفعيل البرنامج القطري الثاني PROGRAMME-PAYS II ، في شقه المتعلق بالحكامة.

الشؤون العامة والحكامة

❖ اعداد المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية ؛

❖ مواصلة مسطرة المصادقة على مشروع القانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية ؛

❖ إعداد النصوص التطبيقية للقانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية التي تدخل ضمن اختصاص قطاع إصلاح الإدارة ؛

❖ إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية SIRH-AP.؛

❖ مواصلة تعميم البوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma؛

❖ ورش الحكومة المنفتحة:

- مواصلة إنجاز الأنشطة المبرمجة في مخطط العمل الوطني للفترة ما بين يناير 2020 وغشت 2020 ؛
- اعداد مخطط العمل الوطني الثاني للفترة 2020-2022.

❖ اصلاح نظام المقاصة

- الاستمرار في دعم المواد الأساسية عبر رصد 13,640 مليار درهم في مشروع القانون المالي لسنة 2020 ؛
- ترشيد النفقات الموجهة لدعم السكر و الدقيق الوطني ؛
- ترشيد النفقات الموجهة لدعم السكر و الدقيق الوطني ؛
- وضع تصور لكيفية مواصلة اصلاح المقاصة في أفق انشاء السجل الأسري ؛
- تعزيز آليات مراقبة ملفات دعم السكر وغاز البوطان لدى صندوق المقاصة ؛
- تكثيف عمليات المراقبة الميدانية من أجل رصد كل المخالفات في الأثمنة أو الجودة.

❖ التقنين والمصادقة على الأسعار

- تحيين بعض النصوص القانونية القطاعية المتعلقة بتقنين الأسعار.

❖ تفعيل سياسة المنافسة

- وضع ميثاق للتعاون مع مجلس المنافسة ؛
- ابداء الرأي حول القضايا المحالة من طرف المجلس ؛
- تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة ؛
- وضع تصور لكيفية محاربة الممارسات المنافية للمنافسة على الصعيد المحلي.

❖ نظام اليقظة حول الأسعار

- تحسين أداء النظام الحالي :

✓اعداد تقارير دورية حول وضعية الأسواق ؛

✓اعداد لوحات قيادة دورية حول الأسعار.

❖ تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية:

- إصدار المرسوم المتعلق باللجنة الوزارية لالتقائية وتقييم السياسات العمومية والعمل على تفعيله (إحداث اللجنة واللجن المختصة المنبثقة عنها ووضع آليات الاشتغال) ؛
- إعداد برنامج العمل التنفيذي للاستراتيجية الوطنية المندمجة للحماية الاجتماعية مقرون بالميزانية ومؤشرات التتبع والتقييم ، وتتبع تنفيذه ؛
- مواصلة العمل على إدماج الصحة في مختلف السياسات العمومية المعنية بمحددات الصحة بتعاون مع وزارة الصحة والقطاعات الأخرى المعنية.

❖ إرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام:

- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي المندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية والشروع في استعماله ؛
- مواصلة وتوسيع ورش تعزيز القدرات وطنيا ومحليا في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية.

❖ ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة داخل المقاولات في القطاعين العام والخاص:

- إصدار وتفعيل المرسوم المتعلق باللجنة الوطنية لحكامة المقاولة ؛
- تحيين الميثاق العام للممارسات الجيدة لحكامة المقاولة والمواثيق الخاصة المنبثقة عنه وإعداد مواثيق خاصة جديدة (المقاولات العمومية ، مقاولات التأمين ، مؤسسات الائتمان ، المقاولات ، المقاولات الصغرى والمتوسطة) ؛
- إعداد آليات وأدوات لمواكبة وتتبع تفعيل المواثيق بشكل منتظم ؛
- الحد من مخاطر الفساد المرتبطة بالاستثمار:
  - إنجاز خريطة لمخاطر الفساد التي تعترض المستثمر ؛
  - إعداد دليل لحماية المستثمرين من هذه المخاطر.

❖ **العلاقة مع البنك الدولي : مواصلة إعداد المشاريع وإجراء المفاوضات**

في مجال تعزيز التنمية المجالية الشاملة

- تنمية الأقاليم الشمالية الشرقية بهدف الرفع من الآثار الإيجابية لميناء الناظور المتوسطي (300 مليون دولار)؛
- دعم اعتماد التكنولوجيات الحديثة والرقمية في قطاع الفلاحة (200 مليون دولار) بزيادة اعتماد التقنيات الرقمية الذكية والمقاومة لتغيرات المناخ في سلاسل القيمة الغذائية ؛
- تشجيع استعمال الطاقة الشمسية في سقي المساحات الزراعية بهدف خفض تكلفة الغاز المستهلك في الري بقطاع الفلاحة ؛
- دعم التدبير المندمج للمناطق الساحلية بجهة الرباط سلا القنيطرة لأجل استدامة الموارد الطبيعية.

في مجال إنعاش التشغيل من خلال القطاع الخاص

- دعم الشمول المالي والاقتصاد الرقمي — البرنامج الثاني ؛
- تحسين ولوج الشباب لفرص العمل على المستوى الدولي (المرحلة الثانية — هبة 1,5 مليون دولار).

❖ **العلاقة مع البنك الدولي : تتبع تنفيذ محفظة المشاريع الممولة في إطار الشراكة مع البنك الدولي ومواكبة حامليها**

- مواكبة تنفيذ المشاريع الممولة بقروض وهبات ، لتحسين أدائها ؛
- تحسين أداء النظام المعلوماتي الحالي الخاص بتتبع المشاريع ؛
- مواصلة دعم وحدات إدارة المشاريع لتعزيز قدراتها في مجال تتبع وتقييم المشاريع ؛
- مواصلة تنظيم ورشات نصف سنوية للوقوف على مدى تقدم تنفيذ المشاريع الممولة والعمل على معالجة الاختلالات المرصودة.

❖ **الشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): البرنامج القطري 2019-2022**

في إطار برنامج العمل المنجز باتفاق مع مختلف القطاعات :

- إعطاء الانطلاقة لمختلف مشاريع البرنامج القطري ؛
- التتبع والتنسيق بين مختلف المتدخلين من قطاعات ومؤسسات وطنية وكذا مع مسؤولي المنظمة.

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

شكرا على انتباهكم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للمندوبية السامية للتخطيط

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2019 – 2020
دورة أكتوبر 2019

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد يوم الخميس 28 نونبر 2019 برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط.

في مستهل هذا الاجتماع، قدم السيد المندوب السامي للتخطيط عرضا استهله بالأنشطة الأفقية التي أنجزتها المندوبية خلال سنة 2019، مشيراً بذلك للأهداف الراهنة والمستقبلية والتي في اعتباره أساسية جداً، ويتعلق الأمر:

المحور الأول المرتبط بأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، وهو برنامج التزم به العالم والمغرب، باعتباره نموذجاً للتنمية المبنية على جميع التوجهات وفي ميادين مختلفة سواء تعلق الأمر بالرأسمال اللامادي، التوجهات الاجتماعية، التوجه القيمي والمؤسساتي. باعتبارها أساسيات جوهرية نحو بناء مجتمعات مستقرة، ديموقراطية، بدون فوارق مجالية واجتماعية، تنبني على حقوق الإنسان وقوامها الانفتاح على الشراكات.

وفي إطار اشتغالها على أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، ذكر السيد المندوب السامي بأن المندوبية تعمل على تهيئ الوسائل والآليات لمواكبة هذا النموذج التنموي. باعتباره منسجما مع التوجهات الملكية السامية، وأيضاً توجهات الحكومات المغربية المتعاقبة. وفي هذا الإطار، تعمل المندوبية على انجاز العديد من الأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذه الأهداف سواء من حيث التحليل والتنزيل في السياق الوطني، وأيضاً من حيث إنتاج المؤشرات وآليات التتبع والتقييم على الصعيدين الوطني والجهوي. الى جانب انجاز مجموعة من الدراسات وتحديث المناهج المتبعة في الدراسات والبحوث.

المحور الثاني المرتبط بورش الجهوية المتقدمة، باعتباره توجه بنيوي قاري يقوم على دعم المصالح اللاممركزة في نقل أو تفويض الاختصاصات لفائدتها. وذلك من أجل أن تصبح

هذه المصالح أداة جهوية. وأفاد السيد المندوب السامي الى أن المندوبية تعمل على تهييئ عدد كبير من الدراسات والإحصائيات الجهوية مع المندوبيات الجهوية للإحصاء.

المحور الثالث المتعلق باستراتيجية التحول الرقمي، حيث أوضح أن المندوبية منخرطة في هذا الورش من خلال إعادة هندسة عمليات الإنتاج والنشر الإحصائي وفق منظور أفقي، والتركيز على الأساليب الأتوماتيكية في تجميع وتبادل المعطيات مع باقي الإدارات المنتجة لها. فضلا عن التوجه الى التكنولوجيات من خلال تهيئة الأطر واستقطاب كفاءات ذات تكوين تكنولوجي متقدم جداً، يتم تعيينهم في مديريات مما يجعل هذه العملية تتسم بتداخل التقنية والتكنولوجية ومهنة الإحصاء.

في ذات السياق، استعرض السيد المندوب السامي للتخطيط البرامج الأربعة التي تشتغل عليها المندوبية السامية للتخطيط، ويتعلق الأمر:

البرنامج الأول والمرتبط بإنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية، وذلك من خلال انجاز مجموعة من الدراسات والبحوث والأنشطة، سواء تعلق الأمر بالتواصل مع المواطنين والرأي العام الخارجي والداخلي للمغاربة المقيمين بالخارج عبر المنصة الرقمية، إحصاء مصاريف واستهلاك الأفراد من الساكنة المغربية خاصة على مستوى "الحومة" من خلال التركيز على منهجية إحصاء عدد الناس، تكوينهم وعملهم. فضلا عن نشر جميع المعطيات حول الدواوير في الموقع الالكتروني. مبرزاً أن الجهة الدولية المكلفة بالإحصاءات في العالم منحت المغرب مكانة متميزة في هذا الجانب.

كما أشار السيد المندوب السامي الى عدد البحوث والدراسات الإحصائية السنوية التي أنجزتها المندوبية، ويتعلق الأمر:

- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات؛
- البحث حول الظرفية لدى الأسر؛
- البحث الوطني حول التشغيل؛
- البحوث حول الأسعار؛

أما فيما يتعلق بالبحوث الإحصائية الجديدة، فقد قدم السيد المندوب السامي الدراسات الإحصائية الجديدة التي تعمل المندوبية على انجازها.

كما استعرض برنامج عمل المندوبية لسنة 2020، وذلك من خلال برمجة دراسات عميقة، والعمل على التعمق والتفكير في الدراسات التكنولوجية. فضلا عن إحداث مركز معطيات للحفاظ على تراث المندوبية والتركيز على الدراسات حول الأسرة المغربية.

البرنامج الثاني والمرتبط بالدراسات والأبحاث السوسيو- اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات المستقبلية، حيث تعمل المندوبية على انجاز مجموعة من الدراسات القطاعية والدراسات حول التنمية المستدامة، سواء تلك المنجزة برسم سنة 2019، أو تلك المبرمجة في برنامج عمل المندوبية لسنة 2020. ويتعلق الامر بالدراسات الجديدة حول:

- العاملون والعاملات في المنازل: الوضعية الديموغرافية والسوسيو- اقتصادية؛
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على اسر المغاربة المقيمين بالخارج؛
- توجهات تطور وضعية النساء ربات الأسر؛
- استخدام مصادر إحصائية حديثة للهجرة الدولية بالمغرب.

أما فيما يخص **البرنامج الثالث**، فقد تطرق السيد المندوب السامي الى تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات.

وفي اطار التعاون الدولي، استحضر السيد المندوب السامي الشراكات مع الشركاء الدانماركيين، وأيضاً دراسة أفق الشراكة مع المملكة المتحدة التي تعرض شراكتها في مجال الإحصاء على المندوبية السامية للتخطيط. من جانب آخر، أشار السيد المندوب السامي الى البعثات التكوينية التي يستفيد منها الموظفين بالمندوبية داخلياً وخارجياً، وقد بلغ عدد الموظفين المستفيدين 188 موظف (ة).

وفيما يخص مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020، أشار الى مجموعة من الأرقام والمؤشرات حول تقدم انجاز ميزانية المندوبية برسم سنة 2019.

أما فيما يخص مشروع ميزانية المندوبية برسم سنة 2020، فقد تم تخصيص اعتمادات لتمويل البرامج السالفة الذكر، وقد بلغت هذه الاعتمادات 516,9 مليون درهم وقد تم توزيعها على النحو التالي:

- 295,5 مليون درهم لنفقات الموظفين؛
- 38,4 مليون درهم مساهمة الدولة في إطار أنظمة التقاعد؛
- 5,8 مليون درهم مساهمة الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي؛

- 147,4 مليون درهم لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
- 29,9 مليون درهم لميزانية الاستثمار.

أما الشق المرتبط بالمصالح المركزية والمديريات الجهوية (المصالح اللاممركزة)، فقد تم توزيع ميزانية سنة 2020 على النحو التالي:

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة):

المديريات المركزية: 85,2 مليون درهم من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة؛

المصالح المسيرة بصورة مستقلة: 25,0 مليون درهم من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة؛

المديريات الجهوية: 37,2 مليون درهم من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات، وذلك في اطار مواصلة تنزيل سياسة اللاتمركز من طرف المندوبية عبر إسناد اختصاصات جديدة لمصالحها اللاممركزة.

وفي الشق المرتبط بميزانية الاستثمار:

المديريات المركزية: 16,3 مليون درهم من ميزانية الاستثمار؛

المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 11,7 مليون درهم من ميزانية الاستثمار؛

المديريات الجهوية: 1,9 مليون درهم من ميزانية الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، فرصة ثمن من خلالها السادة المستشارون عمل المندوبية، منوهين بالمجهودات والدور الذي تقوم به على مستوى الأبحاث والدراسات والإحصائيات.

وقد تساءل أحد السادة المستشارين عن وضعية موظفي وتقني المندوبية السامية للتخطيط، وعن إقصاء الموظفين القدامى في الترقية، كما أثار إشكالية عدم انفتاح المندوبية على الحوار.

أما في الشق المرتبط بالمعلومات، تم التساؤل عن غياب التكامل بين الإدارات والمؤسسات والقطاعات، مما يفرض ضرورة التنسيق بينها لتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات. كما تمت الإشارة إلى صدقية المعلومات والإحصائيات الصادرة عن المندوبية.

وفي المحور المرتبط بأهداف التنمية المستدامة 2030 تساءل أحد المتدخلين عن مدى إمكانية تحقيق كل الأهداف المسطرة في الأجندة في ظل المستجدات التي تأتي بها الحكومة كل سنة.

كما تم التطرق إلى النموذج التنموي الجديد الذي يطرح سؤال المرجعية في بناء السياسات العمومية. وفي نفس السياق، تم التساؤل عن مسؤولية المندوبية في تتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة 2030.

وفي الشق المرتبط بالجهوية المتقدمة، تمت الإشارة إلى أن هذا الورش متأخر وله عواقب على نمو الاقتصاد في البلاد. مع التطرق إلى موضوع التوظيف في الجهات. والتأكيد على ضرورة توفر المندوبية على إمكانيات جهوية.

وفيما يخص ورش الرقمنة في تدبير المعلومات، أفاد أحد السادة المستشارين أن المغرب متأخر جدا في هذا الورش مقارنة مع الدول الأخرى، مشيرا إلى غياب الإمكانيات التي تتوفر عليها المندوبية السامية للتخطيط. وفي هذا السياق، تم التساؤل حول مدى توفر المندوبية على مساطر محددة فيما يخص المعلومات.

أما فيما يتعلق بإحصاء سنة 2014، تم الاستفسار حول مدى استيفائه لكل أغراضه وغاياته، مع إثارة عدم توفر إحصائيات حول الدواوير في الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط.

وفيما ما يرتبط بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، استفسر المتدخلون عن المشكل الذي يعاني منه المعهد. مطالبين بتوضيح حول تصريح السيد المندوب السامي فيما يخص انقاد المعهد.

وفي نفس السياق، أشار أحد المتدخلين إلى أن البرلمانيين يعتمدون على معطيات المندوبية السامية للتخطيط في المساءلة والمراقبة في السياسات العمومية، كما طرح مشكل الولوج إلى المعلومة.

من جهته، تساءل أحد المتدخلين عن البحوث التي تقوم بها المندوبية، وعن مدى جاهزية المندوبية للمبادرة والقيام بدراسات خاصة في المجال السوسيو- اجتماعي.

وفضلا عن ذلك، تم التساؤل عن إشكالية تقييم عمل الحكومة، إذ أن التقارير التي تقدمها الحكومة لا تتوفر على معطيات سنوية. حيث تمت المطالبة بتوفير معطيات سنوية في تقارير المندوبية. والاستفسار عن إمكانية قيام المؤسسات بدراسات حول البرامج والمخططات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السيد المندوب السامي للتخطيط في معرض جوابه بروح النقاش وبمختلف مداخلات واستفسارات السادة المستشارين القيمة.

وأكد على أن الاستثمارات الدولية اليوم كلها تتجه صوب المجال التكنولوجي، متجاوزين بذلك التوجه نحو القطاعات الإنتاجية التقليدية. على اعتبار أن هذه التكنولوجيات تتطور بشكل كبير، مبرزا أنه حسب الدراسات الأخيرة 80% من الوظائف سنة 2030 غير معروفة الآن، ومؤكدا على أن هناك طلب كبير على الكفاءات.

وفي رده على السؤال المتعلق بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، أوضح أن المعهد يعاني من صعوبات إجراء التدريبات، مؤكدا على ضرورة إنقاذ المؤسسة عبر الاهتمام بالأساتذة وتكوينهم المستمر، وتوفير الإمكانيات لهم لحضور المؤتمرات والقيام بشراكات مع المختبرات. مع ضرورة المحافظة على مؤسساتنا التعليمية.

أما فيما يتعلق بمهام المندوبية السامية للتخطيط في تتبع وتقييم أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، فقد أشار السيد المندوب السامي إلى المرسوم الصادر عن الحكومة والذي يحدد مهمة إعداد التقارير الدورية حول أهداف التنمية المستدامة، وإعطاء هذه المهمة للمندوبية السامية للتخطيط في إطار لجنة حكومية وزارية.

وفي ذات السياق، أكد على أن المندوبية السامية للتخطيط هي من تقوم بإعداد التقرير في إطار ضمان تقييم عقلاني ومستقل. وعلى هذا المستوى فقد أحدثت المندوبية لجنة اليقظة حول أهداف التنمية المستدامة، وهي لجنة تضم جميع القطاعات الوزارية، وتقوم بتتبع جميع المستجدات في مجال أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وأيضاً في العالم بأسره. مذكرا بمشاركة المغرب من خلال توفير تقريرين حول ما أنجزه المغرب في مجال تتبع وتقييم

أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 وذلك بشراكة مع جميع القطاعات، في إطار شراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنمائية.

وكإجابة عن تدخلات السيدات والسادة المستشارين في الشق المتعلق بالإنجازات في أفق 2030، فقد أشار السيد المندوب السامي إلى أن المندوبية توفر جميع الأدوات التقنية من أجل تقييم هذه الأهداف كل سنتين، وأوضح أنه وفي بعض الجوانب كالفقر ووفيات الأمهات نجد أن المغرب يعمل على انجازها قبل سنة 2030.

أما فيما يتصل بتوفير المعطيات كل سنة، فقد استحضر السيد المندوب السامي صعوبة القيام بذلك بسبب الحاجة إلى بحث ديموغرافي Enquête démographique خاصة في الشق المرتبط بالوفيات.

وقد أفاد السيد المندوب إلى أنه ليس من حق أي مؤسسة أن تعتمد إحصائيات دون الإفصاح عن منهجية العمل التي تعتمدها، مستدلا في ذلك ببعض النماذج التي تشتغل عليها المندوبية فقط من قبيل التضخم ومستوى المعيشة.

هذا، وقد أشار السيد المندوب السامي إلى أنه يمكن الحديث اليوم عن التوقعات مرتين في السنة شهري يناير ويونيو، معتبرا أن المندوبية تتفوق في ذلك.

وأخيرا، بين السيد المندوب السامي أنه من محاسن عمل المندوبية السامية للتخطيط أنها شجعت المؤسسات الحكومية على مشاركة المعلومات، موضحاً أن ورش الرقمنة هو ورش مهم جدا، ويتطلب انخراط كفاءات جديدة وأشخاص أخرى واعية بهذا الورش.

عرض
السيد المندوب السامي
للتخطيط

المملكـــة المغربيـــة
المندوبيـــة الساميـــة للتخطيـــط

عرض

السيد أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط،
أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
بمجلس المستشارين

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط
برسم السنة المالية 2020

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن سروري واعتزازي بلقائكم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، في إطار أشغال لجنتكم الموقرة بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2020. وهي مناسبة لتجديد اللقاء بكم لنتقاسم معكم أشغالنا من خلال بسط أمامكم ما أنجزناه خلال السنة الحالية، وما نعتزم إنجازه خلال السنة المقبلة، وللإصغاء لملاحظاتكم واقتراحاتكم التي نعتبرها، بالمندوبية السامية للتخطيط، حافزا وموجها لنا للعمل على تنويع وتجويد أشغالنا، وذلك لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. ويحذوني الأمل، بهذه المناسبة، وكما عهدناه دوما منكم، أن يتواصل دعمكم لما تقوم به المندوبية السامية للتخطيط من بحوث ودراسات لتشكل أداة مرجعية في تنوير صناع القرار في تحديد واختيار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمستهدفين منها من فئات اجتماعية ومناطق جغرافية، وتنفيذها، وتقييم آثارها، كما ورد في الخطاب الأخير لصاحب الجلالة الذي ألقاه أمام غرفتي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة.

وفي هذا الإطار، فإن المندوبية السامية للتخطيط ستواصل عملها من أجل جعل كل إنتاجاتها متاحة للجميع. وهذا التوجه تعكسه بالفعل مختلف البرامج الأفقية التي انخرطت فيها هذه المؤسسة والتي أذكر منها، على الخصوص، ورش التحول الرقمي، وإتاحة الولوج عن بعد لقاعدة المعطيات الإحصائية للمندوبية، وإطلاق منصة خاصة بنشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومنصة أخرى خاصة بتحليل التماسك والترابط بين هذه الأهداف، ونشر المعطيات الفردية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 والبحث الوطني لاستهلاك ونفقات الأسر 2013-2014، وخريطة الدواوير ووضعيتها السوسيو اقتصادية، وخرائط البنايات الحضرية والأنشطة الاقتصادية الممارسة بها، الخ. كما تعمل المندوبية على التحديث المنتظم لموقعها الإلكتروني الرسمي www.hcp.ma. وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد لكم أن المندوبية لعلى استعداد دائم لوضع رهن إشارتكم نتائج البحوث التي تقوم بها والدراسات الاقتصادية والسوسيو ديموغرافية التي تنجزها، والتي من شأنها أن تساهم في تيسير أعمالكم وأداء مهامكم على أكمل وجه.

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

لغاية هذا العرض، فقد صنفنا الأنشطة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط في خمسة محاور هي:

- ✓ **المحور الأول** ويشمل الأعمال المتعلقة بإنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية؛
- ✓ **المحور الثاني** ويتعلق بمختلف الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية؛
- ✓ **المحور الثالث** خاص بتكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات؛
- ✓ **المحور الرابع** والأخير ويهم كل ما يتعلق بتدبير الموارد البشرية والمالية والتوثيق والتعاون الدولي.
- ✓ **المحور الخامس والأخير** وسنتطرق فيه إلى ما تم استهلاكه من الاعتمادات المخصصة للمندوبية برسم السنة المالية 2019، وتقديم الخطوط العريضة لمشروع ميزانية سنة 2020.

ونظرا لامتداد الأشغال والأنشطة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط على عدة سنوات، فإنه يصعب علينا تقسيمها حسب حيز زمني سنوي. لذلك فإن عرضنا سيتطرق للأشغال التي تم إنجازها أو مواصلتها من طرف المندوبية خلال السنة المالية التي تكاد تنتهي وامتداداتها في السنة المالية الموالية.

لكن، قبل الخوض في تفاصيل هذه البرامج، أود التوقف مع حضراتكم على أبرز الأنشطة الأفقية التي باشرت المندوبية تنفيذها خلال السنة التي تكاد تنتهي، والتي سيمتد تنفيذها على مدى سنوات مقبلة.

الأنشطة الأفقية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2019

1- استكمال هيكلة المندوبية السامية للتخطيط على المستوى المركزي

عمدت المندوبية السامية للتخطيط خلال السنوات الأخيرة إلى تحيين الإطار القانوني المنظم لاختصاصات وهيكلة وحداتها الإدارية المركزية وملائمتها مع التحولات والتوجهات الاستراتيجية المقبلة عليها هذه المؤسسة حيث شهدت هذه السنة والسنة التي قبلها:

➢ **إحداث مديرية عامة للإحصاء والمحاسبة الوطنية:**

إعداد مشروع مرسوم، تم اعتماده بتاريخ 6 أبريل 2018، يروم تجميع مديرية الإحصاء ومديرية المحاسبة الوطنية في إطار بنية إدارية واحدة (المديرية العامة للإحصاء والمحاسبة الوطنية) نظرا إلى التكامل العضوي والوظيفي بين المديريتين، وضرورة المشاركة الفعالة لمديرية المحاسبة الوطنية في تصميم البحوث التي تقوم بها مديرية الإحصاء، مما يتطلب التنسيق المباشر بينهما في إطار مديرية عامة.

➢ **إحداث مديرية نظم المعلومات الإحصائية:**

إعداد مشروع مرسوم، تم اعتماده بتاريخ 7 أغسطس 2019، يهدف إلى خلق مديرية نظم المعلومات الإحصائية بالمندوبية للتمكن من مواكبة المعايير المعمول بها على المستوى الدولي، خصوصا اعتماد أساليب رقمية جديدة وتكريس ثقافة تقاسم المعلومات بشكل آلي وأتوماتيكي. وقد أسندت لهذه المديرية الجديدة مهمة وضع التصميم المديري لنظم المعلومات الإحصائية، وهندسة وصيانة التجهيزات والشبكات والبنيات التحتية المعلوماتية، وتصميم وتطوير البرامج المعلوماتية المتعلقة بتجميع واستغلال المعطيات، وإدارة واستغلال قواعد المعطيات والمنصات المعلوماتية الإحصائية، وإدارة منصات النشر والمواقع الإلكترونية للمندوبية وضمان جودة وجاهزية ونجاعة وأمن نظم المعلومات، وكذا دعم ومواكبة الوحدات الإدارية للمندوبية في عملية التحول الرقمي.

2- أهداف التنمية المستدامة

منذ تبني أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة سنة 2015، ودخولها حيز التنفيذ، بادرت المندوبية السامية للتخطيط إلى إنجاز عدد من الأنشطة مرتبطة بتنفيذ هذه الأهداف سواء من حيث التحليل والتنزيل في السياق الوطني أو من حيث إنتاج المؤشرات وآليات التتبع والتقييم على الصعيدين الوطني والجهوي.

وقد عرفت سنة 2019 بدورها أنشطة وازنة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة نوجزها فيما يلي:

➢ **إطلاق منصة بيانات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة على موقع المندوبية**

في إطار مواكبتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط منصة مخصصة لنشر مؤشرات هذه الأهداف. وتهدف هذه المنصة إلى ضمان ولوج أوسع إلى المعطيات المتعلقة بمؤشرات الإطار العالمي لقياس أهداف التنمية المستدامة المتوفرة على الصعيد الوطني.

وقد تم تصميم هذه المنصة، التي يمكن الولوج إليها عبر الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma) ، وفق الشروط والمعايير الدولية وتغطي، من جهة، القائمة الرسمية للمؤشرات المعتمدة في الإطار العالمي لقياس أهداف التنمية المستدامة الذي تمت المصادقة عليه في شهر مارس 2017 خلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، ومن جهة أخرى، تغطي المؤشرات الوطنية التكميلية التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط من أجل قياس يراعي السياق الوطني لبلوغ مختلف مرامي أهداف التنمية المستدامة.

كما تقدم هذه المنصة، إضافة إلى المعطيات حول المؤشرات المصنفة وفق الأهداف والمرامي والمعطيات ذات الصلة، المعطيات الوصفية للمؤشرات الدولية والوطنية. ويمكن لمستعمل المنصة الولوج بسهولة إلى المعطيات الخاصة بكل مؤشر وإلى معطياته الوصفية. كما يمكنه معاينة المعطيات على شكل جداول أو رسوم بيانية تفاعلية مما يتيح له إمكانية تحديد طلبه الخاص والقيام بتحميل نتائج البحث، في أية لحظة ووفق عدة أشكال، من أجل إعادة استخدامها لاحقًا. كما يمكنه معاينة المؤشرات بطريقة مجمعة حسب أبعاد التفصيل الممكنة ومدى توفر المعطيات بشأنها (الوسط والجهة والجنس والفئات العمرية وما إلى ذلك).

➢ **تنظيم الاستشارة الوطنية الثانية**، خلال الفترة 12-14 يونيو 2019، بتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمون بالخارج، خصصت للتشاور حول سبل تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإطلاق أشغال إعداد تقرير وطني حول التقدم الذي أحرزته المملكة في هذا المجال وكذا التحديات التي ينبغي رفعها من أجل تفعيل أمثل لهذه الأهداف. ويوجد هذان التقريران في مرحلة الاعتماد والمصادقة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

➢ **الانخراط في شراكات متعددة الأطراف مع الفرقاء الدوليين من خلال توقيع اتفاقية شراكة حول تتبع أهداف التنمية المستدامة** مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وعشر هيئات أممية أخرى بالمغرب. وتتمحور هذه الاتفاقية حول أربعة مجالات تهم، على التوالي، استغلال المعطيات الإحصائية ومؤشرات الأداء المرتبطة ببرامج إنجاز أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير دورية حول تحقيق هذه الأهداف. كما تم تعزيز علاقات التعاون في ميدان تتبع إنجاز البرنامج العالمي 2030 والأجندة الإفريقية 2063 للتنمية المستدامة، مع شركاء مغاربة وجهويين ودوليين وخاصة المؤسسات الإفريقية (لجنة الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية).

كما أن المندوبية السامية للتخطيط تحرص على المتابعة والمشاركة الفعالة في اللقاءات الدولية والجهوية الخاصة بهذه الأهداف، من خلال حضورها في أشغال لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة والمنتديات السياسية رفيعة المستوى والمنتديات الإفريقية للتنمية المستدامة.

3- الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية

لقد شكلت سياسة اللاتمركز الإداري أولوية دائمة ضمن خطة العمل الاستراتيجية للمندوبية بهدف المشاركة الفعالة في ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا من خلال توفير معلومات إحصائية حديثة وذات جودة ومصداقية تشكل، بالنسبة للفاعلين العموميين والخواص، أداة مرجعية في تنوير القرار وفي تحديد واختيار البرامج التنموية، والمستهدفين منها من فئات اجتماعية ومناطق جغرافية، وتنفيذها، وتقييم آثارها.

لذلك، اسمحوا لي، في هذا الإطار، أن أستعرض مع حضراتكم أبرز ما قمنا به لتعزيز دور المصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط لتكون مرجعا للمعلومة الإحصائية، وتشكل قطبا للنظام الإحصائي الجهوي.

كما تعلمون، لقد تميزت نهاية سنة 2018 بإصدار المرسوم رقم 2.17.618 المؤرخ في 27 دجنبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، تلاه، بتاريخ 24 يناير 2019، صدور المرسوم رقم 2.19.40 بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري.

ومما لا شك فيه أن صدور هذان المرسومان أعطيا زخما جديدا لعملية اللاتمركز الإداري ببلادنا حيث من المنتظر أن يؤدي تطبيقهما وتنزيل مقتضياتهما على أرض الواقع إلى تغيير في نمط تسيير وتدبير الشأن المحلي. وقد ألزم الميثاق القطاعات بإعداد تصاميم مديرية مرجعية خاصة بمصالحها اللاممركزة، تشكل وثيقة مرجعية لتنزيل اللاتمركز الإداري كونه يتضمن توصيفا مدققا للاختصاصات التي ستشكل موضوع نقل أو تفويض إلى هذه المصالح، والموارد البشرية والمالية الضرورية لتمكينها من ممارسة هذه الاختصاصات، وتحديد الأهداف المراد تحقيقها على صعيد المجال الترابي الذي يدخل في دائرة نفوذها، ومؤشرات قياس نجاعة أدائها في تحقيق هذه الأهداف. كما وضع جدولة زمنية، حددت في ثلاث سنوات، لتنفيذ مضمون هذه التصاميم المديرية، والآليات لتتبع تنفيذ هذه التصاميم من خلال إسناد تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للولاة والعمال وخلق لجن جهوية للتنسيق وكتابة عامة للشؤون الجهوية.

في هذا الإطار قامت المندوبية السامية للتخطيط بدورها بإعداد التصميم المديري الخاص بها للفترة 2020-2022. وقد صادقت اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري على هذا التصميم في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 أكتوبر 2019. ويقضي هذا التصميم بنقل 54 اختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، منها 10 اختصاصات سيتم تفويضها في مرحلة أولى قبل نقلها نهائيا عند ملائمة بعض النصوص القانونية الحالية لمقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري. وقد راعت المندوبية في هذا النقل ألا يقتصر فقط على الجانب الإداري المحض بل ليشمل كذلك الجانب المهني مع

تمكين مصالحها اللاممركزة من اتخاذ القرارات لضمان الفعالية والنجاعة في تنفيذ برنامج العمل. لكن لا بد لي من الإشارة إلى أن مقتضيات المرسوم بمثابة ميثاق اللاتمركز الإداري إنما يشكل في الحقيقة، بالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط، تعزيزا للمكتسبات وتثمينا للإنجازات التي حققتها على مر السنين والتي لي اليوم شرف تقديمها أمام لجنتكم الموقرة، ولو بكثير من الإيجاز، تعميما للفائدة.

فكما تعلمون، جاء مشروع الجهوية المتقدمة، بأبعاده وطموحاته وتحدياته، امتثالا للإرادة الملكية السامية التي أراد لها جلالته ألا تكون "مجرد إجراء تقني أو إداري، بل توجها حاسما لتطور وتحديث هياكل الدولة، والنهوض بالتنمية المندمجة" كما ورد في الخطاب السامي بتاريخ 3 يناير 2010. وهكذا، واستحضارا لخطب صاحب الجلالة التي تناول فيها موضوع الجهوية المتقدمة، وكذا الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالته إلى المشاركين في الندوة العلمية التي انعقدت بتاريخ 26 مارس 2013 بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء، مع ما تحتويه من مقاطع بليغة الدلالة حول دور الإحصاء والحاجة إلى تطوير نظامنا الإحصائي، وعلى جميع المستويات الترابية، كان لابد من تأهيل النظام الإحصائي الوطني، من خلال تبني عدد من المبادرات تروم الرفع من المنتوج الإحصائي على مستوى مختلف الوحدات الترابية، من خلال إعادة النظر في منهجية إنجاز بعض العمليات الإحصائية وتثمين الإحصائيات الإدارية وإنجاز دراسات وبحوث إحصائية جديدة في إطار من التكامل والالتقائية بين مختلف مكونات هذا النظام بهدف توفير معلومات إحصائية موثوقة ومحينة حول الجماعات الترابية. وهكذا، ولتحقيق هذه الأهداف، انصب عمل المندوبية السامية للتخطيط على عدة محاور نسوقها فيما يلي:

1.3- على المستوى التنظيمي:

سعيا منها إلى تحديث هياكلها وتمكينها من مواجهة التحديات والإكراهات التي تعترضها في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا، عملت المندوبية السامية للتخطيط على إعادة تنظيم وتحديد اختصاصات مصالحها اللاممركزة، وملائمة هيكلتها على المستوى اللاممركز مع مقتضيات المرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ 27 يوليوز 2013، الذي قسم بموجبه تراب المملكة إلى 12 جهة، بدل 16 جهة كما كان معمولا به في السابق.

وقد تمت المصادقة على قرار لرئيس الحكومة رقم 3.186.16 صادر في 24 من شوال 1437 (29 يوليو 2016)، وصدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 غشت 2016، حيث أصبحت بموجبه هيكلة المندوبية على مستوى الجهات تتألف من:

- ✓ اثنتا عشرة (12) مديرية جهوية بكل من: طنجة، وجدة، فاس، الرباط، بني ملال، الدار البيضاء، مراكش، الرشيدية، أكادير، كلميم، العيون، الداخلة.
- ✓ خمس (5) مديريات إقليمية بكل من: الحسيمة، مكناس، القنيطرة، سطات، آسفي.
- ✓ ست (6) مصالح إقليمية بكل من: تطوان، تازة، خنيفرة، خريبكة، الجديدة، ورززات.

2.3- في مجال إنتاج المعلومة الإحصائية:

- ➢ **إعادة النظر في منهجية استغلال معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى بهدف الحصول على معطيات دقيقة على صعيد أصغر وحدة إدارية أو ترابية**

خلال الإحصاءات العامة للسكان والسكنى التي أنجزها المغرب في السابق، ورغم شموليتها لجميع الأسر والأفراد، كانت بلادنا تكتفي باستغلال عينة ممثلة من الاستمارات تعطي على أساسها نتائج الإحصاء والتي لم تكن تتعدى في أفضل الأحوال مستوى الجماعة المحلية.

لكن الحاجة إلى معطيات تغطي مختلف التقسيمات الترابية والإدارية والتجمعات السكانية، دفعت بالمندوبية السامية للتخطيط إلى إعادة النظر في تصور الإحصاء العام للسكان والسكنى وخصوصا الجانب المتعلق باستغلال معطياته. وهكذا، شكل الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 انطلاقة إدخال تغيير جذري على منهجية استغلال استمارات هذه العملية من خلال اللجوء إلى تقنية القراءة الآلية للوثائق، بدل التحصيل اليدوي لها. وقد مكنت هذه التقنية من الاستغلال الكلي والشامل لجميع الاستمارات، وبالتالي الحصول على معطيات دقيقة على صعيد أصغر وحدة إدارية أو ترابية، بدل تقديرات كانت في السابق تقف عند مستوى الجماعة المحلية، شكلت أساس إنجاز العديد من البرامج والدراسات.

- ➢ **توسيع العينة أو المجال الترابي لبعض البحوث**

من بين الأهداف كذلك التي حددتها الإستراتيجية الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط الرفع من حجم عينات بعض البحوث التي تقوم بها حتى تضمن تمثيليتها على مستوى الجهات.

- **الرفع من عينة البحث الوطني حول التشغيل**

بالإضافة إلى توسيع مجاله من خلال إدراج مواضيع جديدة بالاستمارة، فقد شهد، البحث الوطني حول التشغيل، انطلاقا من سنة 2017، الرفع من عينة البحث لتصبح 90.000 أسرة بدل 60.000 أسرة كما كان في السابق. وهو ما مكن من الحصول على نتائج ومؤشرات دقيقة حول سوق الشغل بالجهات بل في بعض الأحيان حتى على مستوى بعض الأقاليم والعمالات.

- **توسيع المجال الترابي للبحث حول الأثمان عند الاستهلاك**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بمعاينة الأثمان عند البيع بالتقسيط عن طريق إنجاز بحث مستمر يهم 17 مدينة رئيسية كانت، حسب التقسيم الجهوي السابق، تمثل الجهات الستة عشر للمملكة. وهذه المدن هي: أكادير، الدارالبيضاء، فاس، القنيطرة، مراكش، وجدة، الرباط، تطوان، مكناس، طنجة، العيون، الداخلة، كلميم، سطات، آسفي، بني ملال والحسيمة. وتستعمل معطيات هذا البحث لحساب الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (سنة الأساس 2006). ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مستوى وتطور أثمان التقسيط في الزمان والمكان لمعظم المواد المستهلكة من طرف الساكنة الحضرية.

أما البحث الجديد حول الأثمان عند الاستهلاك، الذي انطلق منذ سنة 2017، والذي يندرج ضمن الأشغال الدورية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط لتحيين سنة الأساس لبعض المؤشرات والمجاميع التي تنتجها، فقد أصبح يغطي، بالإضافة إلى المدن المشار إليها أعلاه، مدينة الراشيدية التي تمثل جهة درعة-تافيلالت، وبذلك نكون قد غطينا جميع جهات المملكة. لذلك، وعلى أساس معطيات هذا

البحث، سيتم، في المستقبل القريب، إنتاج أرقام استدلالية جديدة للأسعار عند الاستهلاك (أساس سنة 2016) خاصة بكل جهة من الجهات الإثنى عشر.

• الأخذ بعين الاعتبار للبعد المجالي عند تصميم البحوث الجديدة:

بخصوص البحوث الدورية أو التي تنجز لأول مرة، فإن المندوبية السامية للتخطيط تعمل، وفي حدود ما تتيحه الإمكانيات البشرية المتوفرة لديها والموارد المالية المرصودة لها، على الأخذ بعين الاعتبار للبعد المجالي منذ انطلاق مرحلة إعداد الملف المنهجي للبحث، من خلال اختيار عينة تتيح الحصول على نتائج لمستويات مجالية دون المستوى الوطني والوسطين الحضري والقروي (كمثال: البحث حول تصور الأسر لأهداف التنمية المستدامة والبحث حول العنف ضد النساء).

➢ **إعداد الحسابات الجهوية**

لمواكبة الدينامية التي عرفها مسلسل الجهوية المتقدمة، شرعت المندوبية السامية للتخطيط، منذ بداية القرن الحالي، في إنتاج الحسابات الجهوية. وتحدد هذه المؤشرات الاقتصادية الجهوية الناتج الداخلي الخام للجهات واستهلاكها ومواردها، وهي معلومات مفيدة جدا في تحليل وتحديد السياسات العمومية الرامية إلى تحديث وتنمية مختلف جهات المملكة.

➢ **إعداد الإسقاطات السكانية**

على إثر صدور نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، باشرت المندوبية السامية للتخطيط تحضير الإسقاطات السكانية همت كل مستويات الجماعات الترابية (الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات).

3.3- في مجال نشر المعلومة الإحصائية المجالية وتلبية الحاجيات على المستوى المحلي

من بين المهام الأساسية للمندوبية السامية للتخطيط، مركزيا وجهويا، نشر المعلومات الإحصائية بمختلف الوسائل المتاحة نذكر منها على الخصوص النشرات الدورية والمواقع الإكترونية ونظام المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات الإحصائية والمنصات المعلوماتية.

ومن بين النشرات الدورية التي تصدرها المندوبية والتي تقدم معلومات عن جهات وأقاليم وعمالات المملكة:

- النشرة الإحصائية السنوية للمغرب؛
- المغرب في أرقام؛
- مغرب الجهات.

أما بالنسبة للمصالح اللاممركزة للمندوبية فيتعلق الأمر ب:

- النشرة الإحصائية الجهوية؛
- المونوغرافيات الجهوية والإقليمية.

كما تعمل بعض هذه المصالح، بمناسبة صدور النتائج المفصلة للبحوث الإحصائية التي توفر معلومات حول التقسيمات الإدارية، على إعداد وإصدار عدد من النشرات الموضوعاتية.

وفي إطار تطوير سياسة التواصل مع مختلف المستعملين التي تنهجها المندوبية السامية للتخطيط، فإن مصالحها اللاممركزة قامت بتجميع العناوين الإلكترونية لمختلف الفاعلين على مستوى الجهات حيث يتم موافاتهم بشكل منتظم وكلما كان هناك إصدار جديد لدراسة أو نشرة أو تقرير نتائج بحث إحصائي معين، بنشرات إخبارية تشعرهم بتوفر هذه الدراسات والتقارير على الموقع الإلكتروني للمندوبية.

• نظام المعلومات الجغرافية لإعداد خرائط موضوعاتية ونشر المعلومات الإحصائية المجالية

لقد ترتب عن عملية الأشغال الخرائطية الممهدة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 كم هائل من المعلومات المرتبطة بالمجال. وعملت المندوبية على توظيف هذا الرصيد الخرائطي لإعداد خرائط موضوعاتية حسب الطلب. كما قامت بتطوير أدوات معلوماتية وضعتها رهن إشارة المستعملين الذين يلجون الموقع الإلكتروني للمندوبية لتمثيل المعطيات والمؤشرات التي هم في حاجة إليها على خرائط موضوعاتية تفاعلية.

• توفير بيانات دقيقة جديدة انطلاقا من بعض البحوث الهيكلية لدعم الجهوية المتقدمة

✓ **خرائط الدواوير ووضعيتها السوسيو اقتصادية**

يتعلق الأمر بإنشاء قاعدة معطيات حول الدواوير حسب الجماعة والمشيخة، وتوطين مواقعها الجغرافية على الخرائط بالاعتماد على صور الأقمار الاصطناعية حديثة الإصدار وعالية الدقة. ووضعت المندوبية السامية للتخطيط رهن إشارة المستعملين قاعدة معطيات تشمل أعداد السكان والأسر لجميع الدواوير بالمغرب، موزعة حسب الجهات، والأقاليم، والجماعات والمشيخات. وتقدم هذه القاعدة أيضًا الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للسكان القرويين حسب الدواوير.

✓ **خرائط البنايات والأنشطة الاقتصادية بالوسط الحضري**

يتعلق الأمر بوضع خرائط شمولية للبنايات بالوسط الحضري، وتوزيعها تبعا لمختلف التقسيمات الترابية. وتوضح هذه الخرائط، المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط على شكل قاعدة معطيات، وضعية هذه البنايات حسب النوع (الدور المغربية، العمارات، الفيلات، إلخ)، والعمر والربط بالتجهيزات الأساسية (الماء، الكهرباء، الصرف الصحي). كما توفر هذه القاعدة أيضًا توزيع المحلات ذات الاستعمال المهني ونوع الأنشطة الاقتصادية المزاولة بها.

✓ **قاعدة المعطيات الجماعية بالوسط القروي**

بعد إنجاز بحث ميداني هم جميع الجماعات المحلية بالوسط القروي ومعالجة نتائجه، أقدمت المندوبية على وضع نتائج هذا البحث على موقعها الإلكتروني حيث يمكن للمستعمل، من خلال تطبيق معلوماتي معد لهذا الغرض، من الولوج عن بعد إلى هذه القاعدة والاطلاع على لائحة التجهيزات التي تتوفر عليها الجماعة موضوع بحثه والقيام كذلك بالمقارنة بين جماعات مختلفة.

• نشر المعطيات الفردية

في إطار انخراط المندوبية السامية للتخطيط في مسلسل نشر المعطيات الفردية، قامت بإعداد ملف يحتوي على معطيات فردية لعينة تمثيلية من 10% من السكان ومن الأسر الخاصة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. كما قامت كذلك بنشر البيانات الفردية المتعلقة بالبحث الوطني حول

استهلاك ونفقات الأسر 2013-2014، تخص متغيرات الأفراد والأسر، بما في ذلك نفقاتهم السنوية حسب مدونات السلع والخدمات. وتوجد هذه الملفات حاليا على الموقع المؤسساتي (www.hcp.ma)، حيث تتيح المعطيات التي يحتويها كل ملف للمستعملين والمشتغلين في مجال البحث والعلوم التطبيقية والسياسات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فرصة إجراء مختلف التوليفات بين المتغيرات، بما في ذلك الحصول على نتائج تتعلق ببعض المستويات الترابية، بشكل يسمح بالإجابة عن الاحتياجات الخاصة بمجال اهتماماتهم.

ومن أجل حماية وعدم التعرف على الأفراد والأسر من خلال خصائصهم من قبل الغير، فقد تم إخضاع هذه البيانات لتقنيات إخفاء الهوية قبل نشرها طبقا لمقتضيات القانون رقم 09-08 بشأن "حماية الأشخاص الذاتيين بخصوص معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي" و "المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية" للأمم المتحدة.

• في مجال إعداد قواعد معطيات إحصائية جهوية وتعبئة الإنتاج الإحصائي على الصعيد المحلي

من بين أهم الركائز التي اعتمدتها المندوبية السامية للتخطيط في إعداد استراتيجيتها الإحصائية الجديدة، تعبئة الإنتاج الإحصائي على الصعيد المحلي بشراكة مع المجالس الجهوية والسلطات الولائية والمصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، من خلال إعداد قواعد معطيات جهوية بمديرياتها الجهوية سيكون بمقدور المستعملين الولوج إليها عن بعد. وقد انطلق هذا المشروع، في مرحلة أولى، على صعيد ثلاث جهات هي طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس ثم مراكش-آسفي، حيث لازالت الأشغال مستمرة. وستعمل المندوبية على تعميمه على باقي الجهات في أفق سنة 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات التي ستدرج في هذه القواعد لن تقتصر على المستوى الجهوي فقط، بل ستشمل كل ما هو أدنى إذا توفرت المعطيات. ولهذه الغاية، وبهدف ضمان مساهمة المصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية في إنجاز هذا المشروع، وحثها على توفير معلومات حديثة ذات جودة ومصداقية وتزويد المديرية الجهوية للتخطيط بها قصد إدراجها ضمن قاعدة المعطيات، نظمت، بتعاون مع ولايات ومجالس هذه الجهات، ثلاثة لقاءات على صعيد كل جهة من هذه الجهات. وقد خصص اللقاء الأول لتحسيس ممثلي المصالح الخارجية والمنتخبين ومنظمات المجتمع المدني بالتحديات التي يطرحها تنفيذ أجندة التنمية المستدامة على مستوى تتبع التنفيذ والإنجاز وتقييم النتائج، وما يتطلبه ذلك من تظافر للجهود في مجال إنتاج المعطيات الإحصائية الموثوقة وفق المعايير الدولية. أما اللقاء الثاني فقد خصص لتحسيس المتدخلين والفاعلين على المستوى المحلي بالتحديات التي تطرحها الجهوية الموسعة في بعض المجالات خصوصا سوق الشغل وتشغيل الشباب وما يشكله العائد الديمغرافي من فرصة للرفع من مستوى النمو، في حين خصص اللقاء الثالث والأخير، والذي نظم على شكل ثلاث ورشات عمل، لحصر حاجيات المتدخلين في عملية التنمية على الصعيد الجهوي والمحلي من المعطيات والمؤشرات الإحصائية، والبحوث وكذلك الدراسات الإحصائية، حيث توزع المشاركون خلاله على ثلاث ورشات متزامنة، اهتمت الأولى بالحاجيات من المعطيات الإحصائية والدراسات والبحوث في مجال الديمغرافيا والقطاعات الاجتماعية، والثانية في مجال القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والبيئة، والثالثة في مجال التجهيزات والبنيات التحتية.

4.3- في مجال إنتاج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية الجهوية

لمواكبة مسلسل الجهوية المتقدمة قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنتاج مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، منها ما تم نشره ومنها ما هو قيد الإعداد، استهدفت الجهات وفي أحيان أخرى مجالات ترابية أدنى. وقد شكلت هذه الدراسات، التي تتوفر على الموقع الإلكتروني للمندوبية، موضوع ندوات عمومية نظمتها هذه المؤسسة.

على صعيد آخر، واعتبارا للتحديات التي تطرحها الجهوية المتقدمة وللدور الذي يجب أن تظطلع به المصالح اللاممركزة للمندوبية كقطب للنظام الإحصائي الجهوي، ولاستهداف أفضل لحاجيات الجهة من حيث الدراسات، قامت المندوبية السامية للتخطيط، في إطار تصميمها المديري للاتمركز الإداري، إلى تمكين مصالحها اللاممركزة من لعب دور أكبر في هذا المجال وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمامها للمساهمة في إعداد وتنفيذ برنامج للدراسات مشترك ومتوافق حوله (المركز + الجهات) إما سنوي أو متعدد السنوات يتألف من شقين:

- الشق الأول يتكون من دراسات جهوية موحدة تنجزها جميع المديريات الجهوية، وهو ما من شأنه أن يتيح ويسهل المقارنة بين مختلف الجهات اعتبارا لوحدة تصميم ومنهجية هذه الدراسات؛
- الشق الثاني ويتألف من دراسات، تتم باقتراح من المديريات الجهوية بحكم معرفتها للمجال الترابي الذي يدخل في إطار نفوذها، وتختلف مواضيعها من جهة إلى أخرى حسب طبيعة الجهة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وكذا حاجتها لهذه الدراسة.

5.3- في مجال التدبير الإداري والمالي

قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعادة النظر في علاقات مصالحها المركزية مع مصالحها اللاممركزة في اتجاه الرفع من مستواها وإعطائها مسؤوليات أكبر وتمتيعها باختصاصات أوسع في مجال تدبير الموارد الموضوعة رهن إشارتها.

ولذلك، واصلت تعزيز دور مصالحها اللاممركزة بنقل اختصاصات تدبيرية جديدة لفائدتها، والتي كانت، إلى حدود هذه السنة، تدبر على مستوى المركز. وقد تم إضفاء الصفة الرسمية على هذه الإجراءات من خلال تضمينها في التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بالمندوبية. كما ستعمل على تجسيدها والتعبير عنها بواسطة عقود-برامج مع المديريات الجهوية ستحدد بالتفصيل واجبات والتزامات المصالح اللاممركزة للمندوبية وكذلك الموارد التي سيتم تعبئتها ووضعها رهن إشارتها لتحقيق الأهداف المسطرة.

وهكذا، تم، ابتداء من هذه السنة، التفويض الكلي للميزانيات المخصصة للمديريات الجهوية، وخصوصا الاعتمادات اللازمة لإنجاز العمليات الإحصائية الدائمة. وتجدر الإشارة إلى أن حصة المديريات الجهوية انتقلت من 4,9% السنة المنصرمة إلى 21,6% هذه السنة ثم إلى 25,2% في مشروع ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات للسنة المقبلة.

أما بالنسبة للتكوين المستمر، وبالإضافة إلى مواصلة المجهودات الرامية إلى تقوية القدرات لدى أطر وموظفي مصالحها اللاممركزة في إطار دورات التكوين المستمر التي تنظمها، فقد عملت المندوبية، ابتداء من هذه السنة، على إعادة توطين بعض وحدات التكوين المستمر حيث أصبحت تتم على مستوى المديريات الجهوية عوض المستوى المركزي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجهودات ستعرف ارتفاعا في وتيرتها لمواكبة المصالح اللاممركزة في تنزيل مقتضيات التصميم المديري للاتمركز الإداري للمندوبية.

في نفس السياق تم إطلاق بوابة إلكترونية خاصة بتدبير الموارد البشرية لتمكين المصالح اللاممركزة من القيام بالعديد من الإجراءات الإدارية الخاصة بالموظفين التابعين لها كالتنقيط والتقييم، والرخص، على أن تشمل، في القريب المنظور، جوانب أخرى.

كما تعمل المندوبية حاليا على إعداد مجموعة من التطبيقات المعلوماتية لتمكين المديريات الجهوية من تدبير الموارد والممتلكات الموضوعة رهن إشارتها لإنجاز المهام المنوطة بها: تدبير المشتريات (الصفقات، سندات الطلب)، تدبير اللوجستيك والممتلكات، تدبير حظيرة السيارات، الخ.

4- التكنولوجيات الحديثة

1.4- مشروع التحول الرقمي

من أجل تحديث أساليب عملها وتكييفها مع البيئات التكنولوجية التي تتطور باستمرار، شرعت المندوبية السامية للتخطيط خلال الأشهر الأخيرة في تنفيذ مشروع رقمنة طموح يروم توفير بيئة رقمية ونظام معلومات تتمحور حول عمليات إنتاج واستغلال ونشر المعطيات الإحصائية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. وللقيام بذلك، أطلقت المندوبية الأشغال اللازمة لوضع خارطة طريق من خلال إبرام صفقة مع شركة مختصة في هذا المجال. كما أبرمت عدة اتفاقيات شراكة مع بعض المؤسسات، منها البنك الدولي ومملكة الدنمارك والمملكة المتحدة، لمواكبتها في تنفيذ هذا المشروع.

➢ **إعداد خارطة الطريق للرقمنة**

تنقسم هذه المرحلة التحضيرية للمشروع إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: تتعلق بالتأطير والتشخيص وقد انتهت أشغالها وتمت الموافقة عليها من طرف اللجنة التوجيهية للمشروع. وقد تم على إثرها تحديد ستة أوراش هي:

- حوسبة تجميع المعطيات؛
- مركز إدارة البيانات؛
- توحيد أدوات نظام المعلومات؛
- إعادة تصميم الموقع وبيئة العرض؛
- المنصة التشاركية؛

- البيانات الضخمة والابتكار.

المرحلة الثانية: تصميم نظام المعلومات والبيئة الرقمية المستهدفة

يتوقع أن تسفر أشغال هذه المرحلة، التي توجد في طور الإنجاز، على نتائج موزعة وفق المحاور التالية:

- تصميم هيكلة نظام المعلومات؛
- نمذجة مركز إدارة البيانات: الهيكلة والخدمات والتدفقات...؛
- تحديد الاحتياجات الوظيفية الكلية التي تسمح بحوسبة عمليات إنتاج الإحصائيات؛
- التعرف على التأثيرات البشرية والعملية.

➢ **شراكات متعددة لتنفيذ المشروع**

بعد إعداد خارطة الطريق أبدت عدد من المؤسسات الدولية رغبتها في مواكبة المندوبية السامية للتخطيط في تنفيذ هذا المشروع. وهكذا تم إطلاق شراكات مع البنك الدولي والمعاهد الإحصائية في بلدان مختلفة، إما مباشرة أو عن طريق سفارات البلدان المعنية، من أجل الاستفادة من خبرتها في هذا المجال. وتركز كل اتفاقية تعاون على مشاريع بعينها تتضمنها خارطة الطريق.

✓ **مكتب إحصائيات الدنمارك**

بعد عدة ورشات عمل، تم الاتفاق مع هذه المؤسسة على التركيز على ثلاثة مشاريع رئيسية. كما تم الاتفاق على العمل سويا من أجل توفير المستلزمات الضرورية الأولية وكذلك على الجانب المتعلق بالموارد البشرية. والمشاريع التي سيتم الاشتغال عليها مع هذه المؤسسة هي:

- حوسبة تجميع المعطيات، بما في ذلك سجلات المقاولات؛
- مركز إدارة البيانات؛
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للمندوبية وبيئة العرض.

وسيتم مع نهاية السنة الجارية الانتهاء من إعداد خطة العمل مع هذه المؤسسة لتحقيق هذه المشاريع الثلاثة والتي تمتد على مدى ثلاث سنوات.

✓ **السفارة البريطانية / مكتب الإحصاء بالمملكة المتحدة**

تم الاتفاق مع هذا الشريك على العمل على الجوانب التالية:

- إدارة وتنظيم النظام الإحصائي الوطني؛
- جودة الإحصائيات؛
- التحضير للإحصاء العام للسكان والسكنى المقبل؛
- مواءمة أدوات نظام المعلومات.

وسيقوم قريبا خبراء من مكتب الإحصاء البريطاني بزيارة للمندوبية لتحديد الاحتياجات المتعلقة بالمواضيع المذكورة أعلاه وبشكل خاص تلك المتعلقة بالرقمنة.

✓ **البنك الدولي**

من المتوقع أن ينصب التعاون مع هذه المنظمة على النقط التالية:

- الإحصائيات الإدارية التي تنتجها مصادر أخرى غير المندوبية والتبادل الآلي لهذه الإحصائيات؛
- نشر الإحصائيات.

أما بخصوص باقي الأوراش المحددة في خارطة الطريق، والخاصة بإنشاء منصة تشاركية تسمح بتقاسم الوثائق وجميع عمليات المندوبية بشكل آمن وكذلك استكشاف مكون "البيانات الضخمة"، فسيتم تنفيذها داخليًا وبمساهمة محتملة لمؤسسات إحصائية أجنبية أخرى (المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي ومعهد الإحصاء الإيطالي).

2.4- قاعدة المعطيات الإحصائية الوطنية

قامت المندوبية، خلال سنة 2019، بوضع الصيغة النهائية لقاعدة المعطيات الإحصائية على موقعها الإلكتروني الرسمي (www.hcp.ma). وتهدف هذه القاعدة إلى توفير معلومات متنوعة، تغطي فترة زمنية طويلة، رهن إشارة المستعملين للولوج إليها بشكل سهل ومرن. وتحتوي على مجموعة مهمة ومتنوعة من المعطيات تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية. كما أنها تُستمد من مصادر مختلفة كالبحوث والإحصاءات العامة التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط والإحصائيات الإدارية التي يوفرها شركاؤها المؤسساتيون. أما الفترة الزمنية التي تغطيها هذه المعطيات فإنها تقارب، في بعض الأحيان، نصف قرن.

وتتيح قاعدة المعطيات الإحصائية، التي يمكن الولوج إليها عبر الإنترنت، تصفحا سلسا وتفاعليا لمحتواها مع إمكانية إجراء تقاطعات لأبعاد المؤشرات المختلفة التي تحتوي عليها وفقًا لمبادئ المعطيات المفتوحة. بالإضافة إلى هذه المميزات، تتيح قاعدة المعطيات الإحصائية إمكانية الاطلاع على لائحة المؤشرات التي تحتوي عليها عن طريق إدخال كلمات البحث المفتاحية (mots-clés). وستتعزز قريبا بمعطيات جديدة تتعلق بمختلف التقسيمات الإدارية للتراب الوطني.

تلكم، السيد الرئيس، هي أهم القضايا التي كانت تحدوني الرغبة في تقاسمها معكم والتي اعتمدتها كتوطئة قبل الخوض في تفاصيل محاور عرضي حول ما أنجزته المندوبية السامية للتخطيط خلال السنة التي سنودعها قريبا، وما تعتزم القيام به خلال السنة المقبلة بحول الله وقوته، وتفاصيل الغلاف المالي المخصص للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2020.

البرنامج الأول: إنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية

1- إنتاج المعلومة الإحصائية

1.1- الإنجازات خلال سنة 2019

1.1.1- البحوث الإحصائية

لقد تميزت إنجازات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2019 بمواصلة إصلاح البحوث الدائمة واستغلال ونشر نتائجها، وإنجاز بحوث جديدة، إما لأول مرة أو لتحيين نتائج تلك التي سبق للمندوبية إنجازها خلال السنوات المنصرمة، بالإضافة إلى تجميع الإحصائيات الإدارية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين.

1.1.1.1- إنجاز البحوث الإحصائية الدائمة

أ- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

تنجز المندوبية السامية للتخطيط بحوثا فصلية قطاعية تشمل عينة من مقاولات قطاعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية والطاقية والبيئية وقطاع البناء وتجارة الجملة والخدمات التجارية غير المالية. ويهدف هذا البحث إلى استقاء آراء أرباب المقاولات حول تطور النشاط الاقتصادي والإنتاج والأسعار والتشغيل والاستثمار لدى مقاولاتهم خلال الفصل المعني بالبحث، وكذلك توقعاتهم حول نفس المواضيع بالنسبة للفصل الموالي.

ب- البحث حول الظرفية لدى الأسر

يهدف هذا البحث الفصلي، الذي أصبحت المعطيات الخاصة به تجمع بواسطة الحاسوب ابتداء من سنة 2017، إلى رصد تصور الأسر المغربية للوضعية الاقتصادية العامة، ولوضعيتها المالية الخاصة، بالإضافة إلى نواياها بخصوص الادخار والاستثمار واقتناء التجهيزات. وتسمح هذه المعطيات بصقل آليات تتبع وتحليل الظرفية، وبالرفع من دقة الحسابات الوطنية الفصلية، وبتحسين التوقعات على المدى القصير. كما تستعمل لحساب مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية الذي يعد كمقياس (بارومتر) لمزاج الأسر.

ج- البحوث حول الأسعار

- **الأسعار عند الإنتاج**

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2019، إنجاز البحوث الميدانية حول الإنتاج، الذي يمكن من إعطاء تصور حول تغير الكميات المنتجة، والأسعار عند الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن، الذي يمكن من قياس تغير الأسعار عند مرحلة الإنتاج، وحساب الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها باعتماد سنة الأساس 2010.

- **الأثمان عند الاستهلاك**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بإنجاز البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك. ويجري هذا البحث ب 17 مدينة تمثل مختلف جهات المملكة. ويشمل البحث 478 مادة و1067 نوعية. وقد تم اختيار هذه المواد بالاعتماد على المعطيات التي وفرتها البحوث الميدانية حول استهلاك ونفقات الأسر.

وعلى أساس المعطيات التي يوفرها هذا البحث، تقوم المندوبية السامية للتخطيط، شهريا، بحساب ونشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (سنة الأساس 2006) وكذا معدل التضخم.

أما بالنسبة لإصلاح هذا المؤشر، وبناء على نتائج البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2013-2014 والإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، فقد شهدت سنة 2017 انطلاقة الأشغال لتغيير سنة الأساس من 2006 إلى 2017. وخلال سنة 2019، وللسنة الثالثة على التوالي، واصلت المندوبية السامية للتخطيط هذه الأشغال من خلال تجميع المعطيات الأساسية المتعلقة بأثمان المواد التي ستدخل في حساب الرقم الاستدلالي الجديد للأثمان عند الاستهلاك. ويتم تجميع هذه المعطيات بواسطة الحاسوب مما سيمكن من تحسين جودتها وتقليص آجال استغلالها ونشر النتائج.

د- البحث الوطني حول التشغيل

يعتبر البحث الوطني حول التشغيل من البحوث الدائمة الرئيسية والذي دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجازه منذ سنة 1976. ويشكل هذا البحث المصدر الرئيسي للمعلومات حول سوق الشغل ببلادنا. ويتم نشر نتائجه بشكل دوري فصليا وسنويا.

وفي إطار متابعة مسلسل تحديث هذا البحث، شهدت سنة 2019 إدماج تعديلات إضافية من أجل الاستجابة لحاجيات مستعملي هذا النوع من الإحصائيات. ويتعلق الأمر، أساسا، بإدراج أسئلة جديدة تهدف الى التمييز بين الأنشطة الصناعية وتلك ذات الطابع الحرفي، وإلى قياس مستوى الإدماج المالي للسكان من خلال طرح بعض الأسئلة حول الولوج إلى الخدمات المصرفية والمالية.

وموازاة مع هذه التحديثات، ونظرا للتطورات التي عرفتها التكنولوجيا على مستوى البرمجيات وكذلك الأجهزة المستعملة، فقد باشرت المندوبية السامية للتخطيط إصلاحا لنظام تجميع المعطيات الخاص بالبحث (CAPI) يروم تلبية المتطلبات الفنية والوظيفية، والحفاظ على أمن المعلومات.

هـ- البحوث السنوية لدى المقاولات

واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2019 إنجاز البحوث السنوية لدى المقاولات بقطاعات الصيد البحري والطاقة والمعادن والبناء والتجارة والخدمات التجارية غير المالية لتجميع المعطيات الخاصة بالسنة المالية 2017.

وكما تعلمون، تهدف هذه البحوث إلى توفير مؤشرات اقتصادية تتعلق بالإنجازات السنوية للمقاولات في مجالات الإنتاج والاستثمار والشغل والأجور. كما تهدف إلى قياس القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ببلادنا. وتشكل هذه البحوث مصدرا أساسيا للبيانات لغرض إعداد مختلف الحسابات الوطنية، كما تعتبر نتائجها ذات أهمية بالنسبة لمستعملي المعلومات حول المقاولات.

2.1.1.1- البحوث الإحصائية الجديدة

أ. البحث الوطني حول الهجرة الدولية

شرعت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2019، في استغلال ومعالجة معطيات البحث الوطني حول الهجرة الدولية الذي انتهت أشغاله الميدانية مع نهاية سنة 2018. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من البحوث التي تقوم بها المندوبية، فقد اعتمدت لإنجاز هذا البحث تقنية تجميع المعطيات بواسطة الحاسوب، بدل الاستمارات الورقية، مما سيكون له انعكاس إيجابي على جودة المعطيات المجمعة.

ويهدف هذا البحث إلى توفير معطيات مفصلة حول خصائص المهاجرين والعوامل والآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تؤثر في أنماط الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية، من خلال دراسة أسباب ومحددات وتبعات الهجرة الدولية والعوامل المؤثرة فيها والارتباطات المختلفة بين الهجرة الدولية والتنمية، واستكشاف سيناريوهات لتوثيق التعاون الجهوي في مجال الهجرة والتنمية بين الدول المصدرة للهجرة وبين البلدان المستقبلة، خاصة في دول الاتحاد الأوربي.

ب. البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء

أنهت المندوبية السامية للتخطيط الأشغال الميدانية الخاصة بالبحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء خلال النصف الأول من سنة 2019. وقد شمل البحث عينة تتكون من 15.000 أسرة (12.000 أسرة بالنسبة للنساء و3.000 أسرة بالنسبة للرجال) تمثل جميع الفئات

الاجتماعية وجهات المملكة. وقد شرعت، مباشرة بعد انتهاء تجميع المعطيات بالميدان، والتي تمت بواسطة الحاسوب، في عملية معالجة واستغلال المعطيات المجمعة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يأتي بعد ذلك الذي أنجزته سنة 2009، لتحيين المؤشرات السابقة وإنتاج مؤشرات جديدة حول انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا، ولمعرفة خصائص النساء ضحايا العنف وكذلك دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تمارس فيها أفعال من هذا القبيل.

ت. البحث الوطني لدى المقاولات حول مناخ الأعمال

قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال هذه السنة كذلك بإنجاز البحث الوطني حول مناخ الأعمال ببلادنا. وتبرز أهمية إنجاز هذا البحث في توفير معطيات ومؤشرات هامة مرتبطة بمجال ريادة الأعمال، والمبادرة والاستثمار، والعلاقة بالمؤسسات البنكية ومؤسسات الائتمان والإدارة العمومية، وكذلك تطلعات المقاولات إلى نوعية اليد العاملة والتكوين الذي تلقته. وتعمل المندوبية السامية للتخطيط حاليا على استغلال المعطيات من أجل استخلاص النتائج وإصدار تقرير حول هذا الموضوع خلال نهاية السنة الجارية.

ث. البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح

قامت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2019، باستكمال إعداد الملف المنهجي للبحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح، حيث تم الانتهاء من تهيئ جميع الاستمارات والمناهج اللازمة لإنجاز هذه العملية من دليل الباحث وتصنيف الأنشطة، ومنهجية المعاينة، الخ. وتهدف هذه العملية، التي ستعتمد سنة 2018 كسنة مرجعية، إلى تحيين المعلومات والوقوف على التغيرات التي عرفها هذا القطاع منذ سنة 2008، تاريخ إنجاز أول بحث وطني حول هذا النوع من المؤسسات، والذي مكن، آنذاك ولأول مرة بالمغرب، من توفير معلومات دقيقة تبرز خصائص هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

وسوف يشمل هذا البحث، الذي سيتم إجراؤه على صعيد مجموع التراب الوطني للمملكة، كافة الأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والنوادي الرياضية وكذا الجمعيات ذات المنفعة العامة وأيضا عينة من الجمعيات المصرحة. وقد توصلت المندوبية السامية للتخطيط بقاعدة المعطيات المتعلقة بالجمعيات، المتوفرة لدى وزارة الداخلية، وقامت خلال سنة 2019، بدراسة هذه القاعدة، وإغناءها بمعلومات أخرى، وذلك قصد استعمالها كقاعدة معاينة شاملة وحديثة تضم جميع مكونات هذا القطاع. وتعمل المندوبية حاليا على سحب العينة التي سيشملها البحث.

وبهدف اختبار المناهج التقنية والوسائل اللوجستيكية المعتمدة لإنجاز هذا البحث الوطني، وخاصة حوسبة عملية تجميع المعطيات بالميدان، قامت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2019، ببحث تجريبي حول هاته المؤسسات شمل عينة من الجمعيات على مستوى جهة الرباط-سلا-القنيطرة. وعلى ضوء النتائج والتوصيات التي أسفر عنها هذا البحث التجريبي، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإدخال التعديلات اللازمة على الملف المنهجي المتعلق بهذه العملية، وخاصة على التطبيقات المعلوماتية التي سيتم اعتمادها في تجميع واستغلال المعطيات (CAPI)، وكذلك على الاستمارات ودليل الباحث وغيرهم من الوثائق. وستشرع المندوبية السامية للتخطيط في إنجاز الأشغال الميدانية الخاصة بهذا البحث بداية السنة المقبلة.

ج. البحث الوطني حول مستويات المعيشة ودخل الأسر 2019

تعتزم المندوبية السامية للتخطيط، مع بداية شهر نونبر 2019، الشروع في إنجاز الأشغال الميدانية لبحث حول مستويات معيشة السكان وذلك باعتماد مقاربة جديدة لقياس دخل الأسر. وسيمكن هذا البحث من تجميع معطيات مفصلة عن مختلف مصادر الدخل بالإضافة إلى نفقات وظروف معيشة السكان. وستشكل هذه المعطيات قاعدة أساسية للمعلومات الإحصائية المتكاملة حول أبعاد الاقتصاد الاجتماعي لمستويات المعيشة والتي ستمكن من الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالفوارق الاجتماعية من حيث مستوى المعيشة والدخل، ومن قياس الفقر في جميع أشكاله، والهشاشة الاقتصادية، وديناميكية الطبقات المتوسطة.

ويتمثل الهدف الرئيسي الخاص بهذا البحث في توفير معلومات حول مستوى وبنية وتوزيع الدخل المتاح للأسر المغربية، بالإضافة إلى وصف مفصل لمستويات معيشة السكان، وذلك بهدف المساهمة في بلورة استراتيجية اجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود في إطار المسلسل التنموي الذي تعرفه بلادنا. ويتعلق الأمر خصوصا ب:

- تقدير مستوى وبنية وتوزيع مختلف مصادر الدخل؛
- تحيين سلسلة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، الكمية والنوعية، وذلك بهدف توفير المعطيات الكفيلة بتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة؛
- قياس الفقر، في شقيه المطلق والنسبي، والفوارق الاجتماعية والفوارق المجالية المسجلة في مستويات الدخل والمعيشة بين الفئات الاجتماعية وتحديد حجم الطبقة الوسطى وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية؛
- اختبار منهجية جديدة لقياس دخل الأسر وتمكين المندوبية السامية للتخطيط من تطوير خبرتها في تصميم وتنفيذ ومعالجة وتحليل البحوث المتعلقة بالدخل ومستوى المعيشة.

2.1.1- الإحصائيات الإدارية ونشر المعلومات الإحصائية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2019، تجميع واستغلال وتدقيق الإحصائيات الإدارية التي يتم تجميعها لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة. كما تم، خلال نفس السنة، تجميع واستغلال إحصائيات رخص البناء ونشر نتائجها، وتحيين قاعدة المعطيات الإحصائية.

كما عملت على تهييئ وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسنوية الخاصة بسنة 2018 والفصول الأولى من سنة 2019. ويتعلق الأمر بالنشرة الإحصائية السنوية والمغرب في أرقام والنشرة الفصلية ومعالم إحصائية والمرأة المغربية في أرقام ومغرب الجهات.

وفي إطار تعزيز انفتاحها على مستعملي الإحصائيات، قامت المندوبية السامية للتخطيط بنشر عدد مهم من المؤشرات والمعطيات الإحصائية وتقارير البحوث عن طريق بوابتها الرسمية (www.hcp.ma).

2.1- برنامج العمل لسنة 2020

ستعمل المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2020، بالإضافة إلى إنجاز البحوث الإحصائية الدائمة ومواصلة استغلال ونشر معطيات البحوث التي أنجزتها خلال سنة 2019 أو ما قبلها، واستكمال إنجاز البحوث التي أطلقتها خلال نفس السنة ولازالت أشغالها الميدانية متواصلة، إنجاز بحوث إحصائية جديدة. كما ستواصل تجميع الإحصائيات الإدارية التي تنتجها مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة.

1.2.1- البحوث الإحصائية البنيوية

1.1.2.1- الإحصاء العام للسكان والسكنى

استعدادا للإحصاء العام للسكان والسكنى المقبل، وتماشيا مع توصيات الأمم المتحدة بخصوص دورية الإحصاء العام للسكان والسكنى (كل 10 سنوات) وحثها للمكاتب الإحصائية الوطنية على تكثيف استخدام التكنولوجيات الحديثة في مختلف مراحل إنجاز الإحصاءات السكانية، ستشرع المندوبية السامية للتخطيط، ابتداء من سنة 2020، في عملية استكشاف وضع تصور جديد يروم تحديث المقاربة المنهجية والتنظيمية المتعلقة بإنجاز هذه العملية.

ولهذا الغرض، ستقوم المندوبية السامية للتخطيط، خلال السنوات المقبلة، بمتابعة تطورات مناهج إنجاز إحصاء السكان على الصعيد العالمي، بهدف التخلي عن استعمال الاستمارات الورقية وترجيح استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وذلك في إطار نظام متكامل لجمع وتحليل ونشر المعطيات. وفي هذا الصدد، ستقوم بالإطلاع على تجارب بعض الدول، ليتم، بعدها، تبني المقاربة

المثلى لإنجاز الأعمال الخرائطية، خصوصا ما يتعلق باستخدام نظام التموقع العالمي وصور الأقمار الاصطناعية باعتماد نظام المعلومات الجغرافية المتنقل المدمج في اللوحات الالكترونية. وستمكن هذه المقاربة التقنية المتطورة من الرفع من دقة وشمولية قاعدة المعطيات الجغرافية الخرائط الإحصائية لمختلف ربوع المملكة بوسطيها الحضري والقروي. علاوة على ذلك، ستتيح هذه التقنية إمكانية دمج الخرائط مع الاستمارات الرقمية المرتقب استخدامها أثناء عملية الإحصاء بالميدان باعتماد اللوحات الإلكترونية، وهو ما سيمكن من الرفع من جودة المعطيات المجمعة وتسهيل عملية الترميز في الميدان وتعزيز عمليات الاشراف والمراقبة الميدانية عن بعد، إضافة إلى تسريع عملية نشر النتائج.

2.2.1- البحوث الإحصائية الدائمة

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط إنجاز ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة التالية:

- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات؛
- البحث حول الظرفية لدى الأسر؛
- البحث الوطني حول التشغيل؛
- البحوث حول الأسعار عند الاستهلاك وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- البحوث حول الإنتاج والأسعار عند الانتاج وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- انطلاق بحوث الاسعار الخاصة بالمواد والخدمات وكذا البحوث الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية (دورة 2020 العالمية)؛
- البحوث السنوية لدى المقاولات برسم سنة 2018.

3.2.1- مواصلة استغلال معطيات البحوث الجديدة المنجزة خلال سنة 2019 أو ما قبلها

خلال سنة 2020، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط استغلال ونشر النتائج الأولية للبحوث التي أنجزت أشغالها الميدانية سنة 2019 أو ما قبل هذه السنة. ويتعلق الأمر بالبحوث التالية:

- البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء؛
- البحث الوطني حول الهجرة الدولية؛
- البحث الوطني لدى المقاولات حول مناخ الأعمال.
- البحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر.

4.2.1- إنجاز بحوث جديدة

خلال سنة 2020، برمجت المندوبية السامية للتخطيط إنجاز بحثان جديدان: البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح والبحث الوطني حول العائلة.

أ- البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح

بعدما شهدت سنة 2019 إعداد الملف المنهجي للبحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح وسحب العينة، ستشهد سنة 2020 إنجاز الأشغال الميدانية لتجميع المعطيات الخاصة بهذا النوع من المؤسسات.

ب- البحث الوطني حول العائلة

سيمكن هذا البحث من معرفة وفهم مختلف التغيرات العميقة التي حدثت في السنوات الأخيرة في الهياكل الأسرية وتقييم أثرها على السلوك الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان. كما سيمكن من تكوين بنك بيانات متكامل ومتنوع حول الأسرة المغربية المعاصرة ودراسة آليات تكيفها وتصوراتها الجديدة وشبكاتها العائلية مع التغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي يعرفها المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2020 ستعرف استكمال إعداد الملف المنهجي للبحث على أن يتم الشروع في إنجازه بالميدان مع بداية سنة 2021. ويعتبر هذا البحث الثاني من نوعه بعد ذلك الذي أجري سنة 1995. وسيهم عينة تتكون من حوالي 12.000 أسرة تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية وجهات المملكة.

2- إعداد الحسابات الوطنية

تواصل المندوبية السامية للتخطيط، كما جرت العادة كل سنة، أشغال إعداد ونشر الحسابات الوطنية، السنوية والفصلية، وكذا الحسابات الجهوية، التي تتطرق، في غالبيتها، للناتج الداخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني. كما تقوم بتهييء ونشر الحساب التابع لقطاع السياحة. كما واصلت الأشغال المتعلقة بإنتاج حسابات وطنية بسنة أساس جديدة (سنة 2014 بدل 2007).

1.2- الإنجازات خلال سنة 2019

1.1.2- إعداد ونشر الحسابات الوطنية السنوية والفصلية

خلال سنة 2019، وطبقا لنظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008، تم نشر الحسابات الوطنية النهائية لسنة 2016 وشبه النهائية لسنة 2017 وكذا الحسابات المؤقتة لسنة 2018 حسب سنة الأساس 2007.

وشملت هذه الحسابات:

- حسابات السلع والخدمات (توازن الموارد والاستخدامات) بالقيمة وبالحجم بالنسبة لكل بند من تصنيف المنتجات الخاصة بالحسابات الوطنية؛
- حسابات فروع الأنشطة الاقتصادية: حسابات الإنتاج (بالقيمة وبالحجم) والاستغلال بالنسبة لكل بند من تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالحسابات الوطنية؛
- حسابات القطاعات المؤسساتية: سلسلة الحسابات حسب كل قطاع مؤسساتي؛
- الجداول التركيبية للموارد والاستخدامات والحسابات الاقتصادية المتكاملة والعمليات المالية.

وبالموازاة مع ذلك، تم إعداد ونشر الحسابات الفصلية التي شملت الفصل الرابع من سنة 2018، والفصول الأول والثاني والثالث من سنة 2019. ويتعلق الأمر بالناتج الداخلي الإجمالي، بالقيمة وبالحجم، حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ومكونات الطلب، والحسابات الموحدة للاقتصاد الوطني.

كما تم، خلال سنة 2019، إعداد ونشر حسابات الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي برسم سنة 2017 حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات.

وفي إطار توسيع مجال الحسابات الوطنية لتشمل الحسابات التابعة، كما يوصي بذلك نظام المحاسبة الوطنية، تم إعداد الحساب التابع للسياحة لسنة 2018 الذي مكن من تحديد مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

2.1.2- أشغال إعداد سنة الأساس الجديدة 2014

في إطار تفعيل القرارات والتوصيات المتخذة من طرف لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة حول التحيين المنتظم للمحاسبة الوطنية، تواصل المندوبية السامية أشغال إعداد سنة أساس جديدة للحسابات الوطنية. ولهذا الغرض، تمت:

- مواصلة استغلال نتائج البحوث البنيوية حول استهلاك ونفقات الأسر، وحول القطاع غير المنظم، وحول قطاعات الصناعات التحويلية والاستخراجية والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات والصيد البحري.

- مواصلة استغلال البيانات الواردة في الوثائق المحاسبية للإدارات العمومية والجماعات الترابية التي تم تجميعها في إطار البحث الوطني حول الاستثمار.

- تهيئ الجداول الأولية لتحميل وإدخال المعطيات في البرنامج المعلوماتي لإعداد الحسابات الوطنية « ERETES ».

- إعداد الجداول التركيبية للموارد والاستخدامات والحسابات الاقتصادية والعمليات المالية لسنة الأساس 2014.

2.2- برنامج العمل لسنة 2020

خلال سنة 2020، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط بتهييء الحسابات المؤقتة لسنة 2019 ونشر الحسابات شبه النهائية لسنة 2018 والنهائية لسنة 2017 بالإضافة إلى إنتاج الحسابات الفصلية للفصل الرابع من سنة 2019 والفصل الأول والثاني والثالث من سنة 2020. كما سيتم إعداد الحسابات الجهوية لسنة 2018 والحساب التابع للسياحة لسنة 2019 ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2018.

وفي إطار الأشغال المرتبطة بإعداد سنة الأساس الجديدة للحسابات الوطنية، ستواصل المندوبية استكمال إعداد حسابات سنة 2014 والعمل على إنجاز حسابات السنوات الموالية لها (2015-2019) حيث من المتوقع نشرها في أواخر سنة 2020.

البرنامج الثاني: الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية

بالنظر إلى تطور البنية السوسيو اقتصادية للمغرب والتحولات التي يواجهها مجتمعنا واقتصاده وتأثير المحيط الدولي على ذلك، دأبت المندوبية السامية للتخطيط، في حدود الاختصاصات الموكولة إليها، على المساهمة في تنوير القرار بمجموعة من الدراسات، تتعدى، في بعض الأحيان، مدة إنجازها السنة الواحدة.

1- الدراسات القطاعية والدراسات حول التنمية المستدامة

1.1- الدراسات القطاعية

حصيلة إنجازات سنة 2019

قامت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2019 ب:

- إعداد مشروع تقرير حول أشغال الاستشارة الوطنية الثانية حول تفعيل أهداف التنمية المستدامة؛

- إعداد مشروع تقرير وطني حول حصيلة إنجاز أهداف التنمية المستدامة ببلادنا.

ويوجد هاذان التقريران في المرحلة النهائية للمصادقة والاعتماد.

برنامج العمل لسنة 2020

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020، بإعداد تقرير وطني حول أهداف التنمية المستدامة وتقرير حول مؤشرات التنمية البشرية.

وفي إطار تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري والتصميم المديري للمندوبية في هذا المجال، وتوسيع دائرة تملك أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي، ستقوم بتكوين أطر مصالحها اللاممركزة في مجال التخطيط الاستراتيجي الترابي المرتكز على أهداف التنمية المستدامة.

2- الدراسات والأبحاث الديمغرافية ورصد ظروف معيشة السكان

1.2- الدراسات والأبحاث الديمغرافية

خلال سنة 2019، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز مجموعة من التقارير والدراسات والأبحاث الديمغرافية همت المواضيع التالية:

- التقرير الوطني "السكان والتنمية في المغرب، خمس وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994"، وهو خامس تقرير دوري تعده بلادنا. ويندرج في إطار التقييم المنتظم لخطة عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994، حيث يعرض منجزات بلادنا في هذا المجال خلال الخمس سنوات الأخيرة. وقد تم عرضه، كتقرير وطني، في الاجتماع الأول لوزراء الاتحاد الإفريقي الذي عقد يومي 4 و5 أكتوبر 2018 في أكرا – غانا، وكذا بالمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية الذي عقد في الفترة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2018 في بيروت – لبنان؛

- الدينامية الديمغرافية للأقاليم والعمالات بالمغرب بين الزيادة الطبيعية والهجرة؛

- الدينامية الحضرية والمدن بالمغرب؛

- مستوى وتوجهات الخصوبة بالمغرب؛

- الديمغرافيا المغاربية: الوضعية والاستشرافات؛

- ساكنة المغرب: الوضعية الحالية وعوامل التطور؛

- خصائص السكان النشيطين حسب الدبلوم؛

- خصائص السكان النشيطين حسب النشاط الاقتصادي؛

- خصائص السكان النشيطين حسب المهنة الرئيسية.

برنامج العمل لسنة 2020

بخصوص برنامج العمل لسنة 2020، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط أعمالها بإنجاز عدد من الدراسات الديمغرافية والاجتماعية لدعم تحديد السياسات والاستراتيجيات السكانية، منها دراسات شرعت في إعدادها سنة 2019 وستستكمل السنة المقبلة، ومنها دراسات ستبرمج لأول مرة.

بخصوص الدراسات التي ستقوم المندوبية، خلال سنة 2020، باستكمالها يتعلق الأمر ب:

- الحالة المدنية: التغطية والمؤشرات الديمغرافية حالة جهة الرباط-سلا-القنيطرة؛

- الهجرة الداخلية.

أما الدراسات الجديدة المبرمجة خلال سنة 2020 فهي:

- العاملون والعاملات في المنازل: الوضعية الديمغرافية والسوسيو اقتصادية؛

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على أسر المغاربة المقيمين بالخارج؛

- توجهات تطور وضعية النساء ربات الأسر؛

- دراسة حول استخدام مصادر إحصائية حديثة للهجرة الدولية بالمغرب.

2.2- الدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان

في مجال الدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان، شرعت المندوبية، خلال سنة 2019، في إنجاز عدة دراسات حول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تروم تعميق تشخيص هذه الظاهرة ورصد وتتبع حركية المجتمع المغربي بالاعتماد على معطيات البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2013-2014 والبحث الوطني حول التشغيل لسنوات 2014 إلى2017.

وهذه الدراسات، التي توجد في مراحلها النهائية، هي كالتالي:

- **تأثير النمو والفوارق الاجتماعية على دينامية التمدرس**

مكنت هذه الدراسة من تقييم آثار النمو الاقتصادي والفوارق الاجتماعية والتطورات السوسيو ثقافية والبنيوية على التقدم المسجل في التعليم، والذي من شأنه أن يساعد على تعزيز الجهود الرامية إلى تتبع وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف الرابع حول التعليم ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030.

إجمالا، أبرزت نتائج هذا البحث الآثار المحورية للنمو والتطورات السوسيو ثقافية على التقدم الحاصل في التعليم في مختلف مستوياته. كما لعبت دورا أساسيا في كبح وتعويض الآثار السلبية للفوارق الاجتماعية على التعليم في بلادنا.

- **الفقر الذاتي في سياق الفوارق الاجتماعية في المغرب**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم ظاهرة الفقر وفقًا لمنهجية جديدة تستند إلى التصورات الذاتية للأسر تجاه ظروف معيشتهم. حيث ناقشت درجة الرضا على عدة مجالات حياتية، والتي أصبحت تعد حاليا مؤشرًا لا يمكن الاستغناء عنه في تقييم التنمية الاقتصادية، من خلال قياس مستوى الرضا العام للأسر المغربية وبناء مؤشر الرضا متعدد الأبعاد عن طريق حساب مؤشر مركب. بعد ذلك، تم حساب عتبتين للفقر الذاتي الشخصي المطلق والنسبي بناءً على مفهوم الحد الأدنى للدخل. كما ركزت الدراسة على العلاقة بين مفهوم الرضا والفقر الذاتي في شقيه المطلق والنسبي.

كما تطرقت الدراسة الى مقاربة مفارقة طوكفيل 'Paradoxe de Toqueville' عن طريق تحليل العلاقة بين النفقات المرجوة والنفقات الفعلية بالنسبة لمختلف الطبقات الاجتماعية. بينت نتائج الدراسة على أن الارتقاء الاجتماعي في المغرب يتولد عنه احتياجات جديدة تؤثر سلبا على مستوى الرضا العام للأسر المغربية مما يؤدي إلى انتشار الفقر الذاتي بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

• **الفوارق الاجتماعية في الإنفاق الصحي للأسرة**

تعطي هذه الدراسة معلومات قيمة وهامة حول مصادر تمويل الإنفاق الأسري في مجال الصحة، سواء الإنفاق المباشر أو عن طريق التأمين الصحي. كما أبرزت هذه الدراسة أن سكان المدن والنساء والمسنين ينفقون أكثر على الصحة مقارنة بباقي الفئات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، تتباين هذه النفقات حسب مستوى معيشة الأسر حيث تفوق النفقات الصحية المباشرة المسجلة لدى الأغنياء (الخمس الأخير من النفقات) تلك المسجلة لدى الفقراء (الخمس الأول من النفقات) بثمانية أضعاف.

• **الفوارق في الفرص التعليمية في المغرب**

مكنت هذه الدراسة من وضع تحليل مفاهيمي لعدالة الفرص وعدم تكافؤها بهدف تفعيل هذين المفهومين إحصائيا لرصد وتقييم هذا النوع من الفوارق، الشيء الذي سيمكن من فهم أفضل للكيفية التي تترجم بها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية إلى عدم تكافؤ الفرص في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من مجهودات السياسات العمومية في الاستثمارات الاجتماعية والتعليمية.

• **الفوارق بين الجنسين: الوضعية الحالية والتحديات أمام تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة**

مكنت هذه الدراسة من وضع حصيلة لفوارق النوع الاجتماعي بناء على تحاليل موضوعاتية لانعدام المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة وسوق العمل والفقر واستعمال الوقت. ومن أجل تتبع وضعية الفوارق بين الجنسين في بلادنا وتتبع وتقييم الهدف الخامس للتنمية المستدامة اقترحت هذه الدراسة مؤشرًا متعدد الأبعاد لقياس تطور هذه الظاهرة ولرصد تقدم المساواة بين الجنسين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة.

• **الفوارق في مستويات المعيشة**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة التداخلات بين النمو والفوارق الاجتماعية والفقر النقدي وتجلياتها على المستويين المجالي والجهوي. ومن جهة أخرى، ترصد التغيرات في توزيع مستوى المعيشة بين مختلف الفئات الاجتماعية وتطورها على مدى الثلاثة عقود الأخيرة بين 1990 و2018.

• **قياس متعدد الأبعاد للتماسك الاجتماعي في المغرب**

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مؤشر مركب للتماسك الاجتماعي اعتمادا على مجموعة من العوامل الأساسية المؤثرة في بنية المجتمع المغربي، وذلك اعتمادا على قائمة تحتوي على 19 بعدا اجتماعيا ذات صلة مباشرة بتحديد التماسك الاجتماعي كالفقر بمختلف أنواعه والصحة والرأسمال

البشري وإدماجية النمو والتفكك الاجتماعي. وسيمكن هذا المؤشر من قياس مدى تماسك المجتمع المغربي وتطوره بين 2001 و2017، وكذلك مساهمة هذه الأبعاد في تحديد مستوياته.

• **آثار الفوارق الاجتماعية على التنمية البشرية في المغرب**

تقيّم هذه الدراسة النقص الحاصل في التنمية البشرية المترتب عن الفوارق الاجتماعية من خلال منهجية مؤشر التنمية البشرية المعدل لسنة 2010 وذلك على المستوى الوطني والجهوي.

• **دور التحويلات في الحد من الفوارق الاجتماعية**

مكنت هذه الدراسة من تحليل مساهمة التحويلات النقدية التي تحصل عليها الأسر في الحد من الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية، ونسب المستفيدين من هذه التحويلات وحجم التدفقات المالية المحولة وأهميتها مقارنة مع المستوى المعيشي للأسر المغربية وكذلك وزنها في إعادة توزيع الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن المقارنة بين مساهمة مختلف مصادر التحويلات التي تسلمتها الأسر ستمكن من معرفة إلى أي مدى يساهم كل مصدر من هذه المصادر في الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية.

• **آثار الفوارق المجالية على التعليم**

بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، مكنت هذه الدراسة من إبراز آثار الفوارق المجالية على ولوجية التعليم وكذلك طبيعة الروابط بين مستوى التمدرس ومكاني السكن والدراسة.

وتتلخص أبرز نتائج هذه الدراسة في:

- وجود تباينات مجالية فيما يتعلق بالولوج إلى مختلف مستويات التعليم؛
- تعزى التباينات المجالية المتعلقة بالولوج إلى التعليم الإعدادي والثانوي بالأساس إلى التباينات المسجلة في البنية التحتية التعليمية.

برنامج العمل لسنة 2020

أما بالنسبة لسنة 2020، فستعمل المندوبية السامية للتخطيط، بالإضافة إلى استكمال الدراسات السابقة، إنجاز ثلاث دراسات جديدة تهم:

أ. التوزيع الاجتماعي لمستويات المعيشة والدخل الأسري

تهدف هذه الدراسة الى توفير مؤشرات حول مستوى وبنية وتوزيع الدخل المتاح للأسر المغربية، بالإضافة إلى وصف مفصل لمستويات المعيشة، وذلك بهدف المساهمة في بلورة

استراتيجية اجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود في إطار المسلسل التنموي الذي تعرفه بلادنا. ويتعلق الأمر خصوصا ب:

- تحليل مستوى وبنية وتوزيع مختلف مصادر الدخل؛
- تحيين سلسلة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، الكمية والنوعية، وذلك بهدف توفير المعطيات الكفيلة بتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة؛
- قياس الفقر، في شقيه المطلق والنسبي، والفوارق الاجتماعية والفوارق المجالية المسجلة في مستويات الدخل والمعيشة بين الفئات الاجتماعية وتحديد حجم الطبقة الوسطى وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

ب. السكان النشيطون في وضعية الفقر والهشاشة

لقد ظهر الفقر لدى السكان النشيطين نتيجة للتغيرات في سوق العمل وتركيبته، بالإضافة إلى اعتبار أن أنظمة الحماية الاجتماعية باتت لا تتناسب مع الحقائق الجديدة للاقتصاد. لذلك، فإن هذه الدراسة تهدف الى تعميق تشخيص جانبية العمال الفقراء لوصف الأشخاص الذين لديهم وظيفة في معظم السنة، ولكنهم ما زالوا في حالة الفقر أو الهشاشة، بسبب انخفاض الدخل (دخل النشاط بالإضافة إلى المزايا الاجتماعية) أو المستوى المعيشي أو لأسباب مرتبطة بضعف الحماية الاجتماعية.

ت. المشاركة والفوارق حسب النوع الاجتماعي في سوق الشغل

تروم هذه الدراسة تحليل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال دراسة عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل واقتراح التدابير المناسبة لمساعدة النساء على التحرر والمشاركة بشكل أفضل. وسيكون التركيز على الافتقار إلى الفرص الاقتصادية للمرأة كسبب رئيسي لانخفاض مشاركتها في القوى العاملة، وكذا التحولات "السلبية" من حيث الحركية المهنية وظروف العمل.

ستتطرق هذه الدراسة بشكل تفصيلي الى المحاور التالية:

- أسباب استبعاد النساء من سوق العمل؛
- عدم المساواة الهيكلية في سوق العمل؛
- عدم المساواة في الفرص في سوق العمل (الوصول إلى التعليم والعمل).

3- تحليل الظرفية

علاوة على مواصلة الأشغال المتعلقة بتحليل الظرفية الاقتصادية وإعداد التوقعات الاقتصادية ونشرها، وإنجاز الدراسات القطاعية الخاصة بسنة 2019 المتعلقة بالقطاع الفلاحي والصناعات التحويلية والتجارة الخارجية والطلب الداخلي والأسعار وتمويل الاقتصاد، قامت المندوبية بإعداد وإصدار أربع نشرات خلال سنة 2019 (مذكرتين ولمحتين للظرفية). كما قامت بإعداد دراسات حول بعض القطاعات الاقتصادية وكذلك تحديد آثار الأعياد الدينية وشهر رمضان على بعض القطاعات الإنتاجية وكذلك على أسعار الاستهلاك.

أما برنامج العمل لسنة 2020، فيتضمن الأشغال التالية:

- مواصلة إصدار النشرات الفصلية حول الظرفية الاقتصادية لمختلف القطاعات وكذلك القيام بدراسات حول التحولات التي تعرفها القطاعات الاقتصادية؛
- إعداد نموذج ماكرو اقتصادي جديد (Real Business Cycles) حول المؤشر الحقيقي لدورة الأعمال بالاعتماد على معطيات البحوث حول الظرفية؛
- دراسة آثار بعض التطورات الظرفية على تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

4- الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بصياغة الميزانية الاقتصادية، في شقيها التوقعي والاستشرافي، وبإعداد سيناريوهات تطور الإطار الماكرو اقتصادي على المدى المتوسط، وأشغال النمذجة وكذا محاكاة أثر السياسات العمومية. وتعتمد في ذلك على أدوات تقنية ملائمة، خاصة نماذج الاقتصاد الكلي والتوازن العام الحسابي، التي يتم تحديثها وإعادة هيكلتها بانتظام. كما تقوم بإعداد دراسات اقتصادية حول إشكاليات تنموية معينة.

1.4- الميزانية الاقتصادية

كما جرت العادة كل سنة، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2019 في شهر يناير من نفس السنة، والتي اعتمدت، بالأساس، على مقتضيات القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان وعلى مجموعة من المعطيات التي تهم تطور الظرفية الوطنية والدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. وقدمت هذه الوثيقة تقديرات أولية لنمو الاقتصاد الوطني ولمجموعة من المجاميع الماكرو اقتصادية لسنة 2018، وكذا توقعات حول تطور هذه المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2019.

وفي نفس السياق، تم تهيئ الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2020 في شهر يوليوز 2019، وذلك قبيل انطلاق الأشغال التحضيرية لقانون المالية الحالي (2020). واعتمدت هذه

الميزانية الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات المرتبطة أساسا بسيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2019-2020، وبفرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية المتبعة خلال سنة 2019، خاصة في شقها المتعلق بالمقتضيات الجبائية ونفقات الاستثمار والتسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك.

وبناء على مختلف هذه الفرضيات، يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي لتسجل بذلك أنشطة القطاع الأولي وتيرة نمو موجبة. كما يتوقع أن تواصل القيمة المضافة لأنشطة القطاعات الثانوية والثالثية تسجيل وتيرة نمو معتدلة، نتيجة انتعاش الطلب العالمي الموجه نحو المغرب سنة 2020، وكذا وتيرة نمو الطلب الداخلي. وفي ظل هذه الظروف، سيعرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020 تحسنا في وتيرة نموه مقارنة بتلك المقدرة سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات الاقتصادية تمكن من تتبع الإطار الماكرو اقتصادي للبرامج العمومية، ارتباطا بالظرفية الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية. ويتم إعدادها حسب مقاربة شمولية ومنسجمة، ارتكازا على الحسابات الوطنية ومعطيات الظرفية الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه التوقعات تحليلا لتطور البنيات الاقتصادية ارتباطا بمختلف السياسات العمومية التي تم تنفيذها وتقييم مصادر النمو الاقتصادي حسب مقاربتي العرض والطلب.

وهكذا، يتوقع أن تسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي ارتفاعا ب4,6% عوض انخفاض ب2,1% سنة 2019. وسيمكن تعزيز وتيرة نمو أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية، من دعم إنتاج الحبوب على أساس فرضية موسم فلاحي متوسط.

ومن جهتها، يتوقع أن تستقر وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية في حدود 3,2% سنة 2019 و3,1% سنة 2020، غير أن هذه الوتيرة تبقى دون معدل 4,2% كمتوسط سنوي للفترة 2008-2015. وفي المقابل، يتوقع أن تسجل القيمة المضافة للقطاع الثانوي نموا ب3,1% عوض 3,5% سنة 2019، في حين ستحافظ القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثالث على نفس وتيرة النمو خلال سنة 2019 والمقدرة ب3%.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب4,5%، يتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي، بالحجم، نموا ب3,4% سنة 2020، عوض2,7% المقدرة سنة 2019.

وفي إطار إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2020، سيتم تحيين هذه التوقعات مع نهاية السنة الحالية وذلك بالاعتماد على القانون المالي للسنة المقبلة (سنة 2020) بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان، وكذلك أخذا بعين الاعتبار تطور الظرفية الداخلية والخارجية للاقتصاد

الوطني. كما سيتم إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية في شهر يونيو 2020 قبل انطلاق الأشغال التحضيرية للقانون المالي لسنة 2021.

2.4 - الآفاق الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط، بتحيين وإعداد النماذج اللازمة من أجل إعداد إسقاطات ماكرو اقتصادية على المدى المتوسط لتقييم آثار تدابير وإجراءات السياسات العمومية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إبراز الاختلالات التي يمكن أن تتعمق في حالة عدم إعادة النظر في نوعية السياسات المعتمدة، وما يمكن أن يترتب عنها من ضعف في وتيرة النمو وقلة موارد التمويل الداخلية، ومن ثم تفاقم المديونية.

ومن الناحية التقنية، تعتمد هذه الدراسات والتوقعات الاقتصادية على وسائل تقنية ملائمة للنمذجة، حيث يتم بصفة منتظمة تحيين النماذج الاقتصادية المعتمدة في المندوبية. ويمكن هذا التنوع في وسائل النمذجة الاقتصادية المصالح التقنية للمندوبية السامية للتخطيط من التوفر على إطار تحليلي متين.

3.4- تتبع اتساق السياسات المسطرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

في إطار متابعتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ببلادنا، وبالإضافة إلى إطلاقها لمنصة حول أهداف التنمية المستدامة على موقعها الإلكتروني، قامت المندوبية السامية للتخطيط ببناء مجموعة من الإطارات الكمية التي تهدف إلى تتبع اتساق السياسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وعرضها على منصة رقمية في إطار مشروع رقمنة المعطيات والدراسات التي تنتجها هذه المؤسسة. ويهدف الإطار الأول إلى قياس الترابطات بين أهداف التنمية المستدامة من حيث التآزر والتفاضل، في حين يعتمد الثاني على نموذج للتوازن الحسابي العام من أجل تقديم سناريوهات اتساق السياسات العمومية المسطرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أ.قياس الترابطات بين أهداف التنمية المستدامة من حيث التآزر والتفاضل

يتمثل الإطار الأول في تطوير أدوات لقياس الترابط بين غايات أهداف التنمية المستدامة، وأيضا تقييم الإنجازات الحالية فيما يتعلق بالأهداف المسطرة في أجندة 2030 التي تسعى المملكة إلى تحقيقها. وسيمكن هذا الإطار من استنتاج الترابطات التآزرية والتفاضلية بين الغايات وكيفية تداخلها من خلال تقدير الروابط والعلاقات السببية بينها. كما ستمكن من تحديد مزيج متسق للغايات التي تشكل خيارا استراتيجيا سيمكن المغرب من بلوغ أهداف التنمية المستدامة عبر استراتيجيات عملية وواضحة لضمان الرفع من النمو والتحسين النوعي لتراكم رأس المال الثابت ورأس المال البشري والمؤسساتي.

ب. نموذج التوازن الحسابي العام من أجل تقديم سناريوهات اتساق السياسات العمومية المسطرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بالنسبة للإطار الثاني، فهو يعتمد على استعمال نموذج للتوازن العام الحسابي يدمج العديد من أبعاد التنمية المستدامة من أجل محاكات آثار مختلف السياسات العمومية المتعلقة بأهداف هذه التنمية، على المدى المتوسط والبعيد، وأيضا تحديد تكاليف ومصادر تمويل هذه السياسات وتتبع تطوراتها.

4.4- الدراسات العامة

في ميدان الدراسات المتعلقة بالإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تطبع النموذج التنموي للمغرب، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2020، استكمال مجموعة من الدراسات كانت قد شرعت في إنجازها سنتي 2018 و2019، وإنجاز دراسات أخرى برمجت لأول مرة.

أ. دراسة حول تقييم النمو الكامن للمغرب

يمثل الناتج الداخلي الإجمالي الكامن مستوى إنتاج الاقتصاد الذي يكون قادرا على الاستمرار ومستداما على المدى الطويل مع عدم وجود ضغوط تضخمية أو انكماشية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم النمو الكامن من خلال تقدير مساهمات مختلف العوامل المحددة: إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، مخزون رأس مال وعامل الشغل.

ب. دراسة حول إمكانيات تنويع الإنتاج بالنسبة للاقتصاد المغربي وتأثيرها على الفوارق الاجتماعية

ترتكز هذه الدراسة، التي تم إنجازها سنة 2017 وعرضها في 2018، على مفاهيم اقتصادية جديدة تتعلق أساسا بالقدرات المعرفية الكامنة في أساليب الإنتاج والإمكانات التي توفرها هذه القدرات من أجل خلق فرص تنويع جديدة قادرة على إحداث تحول هيكلي للاقتصاد المغربي. وقد مكنت هذه الدراسة من ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب إمكاناتها من حيث تنويع الإنتاج.

امتدادا لهذه الدراسة، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط تحليل أثر هذه الإمكانيات الاستراتيجية وذلك من خلال تحليل محتوى فوارق الدخل في إنتاج الهياكل الاقتصادية. وتحاول هذه الدراسة أن تبين العلاقة بين تنويع النسيج الإنتاجي ومدى إمكانية تقليص فوارق الدخل.

ت. دراسة تحليلية حول أداء وإنتاجية مختلف أنواع المقاولات

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى تحليل العوامل الهيكلية التي تؤثر، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على مردودية المقاولات وقدرتها على خلق فرص شغل دائمة. وتعتمد هذه الدراسة في منهجيتها على تحليل معطيات البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية من أجل استخلاص الأجوبة المتعلقة بهذه الإشكالية.

ث. دراسة تحليلية حول أثر سوء توزيع الموارد على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تمثل هذه الدراسة استمرارية للدراسة السابقة، وتقوم على قياس أثر سوء توزيع الموارد على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وحساب عدة مؤشرات مثل إنتاجية العمالة، وإنتاجية عامل رأس المال، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تعرف سوء توزيع الموارد، ما سيمكن من تحديد مكامن الخلل داخل الهياكل الإنتاجية، ومن تصميم تدابير مناسبة لتصحيح هذا الخلل.

البرنامج الثالث: تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات-

1- تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي

خلال السنة الجامعية 2018-2019 بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد 272 طالبا، في حين بلغ مجموع عدد الطلبة في طور التكوين بمختلف المستويات 725 طالبا.

كما بلغ عدد خريجي المعهد 207 مهندسا موزعين، حسب التخصصات، على الشكل التالي:

- 62 مهندسا في تخصص الإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛
- 23 مهندسا في تخصص الإحصاء والديموغرافيا؛
- 43 مهندسا في تخصص الأكتواريا والمالية؛
- 24 مهندسا في تخصص البحث العملياتي والمساعدة على اتخاذ القرار؛
- 55 مهندسا في تخصص الإعلاميات.

وفيما يخص الدبلوم المشترك (Double diplômation) فقد بلغ عدد الطلبة المستفيدين منه خلال هذه السنة 22 طالبا.

أما خلال السنة الجامعية الحالية (2019-2020)، فقد تم تسجيل 267 طالبا. في حين بلغ عدد الطلبة في طور التكوين بجميع المستويات، خلال نفس السنة، 737 طالبا.

وقد عمل المعهد على توفير الظروف الملائمة لتمكين الطلبة من مواصلة مسارهم الدراسي في أحسن الظروف. وفي هذا الإطار، أنجز المعهد، خلال هذه السنة، أشغال التهيئة وإعادة تأهيل المطعم، كما قام بتجديد جميع معدات المطبخ.

أما فيما يخص الإقامة الخاصة بالطلبة، فقد شرع المعهد في إنجاز أشغال التهيئة وإعادة تأهيلها (الداخلية، قاعة الرياضة،...)، كما شرع كذلك في إنجاز أشغال التهيئة الخارجية لها.

وبخصوص الجانب الطبي، قام المعهد بإبرام اتفاقية مع طبيبة بهدف مراقبة الوضعية الصحية للطلبة، واتفاقية ثانية مع إحدى شركات التأمين لتوفير سيارة للإسعاف وتغطية مصاريف الفحص الطبي والأدوية في حال وقوع إصابة داخل المعهد.

أما في مجال انفتاحه على محيطه السوسيو اقتصادي فقد دأب المعهد على تقوية علاقاته على الصعيد الوطني والدولي وذلك بإبرام عدة اتفاقيات شراكة، نذكر منها على الخصوص:

- اتفاقية رباعية الأطراف التي تظم المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) والفدرالية المغربية لشركات التامين وإعادة التأمين (FMSAR) والجمعية المغربية للأكتواريا (AMA)؛
- اتفاقية مع بورصة الدار البيضاء؛
- اتفاقية مع بورصة لندن؛
- اتفاقية مع المعهد الأوروبي للأكتواريا (EURIA : Euro-Institut d'actuariat)؛
- اتفاقية مع المرصد الوطني للتنمية البشرية (ONDH)؛
- اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)؛
- اتفاقية مع وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛
- اتفاقية مع جامعة شعيب الدكالي؛
- اتفاقية مع مدرسة علوم المعلومات؛

أما بخصوص الأنشطة المبرمجة برسم السنة 2019-2020، فإن المعهد، ورغبة منه في مسايرة المستجدات في مجال التكوين، سيبدأ التكوين:

- في مسلكين جديدين هما: مسلك علم البيانات "Data Science" ومسلك هندسة البيانات والبرمجيات "Data and Software Engineering" وذلك نظرا لأهمية هذين المسلكين خاصة في مجال تحليل قواعد المعطيات الضخمة.
- أما سلك الدكتوراه، ولتقوية الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي، فقد تعزز ب:
  - دكتوراه الرياضيات التطبيقية (Mathématiques appliquées)؛
  - دكتوراه علوم وتقنيات المهندس (Sciences et Techniques de l'Ingénieur).

كما تم اعتماد دفاتر جديدة للضوابط البيداغوجية مصادق عليها وكذا الملفات الوصفية للمسالك الجديدة بالمعهد.

وفي إطار التعاون فإن المعهد في طور الإعداد لعدة اتفاقيات، نذكر من بينها:

- اتفاقية مع الصندوق المغربي للتقاعد (CMR)؛

- اتفاقية مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- اتفاقية مع شركة التأمين سلافين (SALAFIN)؛
- اتفاقية مع شركة سهام (SIHAM FINANCE)؛
- اتفاقية مع شركة أورنج (Orange)؛

أما فيما يخص البنية التحتية فان المعهد برمج:

- أشغال الصيانة بالأقسام الدراسية والمرافق الإدارية (صباغة، كهرباء،...)؛
- إنجاز قاعة للمطالعة للطلبة بالإقامة، وكذا مقصف للأساتذة وآخر للطلبة؛
- إقامة عيادة طبية للطلبة؛
- إقامة مصبنة ودكان ومركز لنسخ الوثائق.

أما فيما يخص تدبير الوثائق الإدارية، يقوم المعهد بدراسة قصد الأرشفة المادية والالكترونية للوثائق.

2- تكوين الأطر في مجال علوم المعلومات

خلال السنة الجامعية 2018-2019 بلغ عدد الطلبة المسجلين بالسنة الأولى بسلك المهندس بمدرسة علوم المعلومات 119 طالبا، في حين بلغ مجموع عدد الطلبة في طور التكوين بمختلف المستويات 289 طالبا. وبلغ عدد الخريجين برسم نفس السنة الجامعية 75 خريجا.

وفيما يخص السنة الجامعية الحالية 2019-2020 تم تسجيل 106 طالبا بالسنة الأولى. في حين بلغ عدد الطلبة في طور التكوين خلال نفس السنة 303 طالبا بمختلف المستويات وبزيادة إجمالية سنوية قدرها 4,8%.

في المجال البيداغوجي

حصلت المدرسة على خلال هذه السنة الجامعية على اعتماد لماستر متخصص جديد في مجال التوثيق والأرشيف.

ومن أجل تمكين طلبتها من اكتساب المهارات اللينة (soft-skills)، عملت المدرسة خلال نفس السنة الجامعية على تنظيم مجموعة من الورشات التكوينية لفائدة طلبتها لصقل مهاراتهم. وقد بلغ مجموع عدد هذه الورشات ثمانية همت مجالات متعددة.

في مجال البحث العلمي

من أجل دعم البحث العلمي قامت المدرسة بمواكبة خلق جمعية للأساتذة، في شكل مركز للدراسات (Research Center on Information and Data Sciences - RCIDS).

كما تقدمت فرق البحث بالمدرسة باقتراح أربعة مشاريع للبحث العلمي، استجابة لدعوة التعبير عن الاهتمام بالمشاريع الأولية للبحث المتعلقة بالسلامة الطرقية، والتي أطلقت في فبراير 2019 بشراكة بين وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني. وقد تم انتقاء مشروع من بين المشاريع الأربع لتقديمه في الأطوار النهائية.

في مجال الاشعاع المدرسي

من أجل المساهمة في الإشعاع والتعريف بالمدرسة، شارك عدد من طلبتها في مسابقتين للأفكار والبرمجة على المستويين الوطني والدولي (الإمارات العربية المتحدة)، حيث تبوأ الطلبة مراكز جد مشرفة:

- Hackathon: "***The 2019 Annual NYUAD International Hackathon for Social Good in the Arab World***". New York University Abu Dhabi, Emirates Arabes Unies
- Hackathon : "***Smart-Campus AL Irfane : L'Etudiant au Centre du Campus de Demain***", Edition 2018-2019. Arrondissement Agdal-Ryad.

أما بخصوص برنامج العمل برسم سنة 2020، فإن المدرسة، وبناء على نقص عدد الأساتذة المقيمين الناتج خصوصا على إحالة بعضهم على التقاعد دون إمكانية تعويضهم، واعتبارا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013، فإنه من الضروري تخصيص مناصب مالية للمدرسة برسم سنة 2020 لسد العجز المسجل.

في نفس الإطار، واعتبارا لكون المدرسة مقبلة خلال السنة الجامعية 2020-2021 على فتح تكوينين جديدين من مستوى الماستر، فقد من الضروري الرفع من مستوى التأطير البيداغوجي والتقني وذلك بتمكينها من جلب أساتذة غير قارين من خارج المؤسسة (بالمغرب والخارج) وذلك بتوفير ميزانية كافية لأداء مستحقاتهم.

البرنامج الرابع: القيادة والدعم

1- تحديث التدبير الإداري وتثمين الكفاءات

1.1- الإنجازات خلال سنة 2019

في مجالات التدبير الإداري والمالي وتنمية الكفاءات، قامت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2019، بمجموعة من الأنشطة تمثلت على الخصوص فيما يلي:

1.1.1- تدبير الموارد البشرية

فيما يخص تدبير الموارد البشرية فقد تم انجاز الأنشطة التالية:

- تحيين وتوثيق الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات الخاص بالمندوبية السامية للتخطيط في توافق مع الدليل الموحد للوظائف والكفاءات المشترك بين الإدارات الذي أنجزته الوزارة المكلفة بالتحديث الإداري والوظيفة العمومية؛

- تحديد وترتيب مصنفة المهام والأنشطة الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط؛

- إنجاز تقييم لمختلف الوظائف والكفاءات المرتبطة بها وترتيبها طبقا للمعايير المعتمدة في المصفوفة الموحدة لترتيب الوظائف بالإدارات العمومية؛

- الشروع في تحديد المسار المهني النموذجي لأطر وموظفي المندوبية السامية للتخطيط؛

- الشروع في إنجاز حصيلة الكفاءات المتوفرة لدى أطر المندوبية السامية للتخطيط من أجل توظيف أمثل لنتائج الدراسة الخاصة بتحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛

- الشروع في تزويد النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية بمجموع المعلومات والمعطيات التي ستتمخض عن هذه الدراسات.

2.1.1- التكوين المستمر

بخصوص التكوين المستمر، وفي إطار تنفيذ مخطط التكوين برسم سنة 2019، تم تكوين ما مجموعه 840 موظفا ينتمون إلى مختلف المصالح المركزية واللاممركزة. وشمل هـذا التكوين 25 محورا تغطي عدة ميادين مهنية وكذا ميدان التدبير والتسيير. كما تم تعزيز وتقوية قدرات موظفي المندوبية من خلال الرفع من مؤهلاتهم المهنية عبر تنظيم دورات شملت مواضيع مهنية دقيقة. إضافة

إلى ذلك، فقد تمت مواصلة التكوين في اللغة الانجليزية، إذ عرفت هذه السنة تنظيم ثلاث دورات تكوينية استفاد منها 80 مشاركا في كل دورة تكوينية.

3.1.1- تحديث التدبير الإداري والمالي

واصلت المندوبية السامية للتخطيط جهودها بالانخراط في تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الاقتصاد والمالية وكذا خبراء الوكالة الفرنسية "Expertise France"، حيث تم إعداد مقترح مشروع نجاعة الأداء برسم الفـــترة 2020-2022 ومشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2020 وذلك وفقا للهيكلة الجديدة للميزانية المرتكزة على البرامج، إضافة إلى البرمجة الميزانياتية برسم الثلاث سنوات 2020-2022. ولأجل مواكبة إنجاز هذا الورش فقد تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر والمسؤولين عن المصالح المكلفة بالتدبير على الصعيدين المركزي واللاممركز بالمندوبية السامية للتخطيط. كما واصلت مواكبة المستجدات المتعلقة بسيرورة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، من خلال حضورها في اللقاءات التي تنظمها مصالح وزارة الاقتصاد والمالية سواء تعلق الأمر بالدورات التكوينية أو اللقاءات المخصصة لتقييم ما تم إنجازه قصد تجويده.

وبخصوص الأعمال المتعلقة بتحسين وتطوير نظام المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر، ولمواكبة المجهودات المبذولة في هذا السياق، ومن أجل تعزيز وتنمية القدرات التنظيمية والتدبيرية بمختلف المصالح المركزية واللاممركزة للمندوبية، وفي إطار الإجراءات التي يتضمنها التصميم المديري للاتمركز الإداري بشأن الاختصاصات والصلاحيات التي سيتم نقلها أو تفويضها إلى المصالح اللاممركزة، أعدت وأصدرت المندوبية، خلال سنة 2019، الفصل الأول من دلائل المساطر المتعلقة بتدبير شؤون الموظفين، الخاص بتدبير الرخص، بما في ذلك الرخص السنوية والرخص الاستثنائية أو الترخيص بالتغيب والرخص الممنوحة عن الولادة وكذا الرخص لأسباب صحية.

كما تم إنجاز الأعمال التالية:

- تنظيم ورشات عمل مع المكلفين بتدبير شؤون الموظفين على المستوى المركزي تم خلالها تسليط الضوء على مختلف الجهات المتدخلة في تدبير الرخص والدور الذي يلعبه كل منها وسرد مختلف الإجراءات العملية الواجب إتباعها.

- إصدار دليلين، الأول موجه إلى المكلفين بتدبير شؤون الموظفين بمختلف المديريات المركزية والجهوية، ويهدف إلى تسريع وتسهيل عملية معالجة الملفات الإدارية وقراءة النصوص القانونية والتنظيم الإداري، أما الدليل الثاني فهو موجه إلى مختلف الموظفين

بالمندوبية السامية للتخطيط ويهدف إلى تعزيز مبدأ الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومة وإرساء قواعد موحدة فيما يتعلق بكيفية الاستفادة من الرخص وكذا تقوية التواصل مع الموظفين.

4.1.1- تطوير النظام المعلوماتي

واصلت المندوبية السامية للتخطيط تنفيذ مخططها المديري للنظام المعلوماتي بإنجاز الأعمال التالية:

-تدبير الربائد ورقمنتها وفهرستها، حيث تم إنجاز الشطر الثالث من الأشغال المرتبطة بتسيير الربائد ووضع نظام للتدبير الإلكتروني للوثائق وذلك بالرقمنة والمعالجة الإلكترونية لهذه الوثائق ثم إدماجها في النظام الإلكتروني.

-وضع نظام إلكتروني لتدبير ومعالجة المراسلات بالمندوبية السامية للتخطيط.

-إصلاح النظام الهاتفي بمقر المندوبية السامية للتخطيط وذلك باستبدال النظام الحالي وتعويضه بنظام أكثر أمنا ونجاعة.

-دراسة اقتناء تطبيق معلوماتي قصد تدبير الممتلكات المنقولة بمقر المندوبية السامية للتخطيط لتجويد تدبيرها وتتبع مسارها منذ اقتنائها إلى نهاية العمل بها.

5.1.1- تتبع الشؤون القانونية

يتعلق الأمر بالأنشطة التالية:

-**النصوص المصادق عليها**: خلال سنة 2019، تمت المصادقة على مرسوم يتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للتخطيط تم بموجبه إحداث مديرية نظم المعلومات، وعلى قرارين لرئيس الحكومة بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية للمندوبية السامية للتخطيط. كما تمت المصادقة على قرار يتعلق بدفتر الضوابط البيداغوجية المتعلقة بسلك المهندس للمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

-أما بالنسبة **للنصوص المعروضة على مسطرة المصادقة**، فيتعلق الأمر بمشاريع قوانين ومراسيم وقرارات تخص:

- ✓ مشروع قانون يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني؛
- ✓ مشروع مرسوم يتعلق بالمجلس الوطني للمعلومة الإحصائية؛
- ✓ مشروع مرسوم يتعلق بالمجلس التأديبي الخاص بطلبة مدرسة علوم المعلومات؛

-**النصوص قيد الدراسة:** يتعلق الأمر بمشروع قانون بإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية للمندوبية، ومشروع مرسوم بشأن نظام خاص بموظفي المندوبية السامية للتخطيط المكلفين بتهييء وإنجاز واستغلال وفرز البحوث الإحصائية.

كما تقوم المندوبية بدراسة مشاريع العقود واتفاقيات القانون العام التي يتم إبرامها مع مختلف الموردين، وتدابير اليقظة القانونية، وكذا تتبع المنازعات القضائية والعمل على تنفيذ الأحكام القضائية.

2.1- برنامج العمل لسنة 2020 في مجال تدبير الموارد البشرية والشؤون العامة

يتضمن برنامج العمل لسنة 2020 في مجال تدبير الموارد البشرية والشؤون العامة الأشغال التالية:

1.2.1- تدبير الموارد البشرية

تعتزم المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2020، إنجاز دراسة حول التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات عن طريق:

-تحليل مختلف مواصفات الموارد البشرية ووضع بيانات تركيبية حول ديمغرافية موظفي المندوبية السامية للتخطيط وتطور مساراتهم المهنية وتحديد التفاوتات الكمية والنوعية على مستوى الكفاءات مع تحديد الوظائف والكفاءات المستجدة والحرجة والمتقادمة.

-اقتراح الحلول والتدابير الممكنة ضمن مخطط يحدد كل الإجراءات التي يتعين اتخاذها على المدى المتوسط من أجل تدارك التفاوتات الكمية والنوعية وضمان تطور أمثل للموارد البشرية (مخطط التكوين، مخطط الحركية، مخطط إعادة توجيه المسارات المهنية، مخطط التوظيف، إلخ).

-إعداد نموذج للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات يمكن من تدبير عقلاني للموارد البشرية وتطوير حقيبة كفاءات المندوبية السامية للتخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل.

-تزويد نظام معلومات الموارد البشرية (AGIRH)، بمجموع المعطيات والمعلومات المستخلصة من دراسة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

2.2.1- مواصلة تنفيذ المخطط الثلاثي للتكوين المستمر 2020-2022

وفي إطار مواصلة خدمات التكوين المستمر لما له من نفع على مردودية الموظف، قامت المندوبية بوضع برنامج تكوين ثلاثي للفترة 2020-2022 لفائدة كل الفئات المهنية. ويشمل هذا البرنامج، الذي سيشرع في تنفيذه مع بداية السنة المقبلة، التكوين في المهام والاختصاصات الأساسية

للمندوبية (التدبير الإداري، تدبير الموارد البشرية والمالية، آليات التسيير الإداري، التواصل، التنمية الذاتية، اللغات، البرامج المعلوماتية وكذلك التكوين عبر الإنترنت).

3.2.1- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية طبقا لجدولة تنزيله، وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، حيث سيتم إعداد تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 وتحيين البرمجة الميزانياتية للفترة 2021-2023، التي تساهم في إعدادها كافة مصالح المندوبية. كما ستعمل على تهيئ مشروع نجاعة الأداء لنفس الفترة، وذلك بالتزامن مع إعداد قانون المالية لسنة 2021. وستعمل المندوبية السامية للتخطيط على التحسين المستمر لمشروع نجاعة الأداء حتى يستجيب أكثر للمقتضيات الهيكلية للقانون التنظيمي لقانون المالية.

وبخصوص المراقبة الداخلية، يشمل برنامج العمل لسنة 2020 النقط التالية:

- تحديث المساطر المالية والمحاسباتية من أجل تمكين مختلف المتدخلين بالمصالح المركزية واللاممركزة من ضبط مختلف العمليات والإجراءات الواجب اتباعها واحترامها عند إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية، وذلك وفقا للمستجدات القانونية والتنظيمية في هذا الشأن وأخذا بعين الاعتبار البعد الجهوي الجديد في تقديم الميزانية؛

- تتبع إعداد وتنفيذ مشروع نجاعة الأداء المرافق لمشروع الميزانية، بما في ذلك الأهداف المسطرة ومؤشرات نجاعة الأداء؛

- إعداد مؤشرات رصد وأداء خاصة بتدبير المشتريات عن طريق الصفقات وعن طريق سندات الطلب وكذا الاتفاقيات والعقود؛

- مواكبة رقمنة المساطر في إطار مشروع الرقمنة التي تنهجه المندوبية السامية للتخطيط، خاصة فيما يتعلق بالمساطر الخاصة بتدبير الموارد البشرية والمالية والمادية، من خلال مواكبة تفعيل رقمنة المساطر التي تم إعدادها والمصادقة عليها في مجال تدبير شؤون الموظفين وكذا المساطر المتعلقة بتدبير المشتريات عن طريق الصفقات العمومية والمشتريات عن طريق سندات الطلب.

4.2.1-تطوير النظام المعلوماتي

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط في هذا الشأن بالأنشطة التالية:

-توسيع استعمال نظام التدبير الإلكتروني للمراسلات ليشمل كافة مكاتب الضبط التابعة للمديريات المركزية والجهوية؛

-تقوية الأمن المعلوماتي من خلال اقتناء نظام مماثل لنظام UTM، الذي بدأ العمل به منذ سنة 2016 بالمقر المركزي للمندوبية السامية للتخطيط، لاستغلاله بالمقر التابع لها بأكدال بالرباط.

-إصلاح النظام الهاتفي بالمقر التابع للمندوبية السامية للتخطيط بأكدال بالرباط وذلك باستبدال النظام الحالي وتعويضه بنظام أكثر أمنا ونجاعة.

أما بخصوص تدبير حظيرة السيارات، فسيتم العمل على تأهيل النظام المعلوماتي المعمول به حاليا قصد تحسين وظائفه وتنويعها لتجاوز نقائصه.

5.2.1- تتبع الشؤون القانونية

بهذا الخصوص سيتم القيام بالأعمال التالية:

-مواصلة تتبع وتحيين التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بالمندوبية السامية للتخطيط؛

-الانخراط في إعداد عقود برامج مع المصالح اللاممركزة، ومواكبة هذه المصالح من أجل تنزيل مقتضيات التصميم المديري للاتمركز الإداري؛

-مواصلة تتبع المنازعات القضائية المعروضة على محاكم المملكة؛

-السهر على دراسة مشاريع النصوص القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية قصد عرضها على مصالح المصادقة؛

-الانخراط في تطبيق نظم التدبير الالكتروني للوثائق وفقا لمخطط التدبير الذي أعدته المندوبية؛

-دراسة وإعداد العقود والاتفاقيات مع المصالح المعنية؛

-مواصلة تتبع ملف التصريح الإجباري بالممتلكات؛

-القيام بتدابير وأعمال اليقظة القانونية.

2- أنشطة تتبع الأدب الرمادي والتوثيق

قامت المندوبية السامية للتخطيط، عبر المركز الوطني للتوثيق، خلال سنة 2019 بمواصلة مجهوداتها الرامية إلى إغناء الرصيد الوثائقي الوطني الذي أصبح يناهز 345.960 وثيقة تغطي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وعمل على إغناء رصيد المكتبة الافتراضية رفوف Rofoof ب 6.960 وثيقة، منها 6.000 وثيقة قيد المعالجة حيث من المتوقع أن تستمر

الأشغال إلى غاية متم سنة 2019، ليصل، بذلك، العدد الإجمالي للوثائق التي تحتوي عليها إلى 18.960. كما وصل العدد السنوي لمستعملي بوابة "أبحث" إلى 210.682 ليتعدى العدد الإجمالي سقف المليون ويصل إلى 1.232.526

وفي مجال الرصد، تم تحيين البوابات الموضوعاتية لقاعدة المعطيات "مراصد" ب 16.756 وثيقة إلكترونية جديدة في سنة 2019، ليصل العدد الإجمالي إلى 141.922 وثيقة، وذلك من خلال رصد 5.684 مصدر معلومات وطني وأجنبي.

كما عملت المندوبية، من خلال المركز، على:

-نشر وتوزيع 580 نشرة إلكترونية منها 480 نشرة أسبوعية عبر البريد الالكتروني للمستعملين المنخرطين، و100 نشرة فصلية وذلك في مجالات مختلفة متعلقة ببوابات "مراصيد"؛

-إدارة واستغلال النظام المعلومياتي الخاص بالعمل التشاركي بين مسؤولي وأطر المندوبية السامية للتخطيط؛

-إنجاز تطبيق خاص بالمندوبية السامية للتخطيط للهواتف الذكية ونشره على Googleplay وAppstore؛

-تحيين وإدارة الموقع المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط؛

-تحسين خدمات تطبيق WORKFLOW

-تغيير شامل لتصميم الموقع الموضوعاتي للمندوبية السامية للتخطيط الخاص بأهداف التنمية المستدامة odd.hcp.ma.

أما برنامج العمل لسنة 2020، فإن المندوبية السامية للتخطيط، من خلال المركز الوطني للتوثيق، تعتزم إثراء قاعدة معطيات الرصد "مراصيد" من خلال توسيع مجال الرصد ليصل الى 17 موضوعا تهم مختلف مجالات التنمية المستدامة، وانتقاء وجمع مصادر معلومات جديدة ليصل عددها الإجمالي إلى 6.000 مصدر. كما ستعززها برصد الشبكة الخفية (WebInvisible)، حيث يعتزم المركز تحيين البوابات القطاعية الموضوعاتية بوثائق إلكترونية جديدة، ليصل عددها إلى 152.000. كما سيعمل المركز على مواصلة نشر وتوزيع النشرات الإلكترونية.

إضافة الى ذلك يعتزم المركز خلال سنة 2020:

- جمع وتحليل ونشر 6.160 وثيقة إلكترونية وورقية؛

- مواصلة إغناء رصيد المكتبة الافتراضية رفوف ROFOOF ليصل إلى 24.960 وثيقة، ودعم الجهات في عملية معالجة الوثائق التي تصدرها وإغناء الرصيد الوثائقي عن بعد عبر ROFOOF Multisite؛

- تصور منظومة إعلاميائية شمولية للتدبير الوثائقي للمركز دامجة لجميع العمليات؛

- إدماج أهداف التنمية المستدامة في النطاق المعلوماتي لجمع الوثائق ومعالجتها؛

- وضع ميثاق اختيار وفرز المصادر التي تنتج معلومات علمية وتقنية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب؛

- اقتناء حلول جديدة للأمن المعلومياتي لمركز بيانات المركز الوطني للتوثيق؛

- مواكبة المركز الوطني للتوثيق لمشرع التحول الرقمي للمندوبية السامية للتخطيط؛

- تطوير أداء المركز لتوفير خدمات ذات جودة في مجال المعلومات والتوثيق.

3- التعاون الدولي

تعمل المندوبية السامية للتخطيط على تعزيز مكانتها المتميزة على الصعيدين الدولي والإقليمي وذلك بتطوير وتقوية علاقات تشاركية مع عدة مؤسسات دولية وإقليمية، والمشاركة في مؤتمرات ولقاءات في ميادين ذات الصلة بمهامها ومسؤولياتها، وكذا بإسهام أطرها في مجال تقديم الخبرة لدول إفريقية وعربية.

1.3- العلاقات التشاركية

تعمل المندوبية على تحديث وتنمية النظام الوطني للمعلومات الإحصائية وذلك وفق المعايير والتوصيات الدولية، حيث واصلت مساهمتها في التفكير والنقاش في ميدان الإحصاء على الصعيد الدولي، وذلك عبر مشاركتها في مختلف المحافل والملتقيات الدولية، كما عززت علاقاتها التشاركية مع العديد من الهيآت والمنظمات المختصة في ميدان الإحصاء.

وفي إطار مساعيها لتعزيز قدرات أطرها وتمكينهم من أحدث المعايير الدولية والتقنيات والأدوات المستعملة في إنتاج ونشر المعلومة الإحصائية من جهة، والقيام بدراسات تحليلية للمعطيات الإحصائية التي توفرها العمليات الإحصائية من جهة أخرى، قامت المندوبية بتوقيع عدة اتفاقيات مع منظمات وهيئات دولية نذكر منها:

-اتفاقية شراكة ثانية بين المندوبية السامية والبنك الدولي، في إطار تعزيز التعاون بين المؤسستين، وخاصة في مجال دعم مشروع الرقمنة الذي انخرطت فيه المندوبية السامية

للتخطيط، وإعداد دراسة تحليلية حول واقع وتطورات سوق الشغل بالمغرب، بالإضافة إلى دعم المندوبية في إنجاز بحث خاص بقياس دخل الأسر وذلك باستعمال أحدث المقاربات المنهجية، وهو ما من شأنه تعزيز منظومة المعطيات الرسمية لفهم أشمل للتفاوتات الاجتماعية. وفي هذا الإطار تم رصد 400.000 دولار لإنجاز البحث حول دخل الأسر خلال الربع الأخير من سنة 2019.

- اتفاقية شراكة بين المندوبية السامية للتخطيط والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمعية عشر وكالات أممية أخرى، من أجل دعم مسلسل تتبع وتقييم تنزيل أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تم تنظيم الورشة التشاركية الوطنية الثانية حول تفعيل أجندة 2030 بالمملكة المغربية بالإضافة إلى إعداد دراسة حول نموذج ماكرو-اقتصادي لاستشراف سيناريوهات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل المندوبية حاليا على إعداد التقرير الوطني حول وضعية تنزيل أجندة 2030، في أفق تقديمه ضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الأممي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، وذلك خلال شهر يوليوز 2020.

- اتفاقية شراكة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة لتعزيز التعاون بين المؤسستين خاصة في مجال إعداد دراسات سوسيو-اقتصادية وبيئية ذات الاهتمام المشترك.

- اتفاقية شراكة استراتيجية مع المكتب الإحصائي الدانماركي بهدف دعم المندوبية السامية للتخطيط في مشروعها لرقمنة خطوط إنتاجها الإحصائية.

- اتفاقية تعاون مع السفارة البريطانية لتعزيز التعاون الثنائي بين المندوبية والمؤسسات البريطانية النظيرة في مجال الإحصاء.

- وفي إطار تفعيل اتفاقية تعاون المندوبية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الهادفة إلى تعزيز إنتاج وتحليل الإحصائيات حسب النوع الاجتماعي ومقاربة أعمق وأشمل لظاهرة عدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، تم الشروع في إعداد دراسة حول وضعية الإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي في بلادنا بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني للأطر المكلفة بإعداد البحث الوطني حول العنف ضد النساء الذي أنجزته المندوبية خلال هذه السنة.

أما فيما يخص مشروع التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يرمي بالخصوص إلى دعم إعداد قواعد بيانات جهوية وتعزيز قدرات الجهات في مجال نشر واستعمال المعلومة الإحصائية فقد عرف تنظيم ثلاث ورشات، بشراكة مع ولاية ومجلس جهة مراكش-أسفي حول "أهداف التنمية المستدامة" و "الشباب: ثروة ديمغرافية من أجل تنمية ترابية مستدامة" و

"الحاجيات الجهوية من المعطيات الإحصائية والدراسات لإعداد قاعدة بيانات جهوية". كما عرف، خلال نفس هذه السنة، انطلاقة الأشغال التقنية الخاصة بإعداد قاعدة المعطيات الجهوية بهذه الجهة وكذا جهة فاس-مكناس. بالإضافة إلى ذلك، يدعم الصندوق إعداد منهجية البحث الوطني حول العائلة المزمع إنجازه من طرف المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2020.

وبخصوص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبالإضافة إلى أنشطة برنامج التعاون الأورومتوسطي ميدستات، تمت بلورة شراكة ثنائية تهم بالخصوص دعم البحث الوطني حول الهجرة وتعزيز قدرات المندوبية في مجال إحصائيات النوع الاجتماعي.

2.3- المساهمة في اللقاءات الدولية والإقليمية

في إطار تفاعل المندوبية السامية للتخطيط مع محيطها الدولي والإقليمي، شغلت المندوبية خلال سنتي 2019-2018 عدة مناصب منها:

- الرئاسة المشتركة، إلى جانب اللجنة الأوروبية، لمنتدى الإحصائيين الأورو متوسطيين؛

- الرئاسة المشتركة، إلى جانب المكتب المركزي للإحصاء الهنغاري، لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المكلف بالشراكة والتنسيق وتعزيز القدرات الإحصائية لأجندة التنمية المستدامة 2030؛

- رئاسة اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء بجامعة الدول العربية خلال الدورة الجارية؛

- رئاسة مجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى الدور الفعال للمندوبية في محيطها الإحصائي الدولي والإقليمي والمتمثل في مساهمة أطرها كأعضاء في عدة مجموعات خبراء دوليين يهتمون، تحت مظلة شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، بتطوير المفاهيم والأساليب الإحصائية. ونذكر منها مجموعة العمل العالمية المكلفة بدراسة استعمال البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية، ومجموعة الخبراء المكلفة بالتصنيفات الإحصائية الدولية، وفريق الخبراء المكلف بمراجعة تصنيف الأنشطة الخاصة بإحصائيات استخدام الوقت، وفريق الخبراء المكلف بإعداد إطار منهجي لقياس هجرة اللاجئين. كما تم مؤخرا انضمام المغرب كعضو لفريق خبراء المنظمات الدولية حول إحصائيات النوع الاجتماعي وكذا لفريق خبراء المنظمات الدولية حول إحصائيات الهجرة.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المندوبية السامية للتخطيط في عدة لقاءات ومؤتمرات دولية للإسهام في النقاش الدولي حول تفعيل إطار مؤشرات التنمية المستدامة.

كما قام، منذ بداية السنة وإلى حدود نهاية شهر أكتوبر 2019، ما يزيد عن 188 إطارا بالمندوبية السامية للتخطيط بعدة مهام بالخارج في إطار تقديم الخبرة، أو المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية، أو في إطار دورات للتكوين والتدريب، تم تنظيمها من طرف شعبة الإحصاء للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وكذا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ولجنة الاتحاد الإفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، والبنك الإفريقي للتنمية، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالكويت، وصندوق النقد العربي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، والإسكوا، بالإضافة إلى المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية، والمكتب الإحصائي الدانماركي، وبرنامج التعاون الأورو- متوسطي في مجال الإحصاء في نسخته الرابعة (ميدستاتIV)، والوكالة الأوروبية للبيئة، والجمعية الأوروبية للتبادل الحر.

3.3- تنظيم لقاءات دولية وإقليمية

في إطار علاقاتها التشاركية، استقبلت المندوبية عدة لقاءات جهوية، منها:

- ورشتي عمل، بشراكة مع الإسكوا، الأولى حول إحصاءات النوع الاجتماعي، والثانية حول استعمال معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى؛

- ورشة عمل مغاربية حول الحسابات الوطنية الفصلية بتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي؛

- دورة تدريبية حول أحدث المنهجيات في مجال قياس الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك بشراكة مع الجمعية الأوروبية للتبادل الحر.

4.3- تعزيز القدرات والتعاون جنوب - جنوب

في إطار تبادل الخبرات والاطلاع على تجارب المغرب في ميدان البحوث الإحصائية والمحاسبة الوطنية والتوقعات وتحليل الظرفية، استقبلت المندوبية السامية للتخطيط، إلى حدود نهاية شهر أكتوبرمن سنة 2019، مجموعة من الأطر من الدول الإفريقية والعربية كالتشاد وغينيا الاستوائية وموريتانيا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار. وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط عقدت اتفاقية تعاون مع الجهاز الإحصائي الموريتاني، وذلك من أجل تقديم الدعم والمواكبة لأطر هذا الجهاز في إطار تحديث المنظومة الإحصائية الموريتانية، وخاصة في مجال المحاسبة الوطنية وقياس الفقر.

كما قام أطر المندوبية السامية للتخطيط بتقديم الخبرة لفائدة عدة دول عربية وإفريقية كالرأس الأخضر وموريتانيا خصوصا في مجالي المحاسبة الوطنية والتحليل الإحصائي.

وتعتزم المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2020، مواصلة تفعيل اتفاقيات التعاون المبرمة مع شركائها، وخاصة تلك التي تخص دعم مشروع الرقمنة وإعداد البحوث الإحصائية.

التعاون الدولي في أرقام:

منذ بداية السنة وإلى نهاية شهر أكتوبر، شارك **188** إطارا من المندوبية السامية للتخطيط في مهام خارج أرض الوطن، توزعت حسب موضوعها، كالتالي:

موضوع المهمة	عدد المستفيدين
المنهجيات الإحصائية	74
المحاسبة الوطنية	19
التحليل والدراسات والتوقعات	23
التخطيط والتقييم	9
التقنيات الحديثة والعلاقات مع المستعملين	30
الدعم في مجال الحكامة	25
التكوين الأكاديمي	8
المجموع	**188**

أما حسب طبيعة النشاط، فقد توزعت هذه المهام كالتالي:

طبيعة النشاط	عدد المستفيدين
الورشات والدورات التكوينية	91
الندوات والمؤتمرات	35
الاجتماعات الدورية	41
الزيارات الدراسية	18
تقديم الدعم التقني	3
المجموع	**188**

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسمحوا لي أن أعرض على نظر لجنتكم الموقرة تقدم إنجاز ميزانية 2019 وأهم بنود مشروع ميزانية 2020.

1- تقدم إنجاز ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2019

بلغت الاعتمادات المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2019 ما مجموعة 470,0 مليون درهم موزعة كما يلي:

- 282,5 مليون درهم (60,1%) لنفقات الموظفين؛
- 157,6 مليون درهم (33,5%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
- 29,9 مليون درهم (6,4%) لميزانية الاستثمار.

هذا وقد بلغت نسبة الالتزام بالاعتمادات المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2019 إلى حدود تاريخ 19 نونبر 2019:

- ميزانية التسيير:

✓ الموظفون: 99%.

✓ المعدات والنفقات المختلفة: 92%.

- ميزانية الاستثمار: 75%.

2- مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020

1.2- ملاحظات حول مشروع الميزانية

أما فيما يخص مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020، أود أن أشير إلى:

- الزيادة في مجموع الاعتمادات المخصصة للمندوبية ب 10%+ مقارنة مع 2019. إلا أن هذه الزيادة تصبح فقط 0,6%+ إذا لم نحتسب مساهمة الدولة في إطار أنظمة الاحتياط

الاجتماعي وأنظمة التقاعد (التي تمثل 8,5% من مجموع مشروع الميزانية) والتي تدرج لأول مرة في الميزانية.

- تراجع الغلاف المالي برسم ميزانية التسيير المخصص لنفقات المعدات والنفقات المختلفة ب 6,5%. وتجدر الإشارة إلى أنه، وخلافا لباقي القطاعات الوزارية الأخرى، فإن ميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة بالمندوبية السامية للتخطيط موجهة ليس فقط لتغطية نفقات التسيير العادي لهذه المؤسسة، بل بالخصوص لإنجاز البحوث الإحصائية الدائمة والدورية المبرمجة في إطار الالتزامات الوطنية والدولية للمندوبية فيما يتعلق بالإحصاء والمحاسبة الوطنية، والتي في نظرنا، يجب أن تصنف ضمن نفقات الاستثمار لبلادنا؛
- استقرار الغلاف المالي المخصص لميزانية الاستثمار مقارنة مع ميزانية 2019؛
- ارتفاع نفقات الموظفين ب 20,2% نظرا، من جهة، للزيادة الأخيرة في الأجور المقررة في إطار الحوار الاجتماعي، ومن جهة أخرى، لإدماج، ولأول مرة في الميزانية، مساهمة الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي وأنظمة التقاعد؛
- تخصيص 50 منصبا ماليا للمندوبية السامية للتخطيط (مقابل نفس العدد سنة 2019). وهذا العدد يظل غير كاف لمواجهة العجز المتراكم في الموارد البشرية، التي تعاني منه هذه المؤسسة جراء إحالة عدد مهم من الأطر والموظفين على التقاعد.

2.2- توزيع مشروع الميزانية 2020

وفيما يخص الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2020 لتمويل البرامج التي قدمت لكم خطوطها العريضة فقد بلغت 516,9 مليون درهم. وقد تم توزيعها على النحو التالي:

- 295,5 مليون درهم (57,2%) لنفقات الموظفين؛
- 38,4 مليون درهم (7,4%) مساهمة الدولة في إطار أنظمة التقاعد؛
- 5,8 مليون درهم (1,1%) مساهمة الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي؛
- 147,4 مليون درهم (28,5%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
- 29,9 مليون درهم (5,8%) لميزانية الاستثمار.

3.2- توزيع ميزانية سنة 2020 بين المصالح المركزية والمديريات الجهوية (المصالح الاممركزة)

- **ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)**

- **المديريات المركزية**: 85,2 مليون درهم وهو ما يمثل 57,8% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛
- **المصالح المسيرة بصفة مستقلة**: 25,0 مليون درهم وهو ما يمثل 17% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛
- **المديريات الجهوية**: 37,2 مليون درهم (مقابل 34,0 مليون درهم سنة 2019) وهو ما يمثل 25,2% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات (مقابل 4,9% فقط سنة 2018 و21,6% سنة 2019) وذلك في إطار مواصلة تنزيل سياسة اللاتمركز من طرف المندوبية من خلال إسناد اختصاصات جديدة لمصالحها اللاممركزة.

- **ميزانية الاستثمار**

- **المديريات المركزية**: 16,3 مليون درهم (وهو ما يمثل 54,5% من ميزانية الاستثمار)؛
- **المصالح المسيرة بصفة مستقلة**: 11,7 مليون درهم (وهو ما يمثل 39,1% من ميزانية الاستثمار)؛
- **المديريات الجهوية**: 1,9 مليون درهم (وهو ما يمثل 6,4% من ميزانية الاستثمار).

بعد هذا العرض، سأظل رهن إشارتكم لتقديم المزيد من الإيضاحات عن استفساراتكم والجواب على أسئلتكم.

وفقنا الله لما فيه خير هذه البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2019 – 2020
دورة أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم 28 نونبر 2019 برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة وبحضور السيد أحمد رضا الشامي رئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي.

في مستهل هذا الاجتماع ألقى السيد الرئيس عرضا مفصلا حول ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بحصيلة المنجزات حتى نهاية أكتوبر 2018 وبرنامج عمل المجلس برسم سنة 2019 ومشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2019.

بخصوص المحور الأول، أكد **السيد الرئيس** أن الهدف الأساسي من الآراء والدراسات والتقارير التي يصدرها المجلس هو المساهمة في الاختيارات التنموية الكبرى لبلادنا وتحسين جودة الإنتاج وإنضاج النقاش العمومي، وأن تشكل مساهمة نوعية في تناول مختلف الإشكالات التي ينكب على تحليلها ودراستها،والتي تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة،مع الحرص على تقريب وجهات النظر مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين،الممثلين داخله

عبر حوار هادئ،رصين ومنظم وباعتماد نهج تشاركي واسع يستوعب آراء وأفكار كافة الفئات المكونة للمجلس.

وقد ذكر **السيد الرئيس** بآراء وتقارير ودراسات المجلس في مجالات تدخله،منها أربعة إحالات ذاتية بمبادرة من المجلس و 3 إحالات من المؤسسات الدستورية،كما ذكر بالتقرير السنوي برسم سنة 2017 بالإضافة إلى أنشطة أخرى على شكل ندوات و ورشات عمل وأنشطة في إطار التعاون الدولي.

وفيما يتعلق **بالتقرير السنوي** الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2018 والتوصيات الواردة فيه، في جانبه الاقتصادي، **ذكر السيد الرئيس** بالتوصيات الواردة في التقرير والمتمثلة بشأن "**ظاهرة هجرة الكفاءات**" في خلق فرص كفيلة بتحفيز الكفاءات المهاجرة على العودة و إقناع الذين يفكرون بالهجرة بالعدول عن الفكرة، وبشأن "**الضعف المستمر لمعدل نشاط النساء**" في ضمان إمكانية الولوج إلى خدمات حضانة ذات جودة لفائدة الأطفال في سن مبكرة والحد من التمييز في الأجور والترقية الوظيفية،

أما على المستوى الاجتماعي، فقد أوصى بشأن "**إعادة النظر في استراتيجية توظيف و تكوين الأساتذة بالمغرب**" بالنهوض بجودة تكوين الأساتذة، و وضع إطار مرجعي للكفاءات الخاصة بمهنة التدريس واعتماد الدعامة الرقمية من أجل تعميم التقييم المستمر للأساتذة،

وعلى الصعيد البيئي، أوصى باتخاذ بعض التدابير لتعزيز الإدماج الصناعي في النظم البيئية للطاقات المتجددة، والإسراع في تنزيل أهم التزامات المغرب في مجال التصدي لانعكاس الاحتباس الحراري،

وبخصوص **التقرير السنوي**، والذي خصصه المجلس لموضوع "**الأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب**" استعرض **السيد الرئيس** التوصيات الواردة

فيه، والمتمثلة في تعزيز حماية حقوق المستهلك وتمكينه من سبل التظلم، تحسين الإطار الخاص بتقنين الأسواق،تعزيز قدرة الإطار المؤسساتي والتنظيمي على حماية حقوق المواطن المغربي و تعزيز أدوار مؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية...،

وفيما يتعلق بالإحالة الذاتية أشار **السيد الرئيس** إلى إصدار ثلاث دراسات همت المواضيع التالية :**"من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد"،"ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب"، "النهوض بالقراءة، ضرورة ملحة"،**

وفيما يخص حصيلة المجلس من آراء وتقارير ودراسات خلال سنة 2019 في التفاعل مع الشركاء المؤسساتيين،أشار **السيد الرئيس** إلى توصل المجلس بـ 3 إحالات :واحدة من رئيس مجلس المستشارين لإعداد دراسة حول **"السياسة الرياضية بالمغرب"**(في طور الإنجاز)،وأخرى من رئيس مجلس النواب لإعداد دراسة حول **"المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد"**،وإحالة من الحكومة حول إعداد دراسة بشأن وضع **"استراتيجية وطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط عمل لتنفيذها**(في طور الإنجاز)

وفي مجال الأنشطة الأخرى، ذكر السيد الرئيس بتنظيم المجلس بشراكة مع مجلس المستشارين تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس للملتقى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية يوم 20 فبراير 2019، وبتنظيم منتدى "الاقتصاد و التنافسية" في إطار الإعداد "لقمة الضفتين" يوم 29 أبريل 2019، إضافة إلى أنشطة متنوعة أخرى، والمشاركة في عدة لقاءات وطنية ودولية لتطوير العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف وكذا التواصل مع الرأي العام والمواطنين،

وبخصوص المحور الثاني المتعلق **بمشروع برنامج العمل 2020**،أكد **السيد الرئيس** أن المجلس يعمل على برمجة مواضيع جديدة برسم سنة 2020،وأنه،أيضا،بصدد استكمال دراسة المواضيع في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2019، والمتعلقة بمواضيع :

"استراتيجية وطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط عمل لتنفيذها"،"السياسة الرياضية بالمغرب"،"الحكامة الترابية :رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة" و"السياسة العمومية في مجال سلامة المواد الغذائية"،

وختم السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عرضه بتقديم مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2020،والتي جاءت وفق التقدير الآتي:

- **تعويضات الأعضاء وأجور الموظفين** : 66.79 م.د
- **المعدات والنفقات المختلفة** : 33.48 م.د
- **الاستثمار** : 9,00 م.د
- **المجموع** : 109،27 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2020،أثنى **السادة المستشارون** على العرض القيم الذي تقدم به **السيد رئيس المجلس** ،والغني بالمعلومات والمعطيات الكمية والنوعية من خلال استعراض محاور الأشغال المنجزة من قبل المجلس والبرامج التي بصدد بلورتها .

وتثمينا لمكانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وللأداور المهمة التي يضطلع بها، باعتباره مؤسسة للخبرة والدراسة تنير بجودة دراساتها و تقاريرها البرلمان و الحكومة، وتساهم في التشخيص الواقعي لمجموعة من المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أكد **السادة المستشارين** أن الميزانية المخصصة للمجلس ضعيفة مقارنة مع الأدوار و المهام التي يقوم بها، وطالبوا بالرفع من الموارد المالية المخصصة للمجلس، وتعزيز موارده البشرية.

وفي نفس السياق أشاد **السادة المستشارين** بجرأة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وحسن اختياره للمواضيع التي يتناولها من قبيل التقارير المتعلقة بـ : **"النهوض بالقراءة،ضرورة ملحة"، "ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب؟"** ، **"من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد"**. و **"الأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب"**.

ومن جهة أخرى، تساءل السادة المستشارين عن مدى تجاوب الحكومة مع مقترحات وتوصيات المجلس الإقتصادي والاجتماعي وأخذها بعين الاعتبار، وكذا أثر هذه التقارير في تجويد وترشيد السياسات العمومية.

وحول هذا المقتضى، تمت المطالبة بضرورة التفكير في وضع آلية لجعل توصيات و مقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ملزمة وإدماجها في السياسات العمومية،خصوصا مع لجوء الحكومة إلى الاستشارة و الاستعانة بمكاتب دراسات وعدم التفاعل مع المجلس.

وفيما يتعلق بالنقاش حول مشروع النموذج التنموي الجديد، طالب بعض السادة المستشارين المجلس بضرورة جعل المقومات الهوياتية والحضارية الوطنية في صلب النموذج التنموي لبلادنا،وذلك في تناغم و تكامل مع الأسس المرجعية الأخرى.

وقد دعا بعض السادة المستشارين هذا المجلس إلى إعداد دراسة حول ظاهرة **"زواج القاصرات"** على مستوى كل جهة، والوقوف عند الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع زواج القاصرات.

وفي نفس السياق، طالب بعض السادة المستشارين بإدراج البعد الجهوي في عمل المجلس، وأيضا بانفتاحه على الجهات، الجمعيات الجهوية والمواطنات و المواطنين.

ومن جهة أخرى، تساءل السادة المستشارين عن التركيبة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعن نسبة حضور أعضائه و مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

وتمت الدعوة إلى تناول مواضيع من قبيل : **"التعليم العالي"**، **"تشجيع ودعم المقاولات"**، **"الالتراس الرياضية"**، **"الاندماج المالي"** و**"المقاولات والمؤسسات العمومية والشركات المملوكة جزئيا أوكليا من طرف الدولة"**.

وفي سياق تخصيص مجلس المستشارين جلسته السنوية لتقييم السياسات العمومية لتقييم **"الاستراتيجية الوطنية للماء"** طالب السادة المستشارين من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العمل بشكل تفاعلي وتشاركي من أجل تعزيز تقييم هذه الاستراتيجية.

وتوقف أحد السادة المستشارين عند دراسة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي حول موضوع **"اندماج المرأة في سوق الشغل"** وتساءل عن عدم ادراج ربات البيوت ضمن صنف النساء النشيطات نظرا للأعمال التي يقمن بها و تبقى غير مؤدى عنها.

وفي سياق الحديث عن نقطة اليقظة التي أثارها المجلس حول **"هجرة الكفاءات"** دعا أحد السادة المستشارين المجلس أن يتناول موضوع عودة الكفاءات، مع ضرورة نشر الإحصائيات المتعلقة بعودة الكفاءات المغربية إلى

أرض الوطن، وذلك من أجل تشجيع الكفاءات الأخرى على العودة إلى الوطن والانخراط في الدينامية التنموية التي يشهدها المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه عن تساؤلات السادة المستشارين أثناء المناقشة العامة، تقدم السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالشكر للسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة و الملاحظات الوجيهة التي تمت إثارتها خلال المناقشة العامة، وكذا على المقاربة الايجابية التي عبر عنها السادة المستشارين من خلال تفاعلهم مع مشروع ميزانية المجلس.

وبشأن تركيبة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي أشار إلى أنه قد تم مؤخرا نشر المرسوم المتعلق بالتعيينات داخل المجلس في الجريدة الرسمية، وهو ما سيسمح بإعادة هيكلة المجلس وتجديد تركيبته في أقرب وقت،

وفيما يخص نسبة حضور و مشاركة الأعضاء في اجتماعات المجلس، صرح أنه من أصل 99 عضو. حاليا، يحضر 87 عضوا اجتماعات المجلس، و أن نسبة المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمجلس تبلغ 70%، فيما تصل نسبة الحضور في اجتماعات لجان المجلس 55%، و هي نسبة لابأس بها.

وبشأن موضوع **"عودة الكفاءات المغربية إلى أرض الوطن"** ،أكد أن نسبتها ضعيفة جدا، وهو الأمر الذي يستلزم التفكير في حلول وتدابير كفيلة بتحفيز الكفاءات المهاجرة على العودة، وإقناع الذين يفكرون في الهجرة

بالعدول عن الفكرة، وتعزيز مساهمتهم وانخراطهم الايجابي في المسار التنموي لبلادنا.

وحول تفعيل مقترحات وتوصيات المجلس، أفاد أنه قد سبق له التطرق مع السيد رئيس الحكومة إلى الموضوع، و أشار إلى أن بعض التجارب المقارنة تنص مقتضياتها القانونية على نشر رئيس الحكومة/الوزير الأول لتقارير سنوية تتضمن نسب توصيات ومقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تم تنفيذها وتنزيلها في السياسات العمومية، والتوصيات التي لم يتم الأخذ بها وتنفيذها، وفي هذا الصدد ذكر أنه تم الأخذ بنسبة كبيرة من توصيات المجلس المتعلقة بموضوع الجبايات(التقرير الأول) و الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وبشأن موضوع **"تزويج الطفلات"**، أبان أن المجلس تطرق للظاهرة وأسبابها في شموليتها، وأكد على ضرورة تحسين الإطار التشريعي والمنظومة القانونية من خلال ملائمة أحكام مدونة الأسرة مع الدستور والاتفاقيات الدولية ونسخ المواد 20 ،21 و 22 من مدونة الأسرة، وحول النسب الجهوية للظاهرة، أبرز تصدر جهة مراكش آسفي بنسبة 5،19 % ثم جهة الدار البيضاء سطات.

وحول البعد الجهوي لعمل المجلس، أكد أن الفلسفة الجهوية تشكل أحد أبرز اهتمامات المجلس، وأن المجلس بصدد التفكير في تقعيد هذه المسألة، سواء بتعديل القانون التنظيمي للمجلس بتخويل رؤساء الجهات طلب إحالة من المجلس، أو بإشراك الجهات، الجمعيات والمواطنات والمواطنين وتمكينهم من حضور أعمال واجتماعات المجلس.

وختاما، ذكر أن المجلس بصدد التفكير في إعداد دراسة حول موضوع **"الحوارالاجتماعي"**، في إطار إحالة ذاتية.

عرض
السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

تقديم مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2020

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين
الخميس ، 28 نونبر 2019

عناصر العرض

- حصيلة المنجزات إلى حدود أكتوبر 2019
- مشروع برنامج العمل برسم سنة 2020
- مشروع الميزانية برسم سنة 2020

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

حصيلة المنجزات إلى حدود أكتوبر 2019

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

حصيلة المنجزات إلى حدود أكتوبر 2019

- آراء، تقارير ودراسات

مجالات تدخل المجلس

التقرير السنوي برسم 2018	المنجزة 4 ↓ الإحالات الذاتية 6 ↑ في طور الإنجاز 2	المنجزة 1 ↓ الإحالات 3 ↑ في طور الإنجاز 2

- أنشطة أخرى: ندوات - ورشات عمل - تعاون دولي

حول المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد

آراء، تقارير ودراسات

- **المنجزة 1** ↓ **الإحالات** ↑ **في طور الإنجاز 2**
- المنجزة 4 ↓ الإحالات الذاتية ↑ في طور الإنجاز 2
- التقرير السنوي برسم 2018

حول المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد

آراء، تقارير ودراسات

- **بطلب من مجلس المستشارين**: إعداد دراسة بشأن «السياسة الرياضية بالمغرب» (في طور الإنجاز)
- بطلب من مجلس النواب: إعداد دراسة حول «المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد»
- بطلب من رئيس الحكومة: طلب إعداد دراسة بشأن وضع «استراتيجية وطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط عمل لتنفيذها» (في طور الإنجاز)

حول مساهمة المجلس في بلورة النموذج التنموي الجديد

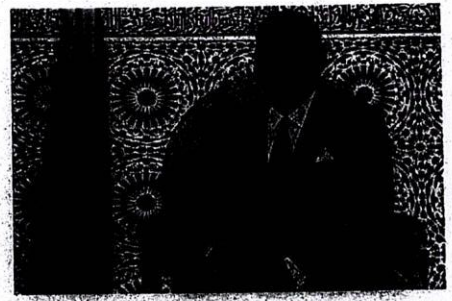

"إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

[...]

لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

إننا ننتظر الاطلاع عن كثب، على المقترحات، والتدابير التي سيتم اتخاذها، من أجل بلورة مشروع نموذج تنموي جديد".

مقتطفات من الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، 13 أكتوبر 2017

بطلب
من مجلس النواب

دراسة المجلس حول «المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد»

الطموح

يشكل ورش النموذج التنموي الجديد فرصة مواتية لنواب الأمة من أجل الانكباب على بلورة رؤية جديدة من أجل مؤسسة تشريعية أكثر انفتاحا وتأثيرا في **الانتقال بالبلاد نحو عتبة جديدة للتنمية**

خمسة عوامل نجاح رئيسية من أجل تحقيق هذا الطموح

- الاستجابة لحاجيات المواطنات والمواطنين وانتظاراتهم ورصد التغيرات التي تشهدها البلاد، وذلك عن طريق تعزيز العمل التشريعي
- ربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال تعزيز نجاعة الرقابة البرلمانية
- تحسين الحكامة، من خلال تقييم السياسات العمومية والحرص على انسجامها
- تحسين صورة المغرب والدفاع عن قضايا البلاد، من خلال تعزيز آليات الدبلوماسية البرلمانية
- تعزيز الديمقراطية التشاركية المنفتحة، من خلال العمل على مأسسة وضبط قنوات مشاركة المواطنات والمواطنين في مسلسل الإنتاج التشريعي وفي تتبع عمل البرلمان

آراء، تقارير ودراسات

المنجزة 1
↓
الإحالات 3
↑
في طور الإنجاز 2

المنجزة 4
↓
الإحالات الذاتية 6
↑
في طور الإنجاز 2

التقرير السنوي
برسم 2018

حول إصلاح النظام الجبائي

طموحنا الجديد

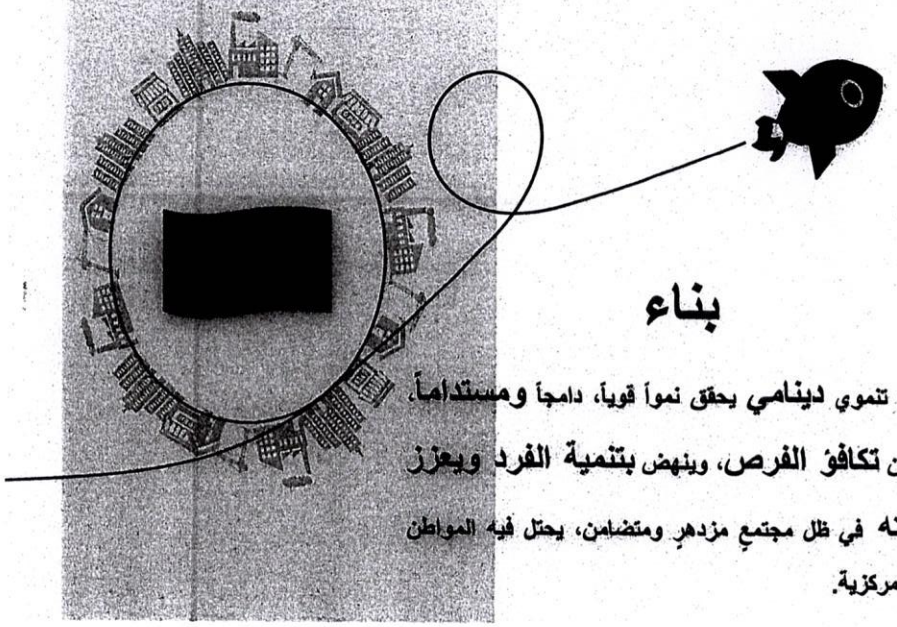

بناء

نموذج تنموي دينامي يحقق نمواً قوياً، دامجاً ومستداماً، ويضمن تكافؤ الفرص، وينهض بتنمية الفرد ويعزز قدراته في ظل مجتمعٍ مزدهرٍ ومتضامن، يحتل فيه المواطن مكانة مركزية.

في إطار الإحالة الذاتية

تقرير المجلس: «من أجل نظامٍ جبائي يشكل دعامةً أساسيةً لبناء النموذج التنموي الجديد»

إرساء إصلاح جذري للمنظومة الجبائية يروم تبسيط المساطر وتعزيز الإمكانيات الكفيلة بالنمو والمساهمة في إقرار الإنصاف والعدالة الاجتماعية 1/2

- ترسيخ غايات وأدوار كل نوع من أنواع الضرائب، من خلال العمل على ضمان الحياد التام للضريبة على القيمة المضافة، وتطبيق الضريبة على الدخل في تناسب تام مع قدرات الملزمين على المساهمة؛
- إضفاء الطابع القانوني على إصلاح المنظومة الجبائية، عبر اعتماد قانون برمجة ضريبية على المدى الطويل، يضع أهدافا محددة ومدققة ويحدد استحقاقات رئيسية على رأس كل ثلاث سنوات؛
- فرض الضريبة على الثروة غير المنتجة (الأراضي غير المبنية والممتلكات العقارية غير المأهولة وغيرها)، وإقرار نسبة مرتفعة من الضريبة على السلع الفاخرة؛
- ربط اللجوء المتكرر للامتيازات في المقام الأول بتوفير فرص الشغل وفرض نسبة مرتفعة من الضريبة على الأنشطة التي تتمتع بالحماية القانونية أو التنظيمية؛

في إطار الإحالة الذاتية

تقرير المجلس: «من أجل نظامٍ جبائي يشكل دعامةً أساسيةً لبناء النموذج التنموي الجديد ؟»

إرساء إصلاح جذري للمنظومة الجبائية يروم تبسيط المساطر وتعزيز الإمكانيات الكفيلة بالنمو والمساهمة في إقرار الإنصاف والعدالة الاجتماعية 2/2

- تخصيص ما بين 2 إلى 4 نقاط من الضريبة على القيمة المضافة، لضخها في صندوق للتضامن الاجتماعي يمكن استخدام موارده بشكل خاص للمساهمة في تمويل التغطية والمساعدات الاجتماعية؛
- دعم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، من خلال سن ضريبة خاصة بالأُسَر من أجل التخفيف من أعبائها، مع العمل على زيادة نسب الخصم حسب عدد الأشخاص المُعالين؛
- دعم الابتكار والبحث والتطوير، لاسيما عبر وضع نظام لمَنْح مساعدات وتحفيزات ضريبية عن أعمال البحث؛
- إعادة تنظيم الجبايات المحلية من خلال سن ضريبتين أساسيتين، أولاهما تشمل الرسوم المتعلقة بالسكن، والثانية تَهُمُّ النشاط الإقتصادي.

حول حماية حقوق الطفل والمرأة

في إطار الإحالة الذاتية

رأي المجلس حول «ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب»

تسريع وتيرة الدينامية الذي تم إطلاقها والمتعلقة بالقضاء على تزويج الطفلات بما يخدم مصلحتهم الفضلى واعتماد استراتيجية شمولية تروم القضاء على هذه الظاهرة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد

ثلاثة محاور رئيسية، تتضمن سلسلة من التدابير الإجرائية

- **«تحسين الإطار التشريعي والمنظومة القانونية»**، من خلال ملاءمة أحكام مدونة الأسرة مع الدستور والاتفاقيات الدولية ونسخ المواد 20، 21، 22 من مدونة الأسرة وتطوير الوساطة الأسرية؛
- **«محاربة الممارسات الضارة بالأطفال والنساء»**، من خلال التنفيذ المستدام والمندمج لمختلف السياسات والإجراءات العمومية على الصعيد الوطني والترابي، والعمل على الإعمال الفعلي للسياسة المندمجة لحماية الطفولة وتعزيز مقتضيات القانون رقم 27.14، لمحاربة وردع الوسطاء الضالعين في عمليات الاتجار بالبشر؛
- **«تحسين وضمان تتبع وتقييم تدابير القضاء على الممارسة المتعلقة بتزويج الأطفال»**.

حول النهوض بالقراءة

آراء، تقارير ودراسات

المنجزة 1
↓
الإحالات 3
↑
في طور الإنجاز 2

المنجزة 4
↓
الإحالات الذاتية 6
↑
في طور الإنجاز 2

التقرير السنوي برسم 2018

من القانون التنظيمي للمجلس

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2018

على الصعيد الاجتماعي:

نقطة اليقظة

إعادة النظر في استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بالمغرب

- النهوض بجودة تكوين الأساتذة، سواء التكوين الأساسي أو المستمر
- وضع إطار مرجعي للكفاءات الخاصة بمهنة التدريس مع تحديد المعايير والأهداف التي سيتم على ضوئها تقييم كل أستاذ(ة) في كل مجال وتخصص على حدة، ووضع برنامج ملائم للتكوين ؛
- اعتماد الدعامة الرقمية من أجل تعميم التقييم المستمر للأساتذة وتيسير ولوجهم لمختلف التكوينات التي يحتاجونها مع تقليص الكلفة المالية للتكوين

طبقا للمادة 10 من القانون التنظيمي للمجلس

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2018

الموضوع الخاص

الأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب :

- بالنظر لتعدد الأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب والتعبير المواطن، خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص لتقريره السنوي 2018 للأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب عن طريق تسليط الضوء على حركة المقاطعة التي شهدها المغرب في نفس السنة.

توصيات:

- تعزيز حماية حقوق المستهلك وتمكينه من سبل التظلم
- تحسين الإطار الخاص بتقنين الأسواق بما يعزز قواعد المنافسة الشريفة والتصدي للشطط والممارسات غير المشروعة على الأسواق
- تحسين الوصول إلى المعلومة داخل الأسواق وإحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح كآليات للمساعدة على اتخاذ القرار بالنسبة للهيئات المكلفة بتقنين الأسواق وضمان التنافسية
- تعزيز قدرة الإطار المؤسساتي والتنظيمي على حماية حقوق المواطن المغربي إزاء أي سوء استخدام لتحديد الأسعار وهوامش الربح
- النهوض بمكانة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ويتعلق هذا الجانب، على وجه الخصوص، بالمقاولات التي تستفيد من امتيازات لاستغلال موارد طبيعية فوق التراب الوطني؛
- تعزيز أدوار مؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، من خلال الحرص على إعطاء مساحة أكبر لمشاركة المواطن في مسلسل اتخاذ القرار العمومي

إنتاجات أخرى

نقطة يقظة « Alerte CESE »

الحق في الماء والأمن المائي مهددان بسبب الاستغلال المفرط للموارد المائية

تدابير استعجالية للتوعية من أجل تغيير سلوك المرتفقين	تدابير استراتيجية من أجل رصد أفضل للاستثمارات في مجال المياه	التدابير المؤسساتية والتنظيمية
•القطع مع ممارسة سقي المساحات الخضراء العمومية والمنشآت الرياضية بالماء الصالح للشرب، والحرص على اللجوء المنهج إلى بدائل أكثر استدامة واقتصاد للماء.	•العمل على وضع شبكات منفصلة (بين قنوات تجميع مياه الأمطار وقنوات الصرف الصحي) وكذا العمل على تعميم محطات المعالجة.	•اعتماد عمليات الافتحاص والصيانة لشبكات توزيع المياه في المدن بكيفية ممنهجة ودائمة.
•بلورة وتنفيذ استراتيجية للتواصل تهدف إلى زيادة وعي جميع المستخدمين بالأهمية القصوى التي يكتسيها اعتماد سلوكيات مراعية للبيئة في ما يتعلق باستهلاك المياه.	•تسريع الاستخدام المكثف للموارد المائية غير التقليدية) تحلية مياه البحر بالنسبة للمناطق الساحلية وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة)	•إخضاع الطابع المنهج على دراسة تأثير المشاريع (étude d'impact) الاستثمارية على الموارد المائية وكذا نجاعتها المائية.
		•وضع إطار مرجعي وطني للنظام المحاسباتي الخاص بالموارد المائية يتيح تقييم الكلفة الحقيقية للماء لكل حوض من أحواض التصريف المائية.

أنشطة أخرى

احتضان وتنظيم محاضرات وندوات ذات بعد وطني ودولي

- محاضرة ألقاها السيد عبد الحق الحراق، عامل مدير أنظمة المعلومات والاتصال بوزارة الداخلية، حول موضوع "السجل الاجتماعي الموحد"، الخميس 31 يناير 2019
- تنظيم مشترك مع مجلس المستشارين للملتقى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية، 20 فبراير 2019
- تنظيم منتدى "الاقتصاد والتنافسية" في إطار الإعداد "للقمة الصفقتين"، 29 أبريل 2019
- تنظيم بشراكة مع مكتب شمال إفريقيا للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (CEA) ملتقى من أجل حوار إقليمي حول التشغيل في شمال إفريقيا، 24 و25 أبريل 2019
- تنظيم جلسة عمل مع خبراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني حول الحكامة الترابية، الثلاثاء 11 يونيو 2019
- تنظيم ورشة حول تعزيز الإطار القانوني المنظمة لمجال العقار وتوطيد الحكامة الجيدة والنهوض بدور المجتمع المدني، 17 يوليوز 2019
- تنظيم ندوة حول موضوع "الانتقال إلى مدن مستدامة، طموح إفريقي" بشراكة مع السفارة الفرنسية بالمغرب، الأربعاء 30 أكتوبر 2019
- محاضرة ألقتها السيدة آن هيدالغو (Anne Hidalgo)، عمدة باريس، حول موضوع «الحركية والتنقل في المدن الكبرى»، 31 أكتوبر 2019
- تقديم دعم علمي للمرصد الوطني لحقوق الطفل في إطار التنظيم للمؤتمر السادس عشر لحقوق الطفل المنعقد من 21 إلى 23 نونبر 2019، بمراكش

المشاركة في لقاءات وتظاهرات دولية

- المشاركة في النشاط المنظم على هامش منتدى المدن والجهات من أجل التعاون لتحقيق التنمية 2019، حول موضوع " التعاون بشأن الهجرة"، بروكسيل، بلجيكا، 4-6 فبراير 2019؛
- المشاركة في اجتماع أعضاء مجلس إدارة الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها (AICESIS)، كوراساو، 7 و8 مارس 2019؛
- المشاركة في اجتماع ثنائي وفي الجمع العام لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الفرونكوفونية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية (UCESIF) ، باريس، 20 مارس 2019؛
- المشاركة في حفل التوقيع على ميثاق الحوار الاجتماعي، كاشكايش (Cascais)، البرتغال، 1-3 أبريل 2019؛
- المشاركة في أشغال قمة أوروميد حول موضوع " الرقمنة والشركات الصغرى والمتوسطة في منطقة البحر المتوسط "يومي 22 و23 أكتوبر 2019 ببرشلونة؛
- المشاركة في أشغال الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها (AICESIS)والندوة التي تناولت موضوع "حكامة الاقتصاد الرقمي : الدور الاستراتيجي للحوار الاجتماعي، من خلال المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة"، 10-11 اكتوبر 2019، بوخاريست؛

تقوية الشراكة الإفريقية 1/2

العلاقات الثنائية مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية المماثلة في افريقيا

- المشاركة في أشغال الدورة الأولى العادية للجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية إفريقيا الوسطى 1-2 فبراير 2019؛
- التوقيع على اتفاقية للتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية إفريقيا الوسطى، بانغي، 1-4 فبراير 2019؛
- تنظيم جلسة إنصات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لجمهورية الكوت ديفوارحول موضوع الاندماج الاقليمي في إفريقيا-26 أبريل 2019
- تنظيم محاضرة حول موضوع: " دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي داخل الصرح المؤسساتي بالمالي وآفاق التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية " ألقاها للسيد بولكاسوم حيضرة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية المالي، 26 شتنبر 2019، الرباط
- زيارة عمل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لجمهورية السينغال من أجل دراسة أوجه ومجالات التعاون بين المؤسستين وإعداد خطة عمل، دكار، 4-7 أكتوبر 2019

تقوية الشراكة الإفريقية 2/2

العلاقات متعددة الأطراف

- التحضير لتسلم المجلس لرئاسة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في افريقيا UCESA (دجنبر 2019).
  - المشاركة في أشغال مجلس إدارة الاتحاد، 3 أبريل 2019 –أبيدجان
  - زيارة عمل للتحضير مع الرئاسة المالية الحالية للجمعية العامة الانتخابية، 26-29 يوليوز 2019، بيامكو
  - زيارة عمل للسيد بولكاسوم حيضرة « BOULKASSOUM HAIDARA » ، الرئيس الحالي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها الافريقية (UCESA) من أجل تدارس السبل الكفيلة بضمان انتقال فعال وسلس لرئاسة الاتحاد للمجلس المغربي، 25 و26 شتنبر 2019، الرباط

التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين

- **تنظيم 3 لقاءات من أجل:**
  - تقديم تقرير المجلس حول موضوع «الاقتصاد الأزرق»، بمشاركة وازنة من لدن مجموع الفاعلين المعنيين، (جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والمنظمات دولية) كما حظي بمتابعة إعلامية واسعة النطاق (30 يناير2019)
  - تقديم الموضوع الخاص بالتقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2018 حول موضوع "الأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب "، بمشاركة وازنة من لدن مجموع الفاعلين المعنيين (جمعيات المجتمع المدني، مؤسسات وطنية، النقابات الأكثر تمثيلية، الأحزاب سياسية ومنظمات دولية)، كما حظي بمتابعة إعلامية واسعة النطاق (الثلاثاء 30 أكتوبر 2019)
  - تقديم رأي المجلس حول موضوع "تزويج الطفلات بالمغرب"، بمشاركة وازنة من لدن مجموع الفاعلين المعنيين، (جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والمنظمات دولية) كما حظي بمتابعة إعلامية واسعة النطاق (18 شتنبر 2019)
- **النشر على نطاق واسع لتقارير وآراء المجلس عبر موقعه الإلكتروني، وغيرها من وسائل التواصل والتفاعل مع المواطنات والمواطنين؛**

مشروع برنامج العمل 2020

تجويد الأداء الإداري وتحسين فعاليته ونجاعته

- تعزيز الموارد البشرية للمجلس عن طريق توظيف (5)خبراء دائمين، (2)إطارين إداريين و(2)عوني تنفيذ؛
- توفير الظروف المناسبة لانعقاد أشغال اللجان الدائمة للمجلس وجمعيته العامة، وذلك عن طريق التهيئة الجزئية لمقر المجلس : أشغال الصيانة، الصباغة و الكهرباء والتشوير؛
- تجويد النظام المعلوماتي للمجلس: الخدمات المعلوماتية وتجديد المنصة المعلوماتية للمجلس؛
- التجديد التدريجي للمعدات التقنية واللوجيستيكية التي يعود تاريخ اقتنائها إلى السنوات الأولى لانطلاق أشغال المجلس؛
- استكمال عمليتي جرد ممتلكات المجلس و التخريد.

مشروع برنامج العمل 2020

- **برْمجة مواضيع جديدة برسم سنة 2020**

  يتم حصر اللائحة من طرف الهيئات التقريرية للمجلس خلال شهر دجنبر من كل سنة.
- **استكمال دراسة المواضيع في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2019**
  1. الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا
  2. الحوار الاجتماعي
  3. الانتقال الطاقي
  4. من أجل بحث علمي يشكل رافعة لخلق القيمة المضافة

برنامج العمل 2020

▼

رؤية جديدة في طور البلورة

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2020

رؤية جديدة في طور البلورة

أكثر تأثيرا

أكثر انفتاحا

من أجل مجلس

أكثر إشعاعا

أكثر فعالية

ملخص ميزانية المجلس المتوقعة برسم سنة 2020

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2020 (بملايين الدراهم)

	2019	2020	نسبة التطور
المعدات والنفقات المختلفة	41,00	33,48	-18,34%
المجموع	116,61	109,27	-6,29%

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2020 بلغ 109,27 مليون درهم.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
Conseil Économique, Social et Environnemental
أشكركم على حسن إصغائكم
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أوراق إثبات
حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لسنة 2020

الولاية التشريعية : 2015 -2021 — الساعة : من 15:30 الى 18:30 — عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 1

السنة التشريعية : 2019- 2020 — عدد الحاضرين في اللجنة : 15 — عدد المعتذرين : .....

دورة أكتوبر 2019 — عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 14 — المدة الزمنية : 3 سا

اجتماع رقم : .....

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد محمد الحمامي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد ة عائشة أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لسنة 2020

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد الحو المربوح	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد عبد الحميد الصوبري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لسنة 2020

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
العراكي العربي	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2020

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019- 2020
دورة أكتوبر 2019
اجتماع رقم : .....

الساعة : من 10h00 الى 12h00
عدد الحاضرين في اللجنة : 16
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 10

عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : .....
المدة الزمنية : 2 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد محمد الحمامي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيدة عائشة أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2020

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد الحو المربوح	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2020

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رجاء الكساب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
صارة الساعي	الفريق الحركي	
أحمد أحميدي	فريق العدالة والتنمية	
العمري حداد		
نجاة لكفيري	فريق العدالة والتنمية	
المبارك الصادي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة الخامسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي ودراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة لسنة 2020

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة أكتوبر 2019
اجتماع رقم : .....

الساعة : من 5h30 إلى 6h30
عدد الحاضرين في اللجنة : 10
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 9

عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 1
عدد المعتذرين : .....
المدة الزمنية : ساعة ونصف

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد محمد الحمامي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيدة عائشة أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة الخامسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي ودراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة لسنة 2020

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد الحو المربوح	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد عبد الحميد الصوبري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة الخامسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي ودراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة لسنة 2020

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الصمد عرشان	PAM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 29 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2020

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019- 2020
دورة أكتوبر 2019
اجتماع رقم : .....

الساعة : من 18h إلى 15h00
عدد الحاضرين في اللجنة : 9
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8

عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 1
عدد المعتذرين: 0
المدة الزمنية : 3 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد محمد الحمامي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيدة عائشة أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 29 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2020

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد الحو المربوح	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	Lebbar
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 29 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2020

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الطيب البقالي	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 4 دجنبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين لسنة 2020

الولاية التشريعية : 2015 -2021 — الساعة : من 10 إلى .....

السنة التشريعية : 2019- 2020 — عدد الحاضرين في اللجنة : 21 — عدد المعتذرين : 9

دورة أكتوبر 2019 — عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 12 — المدة الزمنية : 5 ساعات و30 د

اجتماع رقم : .....

عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 10

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد محمد الحمامي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	يعتذر
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيدة عائشة أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 4 دجنبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين لسنة 2020

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد الحو المربوح	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	يعتذر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 4 دجنبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين لسنة 2020

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عدي بنشريف	التقدم والاشتراكية	
سيد الليطي الدرقاوي	الاستقلال	
مبارك الساعي	اليسار الاتحادي	
عبد الله الهاجري	P.A.M.	
عبد الإله الحلوطي	العدالة والتنمية	
رجاء الكساب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المبارك اسطيدي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
امال ميجوة	ف. العدالة والتنمية	
عادل البراكات	ف الأحرار والأغلبية	
نبيل شيخي	العدالة والتنمية	